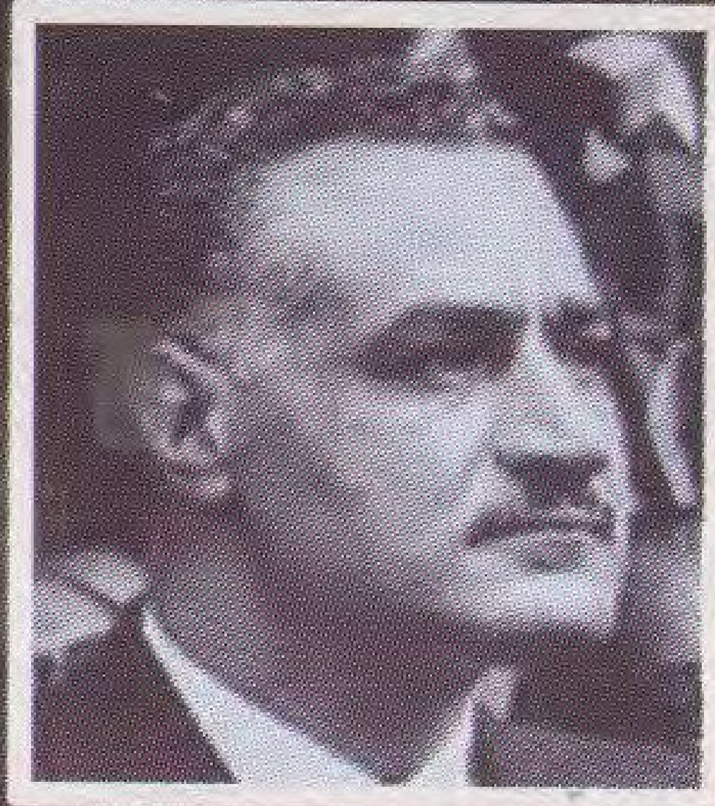
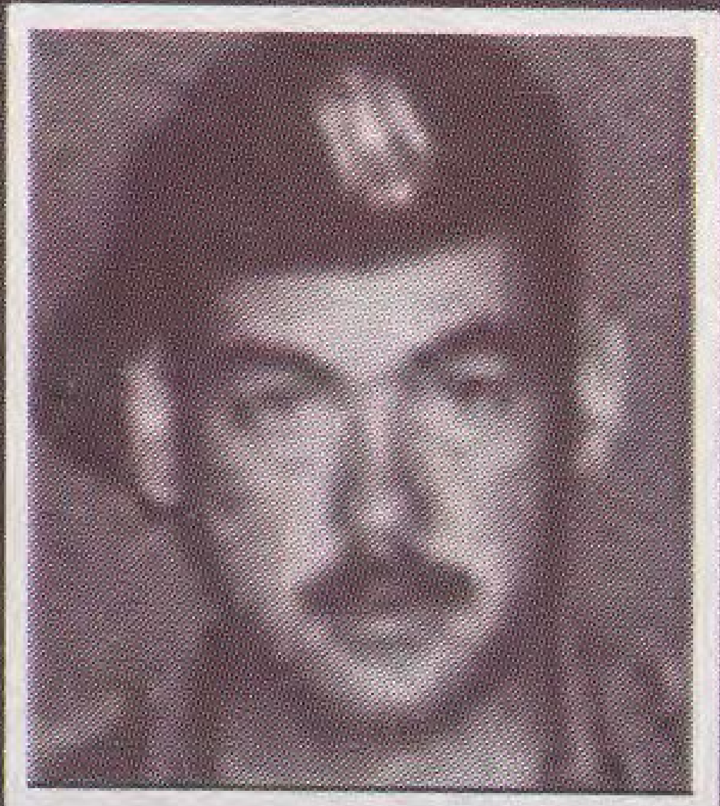
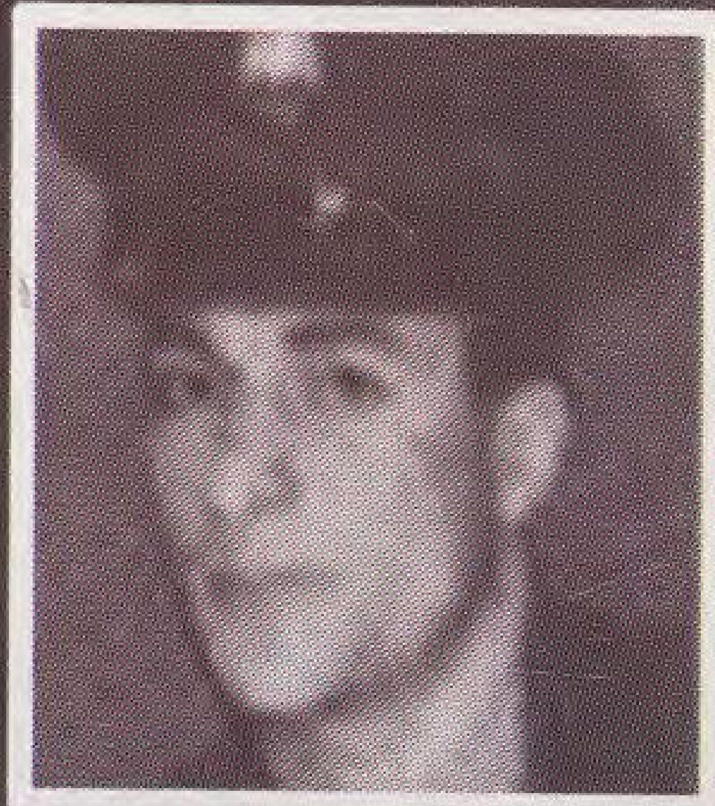
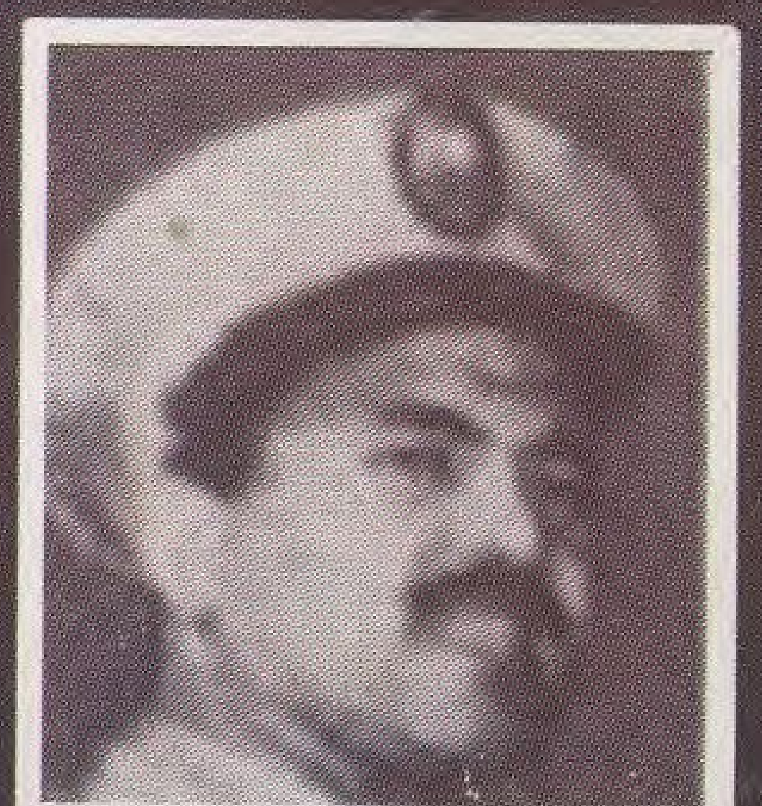
المسار والمصير

د. وليد عبد الناصر






نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨
www.nahdetmisr.com

المسار و المصير

قراءة جديدة فى سيرة
ثورة ٢٣ يوليو

دكتور/ وليد محمود عبد الناصر



نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨
www.nahdetmisr.com

بسم الله الرحمن الرحيم



اسم الكتاب :	المسار والمصير قراءة جديدة فى سيرة ثورة ٢٣ يوليو.
اسم المؤلف :	د / وليد محمود عبد الناصر .
إشراف عام :	داليا محمد إبراهيم .
تاريخ النشر:	نوفمبر ٢٠٠٢ .
رقم الإيداع :	١٨٢٤٤ /٢٠٠٢
الترقيم الدولى :	ISBN 977 - 14 - 1998 - 6
الناشر :	**دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .**
المركز الرئيسى :	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة مدينة السادس من أكتوبر **ت :** ٨٣٣٠٢٨٧ - ٨٣٣٠٢٨٩ **فاكس :** ٨٣٣٠٢٩٦/٠٢.
مركز التوزيع :	١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة . **ت :** ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ . **فاكس :** ٥٩٠٣٣٩٥/٠٢. **ص . ب : ٩٦ الفجالة - القاهرة.**
الإدارة العامة :	٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة Publishing@nahdetmisr.com **ت :** ٣٤٦٦٤٣٤ - ٣٤٧٢٨٦٤/٠٢ . **فاكس :** ٣٤٦٢٥٧٦/٠٢. **ص . ب :** ٢٠ إمبابة
موقع الشركة على الإنترنت	**كافة إصدارات شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع تجدونها على موقع الشركة بالعنوان التالى** www.nahdetmisr.com الرقم المجانى 07775666

إهداء



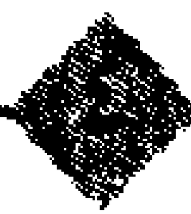
إلى كل من يعتبر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر

تراثاً مشتركاً لكل مصرى ومصرية ولكل عربى

وعربية ولكل شعوب العالم الثالث.

الفهرس

الموضوع | الصفحة

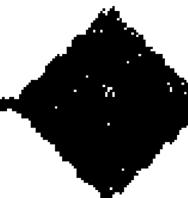


مقدمـــة

تحتفل مصر على المستويات الرسمية والشعبية والثقافية والفنية هذا العام بمرور نصف قرن على اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى شكلت نهاية مرحلة وبداية أخرى فى تاريخ مصر المعاصر.

وأياً كان الانتماء الفكرى والسياسى والاجتماعى للمرء فإنه لا يسعه إلا أن يقر بالتأثير الهائل الذى أحدثته ثورة ٢٣ يوليو فى مصر دولة واقتصاداً ومجتمعاً وثقافة وفكراً، وفى الوطن العربى والإقليم المحيط به من حيث تعلية قيم على حساب أخرى وإنجاز تحولات هيكلية على بنية النظام الإقليمى، وفى العالم بأسره من جهة صياغة مفاهيم كانت تعتبر جديدة فى حينها وساهمت فى التأثير على النظام الدولى وتشكيل وعى جديد فى العالم الثالث بناء على قرارات اتخذتها قيادة الثورة وتضحيات قدمها شعب مصر.

وبالرغم من تشكيك البعض - المنتمين لتيارات فكرية وسياسية مختلفة - فى مدى علمية وموضوعية إطلاق تعبير «ثورة» على ما جرى فى مصر ليلة الثالثة والعشرين من يوليو من عام ١٩٥٢، وتفضيل هؤلاء إطلاق تعبير «انقلاب عسكرى» أو «حركة الجيش» أو غير ذلك من مسميات على هذا الحدث، فإننا نختلف مع طرحهم، بالرغم من تفهم دوافعهم ومنطلقاتهم. فتعبير «الثورة» لا يطلق فقط على حدث الاستيلاء على السلطة فى حد ذاته، وإنما هو أكثر انطباقاً على التحولات التى انجزها مجموعة «الضباط الاحرار» الذين استولوا على السلطة فى مصر فى تلك الليلة. وبناء على هذه التحولات يكتسب مسمى «الثورة»

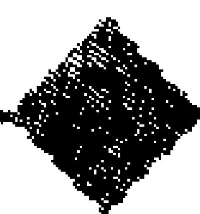


مشروعيته، علماً بأن هذا المسمى لا يعتبر فى حد ذاته إيجابياً أو سلبياً، فالثورات قد تؤدى إلى كوارث وقد تؤدى بالمقابل إلى تحقيق الأحلام، وفى أغلب الأحيان لها الإنجازات وعليها الأخطاء والسلبيات.

كما نود فى هذه المقدمة أن نشير إلى أن ثورة يوليو مازالت قائمة فى وجدان الكثيرين من أبناء الشعب المصرى والشعوب العربية وفى مختلف أنحاء العالم الثالث، بل والعالم بأسره، سواء عبر إرثها المفاهيمى أو إنجازاتها العملية الملموسة، كما أنها مازالت موجودة فى شكل مؤسسات ومشروعات على أرض الواقع.

وقد مرت الثورة بمراحل متعاقبة لا سبيل لإنكار دور قادة كل مرحلة من مراحلها فى تحقيق مكاسبها أو التسبب فى تراجعاتها وهزائمها، ولكنها شكلت فى مجملها سلسلة متصلة فى مثيلة الثورة بالرغم من التباينات من مرحلة إلى أخرى على مستوى الفكر أو الممارسة.

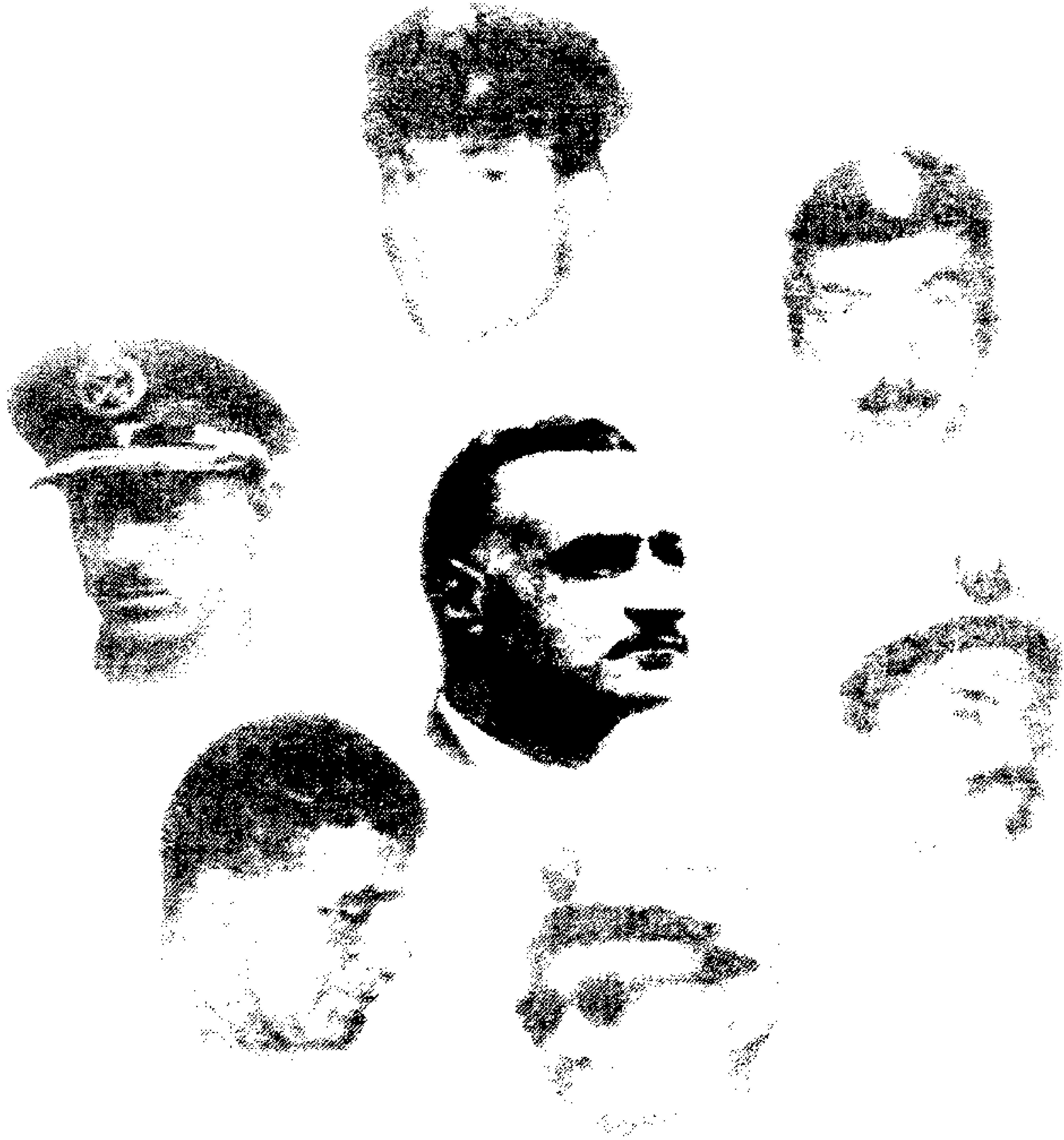
ونسعى فى هذا الكتاب فى جهد متواضع إلى الإسهام فى الاحتفال بذكرى الثورة عبر الإسهام العلمى والموضوعى الملتزم تاريخياً وآنياً ومستقبلياً بهوية الوطن ومصالحه وأهدافه، وذلك من خلال قراءة قد تكون جديدة أحياناً، ومختلفة أحيانا أخرى، فى تناول مقدمات الثورة خاصة حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، ومواقف الثورة المصرية من قضايا أساسية مثل إنجاز مهمة التحرر الوطنى فى مصر، والتحولات الاشتراكية للثورة وعلاقتها باليسار المصرى وتفاعل ذلك مع فكرة «نظرية الثورة» و«التنظيم السياسى والشعبى الوحيد»، والمسألة الديمقراطية وما يتصل بها من حريات سياسية، ومن الإسلاميين، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، وما تلا ذلك من علاقة بين الناصريين والإسلاميين، ومن الوحدة العربية فى ضوء تجارب الثورة فى هذا



المضمار، مع تركيز خاص على تجربة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨، ثم من قضايا السياسة الخارجية والنظام الدولى بشكل عام فى إطار دراسة عن محددات وعمليات صنع القرار وأهداف السياسة الخارجية المصرية فى النصف قرن الأخير، ثم استعراض تحليلى لقراءة المراجعات التى تمت فى السنوات الأخيرة لحياة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ولواقع ناصرية ما بعد عبدالناصر، وأخيرا خاتمة تتعرض فى رؤية شاملة وموجزة لما بقى من الثورة بعد نصف قرن.

ونأمل أن يمثل هذا الكتاب إضافة ذات قيمة للمكتبة العربية وأن يحتل مكانا ولو متواضعاً بجانب أعمال أكثر شمولاً أو عمقا تناولت بالعرض والتحليل والنقد الموضوعى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتطوراتها وتأثيراتها وانعكاساتها وتداعياتها.

الفصل الأول



مقدمـــات ثـــورة ٢٣ يـــوليو

حريق القاهرة:
من؟ كيف؟ ولماذا؟

يشهد هذا العام مرور خمسين عاماً على حدث مهم يستحق التوقف عنده والتأمل فيه طويلاً نظراً لما مثله من مجموعة مركبة من الألغاز والأسئلة المفتوحة التى لم توجد إجابة قاطعة على عدد كبير منها، حتى إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى ما كان له من انعكاسات خطيرة على مستقبل النظام السياسى القائم فى مصر حينذاك مما أدى بعد شهور قليلة من هذا الحدث إلى سقوط هذا النظام بأكمله ومن جذوره. ولا أعتقد أنه صار يخفى على القارئ أننا نتحدث هنا عن حريق القاهرة الذى حدث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، أى بعد يوم واحد من التصدى البطولى لجنود وضباط الشرطة المصرية لقوات الاحتلال البريطانى فى ثكنات الشرطة بمدينة الإسماعيلية بعد رفضهم الاستسلام لهذه القوات المحتلة - بناء على تعليمات من حكومة حزب الوفد- حكومة الأغلبية فى ذلك الوقت - إلى هذه القوات مما أدى بهؤلاء الأبطال إلى القتال حتى نفذت ذخيرتهم بعد حصار وقصف عاتى من قوات الاحتلال البريطانى، وهو الموقف البطولى الذى جعل من يوم ٢٥ يناير من كل عام هو عيد الشرطة الذى يشرفه السيد رئيس الجمهورية بالحضور ويحتفل به المصريون كافة باعتباره جسد بصدق كون جنود وضباط الشرطة المصرية هم جزء لا يتجزأ من لحمة الشعب المصرى العظيم.

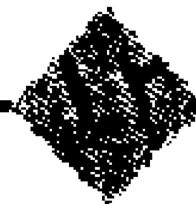
ونعود إلى موضوع حريق القاهرة استرجاعاً للماضى ليس بهدف الوصول إلى إجابات على أسئلة عجز أساتذة كبار لنا عن التوصل إليها

بالرغم مما بذلوه من بحث علمي واستقصاء وجهد يشكرون عليهم، ولكن ربما لإلقاء بعض الضوء ليس على تفاصيل تلك الأحداث السوداوية وإنما أكثر على تفسيرها فى ضوء أصحاب المصلحة فى تلك الأحداث ونتائجها وكيفية تحرك هذه النتائج على المدى الطويل فى اتجاه عكس المفترض أن تحققه أصلاً، وذلك بهدف تعريف الأجيال الجديدة من أطفال وشباب مصر بتلك الأجواء التى كانت سائدة حينذاك ومدى ما عكسته من الواقع السياسى الذى كانت تعيشه البلاد ويعيشه الشعب.

وكانت مصر «الرسمية» (القصر والنخبة السياسية) تحتفل يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بحدث مهم من وجهة نظرها، ألا وهو ميلاد الابن الأول – والأخير– لملك مصر والسودان فاروق الأول، وهو الأمير فؤاد الذى جاء ليكون وريثا لعرش أسرة محمد على ووليا للعهد. وفى هذا اليوم كان الملك فاروق يقيم مأدبة فى قصر عابدين –مقر الحكم حينذاك– لكبار الضباط الذين قدموا يهنئون بميلاد الأمير الجديد فى الأسرة المالكة، وهى دعوة فسرها بعض المؤرخين لاحقاً بأنها كانت جزءً من مؤامرة دبرها القصر –ربما بمفرده أو بالتواطؤ مع قوى داخلية أو خارجية أخرى– لإبقاء كبار الضباط فى القصر بما يحول دون تحرك سريع لوضع حد لأحداث السلب والنهب التى اجتاحت القاهرة فى ذلك اليوم، وسواء صدقت هذه النظرية أم لا –حيث إنه قد وجهت انتقادات لصحة هذه النظرية وفرضياتها– وسواء كان مصدر هذه المؤامرة هو الملك نفسه، أى تمت بعلمه، أو أن مصدرها كان بعض أفراد الحاشية المحيطة بالملك، فالثابت أن وجود كبار الضباط فى القصر كان عنصراً مهماً فى المعادلة التى حكمت أحداث ذلك اليوم وتداعياتها، خاصة وإذا أخذنا فى الاعتبار أن تلك الأحداث بدأت بتذمر قوات الشرطة وتظاهرها احتجاجاً على ما لحق برفاق السلاح فى اليوم السابق فى مدينة الإسماعيلية، وأن

أحداث اليوم انتهت بإعلان الأحكام العرفية وفرض حظر التجول واستدعاء قوات الجيش المصرى لفرض أحكام الطوارئ، أى أن بدايات الأحداث وتتابعها وصولا إلى نهاياتها ارتبطت بالشرطة والجيش.

والعنصر الثانى فى معادلة أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ هو ما أدى إليه من إقالة حكومة الوفد - حكومة الأغلبية- التى جاءت إلى الحكم نتيجة واحدة من أكثر الانتخابات النيابية ديمقراطية خلال الفترة منذ بدء التجربة الدستورية التعددية فى القرن العشرين عام ١٩٢٣ وحتى نهايتها بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولئن كان السبب المعلن لإقالة الملك لحكومة النحاس باشا هو عجزها عن حفظ الأمن والنظام، وربما أيضاً عقاباً لهذه الحكومة على الأوامر التى أصدرها وزير داخليتها فؤاد باشا سراج الدين لقوات الشرطة بعدم الاستسلام والقتال حتى الموت مع قوات الاحتلال البريطانية بالإسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، فإن إقالتها أعادت الحياة السياسية المصرية إلى نقطة الصفر: تكليف حكومات متعاقبة لأحزاب الأقلية بتولى مسئوليات الحكم حتى ٢٣ يوليو من نفس العام، وإن كان اللجوء إلى أحزاب الأقلية كان ممارسة متعارف عليها منذ دستور ١٩٢٣ دأب عليها الملك فؤاد ثم ابنه فاروق من بعده، فإن الوضع السياسى العام فى مصر كان متأزما فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدرجة جعلت من العودة إلى هذه الممارسة دربا من دروب تحرك النظام السياسى بإرادته وبكامل وعيه نحو استكمال حفر قبره بنفسه واستكمال الإقدام التدريجى على الانتحار السياسى. ففضائح حرب فلسطين كانت مازالت عالقة فى الذاكرة وتآكل شرعية النظام السياسى نتيجة ذلك وما ارتبط به كشف فساد الملك وحاشيته واستمرار السيطرة البريطانية -ولو غير المباشرة- على مقاليد السلطة ومقدرات الاقتصاد فى مصر، واكتشاف محدودية رقعة النظام السياسى وعجزه عن استيعاب قوى سياسية صاعدة ومتزايدة الشعبية منذ نهاية العشرينيات



مثل جماعة الإخوان المسلمين أو منذ نهاية الثلاثينيات مثل التنظيمات الشيوعية المختلفة، كل ذلك بدا واضحاً للعيان وفى غير حاجة إلى دليل.

والعنصر الثالث والأخير الذى سنتعرض له هنا فى إطار تحليل أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ونتائجها هو مدى العلاقة بين النتائج الفورية لتلك الأحداث، أى النتائج التى أرادها أصحاب المصلحة فى تلك الأحداث، وبين النتائج التى أفرزتها تداعيات هذه الأحداث فى ظرف الشهور القليلة التالية لحريق القاهرة. فبينما رغب مدبرو هذه الأحداث فى إحلال حالة من الفوضى تبرر العصف «بربيع الديمقراطية» السائد منذ انتخابات ١٩٥٠ والعودة إلى حكم الطوارئ فى ظل حكومات أقلية وسطوة الملك وحاشيته وتدخل مستمر فى الحياة السياسية، فإن هذا التحول كرس من أزمة النظام الحاكم حينذاك وأوصلها إلى نقطة اللاعودة واستحالة الحل وضاعف من حالة الاغتراب السياسى التى كان يشعر بها الشعب المصرى تجاه نظامه السياسى مما أفضى إلى تظاهر هذا الشعب فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترحيبا بسقوط هذا النظام وبقدوم الجيش. ويرتبط بذلك أيضاً أن الملك جاء بالجيش ليفرض الأحكام العرفية مساء ٢٦ يناير ١٩٥٢، وهو فى هذا كان يواصل تقليداً لأسرة محمد على منذ هزيمة الثورة العرابية وما تصورت الأسرة الحاكمة والاحتلال البريطانى أنه تم تقليم أظافر الجيش واستئناسه، حيث لجأ حكام هذه الأسرة للاستعانة بالجيش كأداة فى أيديهم لفرض دورهم على الحياة السياسية باعتبار الجيش مطلق الولاء للملك. إلا أن هذا الحدث كان آخر مرة يكون الجيش فيها عند «حسن ظن» مليكه، فسرعان ما زاد تأثير تنظيم الضباط الأحرار فى الجيش وجاءت المواجهة بينه وبين الملك فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط فى مطلع صيف ١٩٥٢ ليفرض التنظيم قائمته وتخسر قائمة الملك، وصولاً إلى قيام الجيش بحركته فجر ٢٣ يوليو التى أتت على النظام الملكى من جذوره.



الفصل الثانى



ثورة ٢٣ يوليو والتحرر الوطنى

١٩ أكتوبر ١٩٥٤:
توقيع اتفاقية الجلاء والانتصار
فى حرب التحرير الوطنية

لم يكن يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ يوماً عادياً فى تاريخ مصر، بل شهد هذا اليوم حدثاً أثبت فيما بعد أن له دلالات بعيدة المدى لمصر وللمنطقة بأسرها. ففى هذا اليوم تم التوقيع على اتفاقية الجلاء بين حكومتى مصر وبريطانيا، والتى جاءت ثمار مفاوضات طويلة وشاقة بين الجانبين، وهى مفاوضات بدأت بشكل جدى عقب توقيع البلدين على اتفاقية السودان فى يناير عام ١٩٥٣، ومن ثم بدأ التفرغ للقضية الوطنية أى إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر.

ومن الواجب علينا هنا أن نشير إلى أن توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر عام ١٩٥٤ لم يكن ممكناً دونما الدور الذى لعبته حرب الفدائيين فى منطقة القناة ضد معسكرات الجيش البريطانى، وهى حرب كثيراً ما تم نسيانها أو تجاهلها، وفى كل الأحوال لم تحظ بما تستحقه من تغطية توثيقية وتاريخية وبحثية وسياسية وإعلامية، وقد دُرج على تسمية هذه الحرب فى الأدبيات السياسية المصرية الحديثة بحرب التحرير الوطنية.

وكانت هذه الحرب امتداداً -من جهة التواصل التاريخى- لعمليات الفدائيين التى تلت مباشرة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد بواسطة زعيم الوفد ورئيس الحكومة حينذاك مصطفى النحاس فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، وبدعم معنوى ضمنى -أو على الأقل بصمت الموافقة- من جانب حكومة الوفد بالرغم مما تعرضت له هذه الحكومة من ضغوط من

القصر والإنجليز لإيقاف هذه الحرب وتعقب الفدائيين. وحتى بعد سقوط حكومة الوفد فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ عقب اندلاع حريق القاهرة، استمرت حرب الفدائيين دون انقطاع بالرغم من معوقات إضافية مثلتها سياسات حكومات الأقلية التى تولت الحكم فى مصر حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وبالرغم من هذا التواصل التاريخي مع حرب الفدائيين ما بين أكتوبر ١٩٥١ و ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فإن هناك فروقاً أساسية بين هذه الحرب وحرب الفدائيين التى تلت قيام الثورة واستمرت حتى توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

فقبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت حرب الفدائيين تقاد أساساً بواسطة تنظيم الضباط الأحرار -السرى حينذاك- وضباط وطنيين آخرين مستقلين عن التنظيم سواء من الجيش أو الشرطة، خاصة الضباط الذين اشتركوا فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ سواء ضمن المتطوعين الذين قادهم البطل أحمد عبد العزيز أو ضمن الجيش النظامى المصرى الذين تولدت لديهم خبرات قتالية. ولا يعنى ذلك إنكار دور المدنيين من مختلف التيارات الوطنية حينذاك (الشيوعيون- الإخوان المسلمون - الطليعة الوفدية - الحزب الاشتراكى وغيرهم)، إلا أن هؤلاء المدنيين كانوا يحصلون على التسليح والتدريب من الضباط الذين لعبوا الدور القيادى فى هذه الحرب. أما عقب انتصار ثورة ٢٣ يوليو، فإن حرب التحرير الوطنية تحولت إلى أداة واعية فى يد حكومة الثورة التى سيطرت على حرب الفدائيين ووجهتها بما يخدم القضية الوطنية حسب مسار عملية التفاوض مع الحكومة البريطانية حول الجلاء. فبدلاً من العفوية النسبية وغياب القيادة المركزية فى حرب التحرير الوطنية قبل يوليو ١٩٥٢، صارت قيادة الثورة تدير الحرب أولاً بواسطة عدد من قادة



الضباط الأحرار الذين كان لهم دورهم فى هذه الحرب قبل يوليو ١٩٥٢ مثل الراحلين كمال الدين حسين وكمال الدين رفعت وأحمد لطفى واكد ووجيه أباظة، ثم بعد ذلك عبر «فرع بريطانيا» بإدارة المخابرات العامة التى أنشئت عام ١٩٥٣، وكان تنسيق الكفاح المسلح فى منطقة القناة أحد مهامها الرئيسية، بالإضافة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة التى قدمت إمدادات السلاح للفدائيين المصريين فى منطقة القناة عقب ثورة ٢٣ يوليو.

ويتصل بالاختلاف بين الفترتين المذكور فى الفقرة السابقة فارق آخر، فبينما كان التواجد العسكرى المكثف للجيش البريطانى فى محافظات القناة الثلاث (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس) قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وغياب مقار يمكن منها إدارة الكفاح المسلح من داخل هذه المحافظات، فقد سعى تنظيم الضباط الأحرار وبقية الضباط والمدنيين المشاركين فى حرب الفدائيين للاعتماد على محافظة الشرقية كعمق استراتيجى لحركة مقاومة الاحتلال واستغلال انتماء عدد من قادة التنظيم لهذه المحافظة وامتلاكهم لأراضى زراعية بها ووجود اتساع جغرافى أفقى لقرى المحافظة بعكس محدودية مساحة محافظات القناة، وذلك مما سمح بتخزين السلاح الذى كان يتم تهريبه للفدائيين، وأيضا اعتبار هذه الأماكن نقاط تجمع للفدائيين قبل وبعد القيام بعملياتهم فى محافظات القناة، وأخيراً كمركز لتنسيق هذه العمليات وتخطيط الجوانب التكتيكية الخاصة بها. ومقارنة بالحالة عقب يوليو ١٩٥٢، نجد أن تغيير الوضع تضمن إيجاد مراكز لإدارة العمليات الفدائية ضد الاحتلال البريطانى من داخل مدن القناة ذاتها فى ظل تأسيس مكاتب لإدارة المخابرات العامة المنشأة حديثاً فى هذه المدن وقيام هذه المكاتب فعلياً بالإشراف على الكفاح المسلح بها مما قلل –وإن لم يعدم– الدور

المركزى لمحافظة الشرقية فى حرب التحرير الوطنية حيث كمنت أهميتها أيضاً فى وجود معسكرات للجيش البريطانى بها.

وفيما يتصل باختلاف آخر فى مرحلتى ما قبل وما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى حرب التحرير الوطنية، فإننا نجد أن تحول الضباط الأحرار إلى سلطة حاكمة عقب الثورة أدى إلى خلافات داخل صفوفهم بشأن هذه الحرب. فبينما كان تنظيم الضباط الأحرار يرحب قبل يوليو بكل المدنيين الذين يرغبون فى المشاركة فى حرب الفدائيين ويقدم لهم السلاح والتدريب أياً كان انتماؤهم الفكرى والسياسى، فإنه عقب الثورة ظهرت تباينات داخل صفوف حكومة الثورة بين من دعوا إلى استمرارية نهج استيعاب كافة الفدائيين الذين يعرضون المشاركة فى الكفاح المسلح أياً كان انتماؤهم السياسى باعتبار هذا إضافة للعمل الفدائى وإسهام فيه وإمدادهم بالسلاح وتوفير التدريب لهم، مقابل من أصبح هاجس الحفاظ على أمن حكومة الثورة هو شاغلهم الرئيسى وبالتالى فضلوا استبعاد العناصر المنتمية إلى قوى سياسية مناهضة للثورة من الكفاح المسلح باعتبار أن توفير التدريب العسكرى والعتاد لهم قد يتحول لاحقاً إلى صدر حكومة الثورة. وفى الحالتين – سواء قبل ١٩٥٢ أو بعدها – فقد وجدت خلافات حول استراتيجية المقاومة بين رؤية العسكريين التى تركز على عناصر النظام والالتزام والانضباط ورؤية المدنيين التى تركز على عناصر الدوافع الأيديولوجية والحماسة الوطنية والاستعداد للتضحية.

ومن أهم نقاط التماثل بين حرب التحرير الوطنية قبل الثورة وبعدها هو التعاون والتنسيق الأمنى بين سلطات الاحتلال البريطانى من جهة وهيئة قناة السويس من جهة أخرى، بما فى ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية وغير ذلك من أشكال التعاون، وهو ما مثل نقطة ضعف فى

إحكام حلقة الحصار حول التواجد العسكرى البريطانى فى منطقة القناة. ولا شك أن هذا الدور لهيئة قناة السويس -فى ظل إدارتها الأجنبية- كان له أثره لاحقاً فى اتخاذ الرئيس الراحل عبد الناصر قرار تأميم هيئة قناة السويس عام ١٩٥٦ لتجاوز هذه الثغرة فى جدار الأمن القومى المصرى.

وإذا عدنا للحديث عن الاستراتيجية التى اتبعتها قيادة الثورة ممثلة فى الرئيس الراحل عبد الناصر فى توظيف عمليات المقاومة، فنقول أن الرئيس الراحل كان يوجه فرع بريطانيا بإدارة المخابرات العامة لتكثيف العمليات العسكرية ضد الوجود العسكرى البريطانى بمنطقة القناة كلما شعر بتقاعس بريطانى فى عملية التفاوض مع الحكومة المصرية بشأن اتفاقية الجلاء، سواء كان هذا التقاعس عبر تغيب عن جلسات التفاوض أو المطالبة بتأجيلها لفترات زمنية ممتدة وغير محددة، أو أخذ شكل تبنى مواقف جامدة وغير مرنة لا تستجيب للمطالب المصرية بشأن ما يجب أن يرد وما لا يرد ذكره فى الاتفاقية. وهكذا تحركت عمليات المقاومة بشكل منهجى ومنظم فى علاقة اطراد عكسى مع مدى مرونة الجانب البريطانى فى الاستجابة لمطالب مصر فى المفاوضات. ونستطيع القول أن هذه الاستراتيجية كانت ناجحة وحققت غاياتها.

ولا يجب أن تفوت هذه المناسبة دون توجيه تحية لأبطال حرب التحرير الوطنية الذين أدت فدائيتهم ووطنيتهم وتضحيتهم وتفانيهم إلى تحرير الوطن، وفى مقدمتهم من الراحلين كمال الدين رفعت وأحمد لطفى واكد ومن الأحياء محمود عبد الناصر ومحمد عبد الفتاح أبو الفضل وسعد عفرة وعاطف عبده سعد وعمر لطفى وعبد المجيد محمد فريد وسمير محمد غانم ومحمود سامى حافظ ومحمود محمود سليمان.



٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ :
الجلاء الثانى . . . وإعادة رسم خريطة العالم

ليس من قبيل المبالغة القول بأن هزيمة العدوان الثلاثى على مصر الذى أعقب قرار تأميم قناة السويس من جانب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وتداعياته كانت بمثابة إعلان وفاة لنظام دولى كان قائما حتى ذلك التاريخ وإعلان ميلاد وتطور نظام دولى آخر. وليس من قبيل الفخار الوطنى الزائف -كما ادعى البعض ومازال- القول بأن ما قام به الشعب المصرى فى مواجهة العدوان الثلاثى كان إنزالاً للهزيمة بثلاثة قوى منها قوتان كبيرتان بمعايير ذلك الزمان هما فرنسا وبريطانيا، ومعهما إسرائيل.

فالواقع يؤكد والكثير من الدراسات والأبحاث التى تناولت العدوان الثلاثى أو ما عرف تاريخياً بحرب سيناء تثبت صحة القول بأن هزيمة العدوان أفضت إلى ميلاد نظام دولى جديد لاشك أنه كان يمر قبل ذلك بمرحلة المخاض ولكنه كان ينتظر لحظة الميلاد التى جاءت بفضل هزيمة فرنسا وبريطانيا فى حملة سيناء. فقبل هذا التاريخ كان النظام الدولى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يتبلور بعد وكانت الإمبراطوريات الاستعمارية -وفى مقدمتها فرنسا وبريطانيا- مازالت تعيش فى أوهام الماضى وتتخيل كأن الحرب العالمية الثانية لم تقع وتطوراتها لم تحدث، أو كأن انتهاء الحرب لا يعنى بالنسبة لهذه القوى سوى استعادة العمل لتعزيز قبضتها على «أملاكها» الاستعمارية والحفاظ على هذا الإرث المدر للثروات والقوة والنفوذ. وبالرغم من أنه كانت قد بدأت هواجس فى شكل اضطرار الإمبراطوريات الاستعمارية

للتخلى عن بعض ميراثها الاستعماري خلال أو في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مثل بريطانيا في شبه الجزيرة الهندية وفرنسا في سوريا ولبنان، فإنها تصورت أن هذا التأثير سيكون محدوداً زمانياً ومكانياً، ولم تدرك أن مياها كثيرة قد جرت في النهر، حيث إن الحرب العالمية الثانية قد جسدت في جزء منها الحرب دفاعاً عن الحرية وليس الحرية فقط لأوروبا بل للعالم الثالث أيضاً، كما أن الحرب فتحت الباب واسعاً أمام الاتحاد السوفيتي السابق لنشر الأفكار الاشتراكية خاصة عقب انتصار الجيش الأحمر الحاسم على الجيش النازى في معركة ستالينجراد وانتشار الماركسية في دول شرق ووسط أوروبا، ولو كان ذلك تحت حراب الجيش الأحمر، وكذلك بزوغ شمس تنظيم دولى جديد ممثلاً في الأمم المتحدة بديلاً عن عصبة الأمم والتى فشلت في مهمتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وسعى المنظمة الجديدة - بالرغم من عيوب ولدت معها مثل حق النقض ونخبوية وضع مجلس الأمن مقارنة بالجمعية العامة - إلى إضفاء قدر أكبر من الصفات الديمقراطية والتمثيلية والشفافية على التنظيم الدولى بما يعطى وزناً للدول المستقلة حديثاً، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية في ذلك الوقت، على الرغم من ضآلة عدد هذه الدولة مقارنة بالكتلتين الصاعدتين الشرقية والغربية حينذاك.

ولئن كانت بوادر النظام الدولى الجديد قد بدأت تباشيرها تظهر في مؤتمر باندونج الأفروآسيوى في إندونيسيا، حيث إن هذا المؤتمر كان فرصة لتبادل الآراء والتشاور بين دول متشابهة الظروف وقيادات متشابهة التفكير، فإن المحك الحقيقى لتغيير النظام الدولى جاءت مع تأميم مصر لقناة السويس وتصديها للعدوان الثلاثى، ومعها شعوب العالم الثالث بأسرها، العربية والإسلامية والإفريقية والآسيوية بل وفي أمريكا اللاتينية حيث ذكر الرئيس الكوبى كاسترو للرئيس الراحل

عبدالناصر خلال لقائهما على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بنيويورك أن ثوار كوبا استقوا الشجاعة والقدرة على مواجهة الطاغية باتيستا من جرأة مصر فى إعلانها تأميم قناة السويس ومواجهتها للقوى الغربية. فمن جهة، كان تأميم القناة إرساءً لمبدأ جديد وطليعى حينذاك فى العلاقات الدولية وهو حق الشعوب فى السيادة على مواردها الطبيعية وممارسة هذه السيادة عبر السيطرة الفعلية وإدارة هذه الثروات والموارد وتوجيهها بما يحقق الأهداف الوطنية التى حددتها هذه الشعوب. ومن جهة أخرى، كانت القدرة على التصدى والصمود أمام عدوان ثلاث دول منها قوتان كبيرتان بمعايير ذلك الزمان -وبالرغم من الدعم الدولى لشعب مصر فى هذه المواجهة- درساً عملياً فى أن للإرادة الوطنية الصلبة والتعبئة الشعبية المؤمنة بقضيتها دور لا يستهان به فى قلب معادلات القوة وتوازناتها ولو على حساب ترتيبات المكسب والخسارة قصيرة المدى ضيقة الأفق.

ويستحق موضوع تضامن الشعوب العربية مع شعب مصر فى وجه العدوان الثلاثى ذكراً خاصاً. فالقومية العربية كانت مازالت تعيش إرهاصاتها الأولى على المستوى الشعبى والفعلى، وفجرتها أحداث التأميم وما بعده وصولاً إلى قمة إبداعها فى تضامن الشعوب العربية مع شعب مصر فى وجه العدوان، سواء من متطوعين للقتال، أو حملة مقاطعة من العمال العرب لتحميل أو تفريغ بضائع تحملها سفن الدول المشاركة فى العدوان أو المؤيدة لها، أو عمليات فدائية لضرب مصالح فرنسا وبريطانيا أو حلفائهما بالمنطقة العربية، أو فضح صحفى وإعلامى وثقافى للمتواطئين مع العدوان من بعض حكام الدول العربية أو نخبها السياسية سواءً عن عمد أو عن قلة حيلة لوقوعهم تحت ضغط فرنسا وبريطانيا، أو أخيراً إدراك عربى واسع بأن العدوان كان فى جزء منه محاولة لإجهاض الدعم الذى تقدمه مصر الثورة لحركات التحرر

الوطنى فى الدول العربية، وفى مقدمتها الثورة الجزائرية الوليدة، سواء كان الدعم عسكرياً أو سياسياً إقليمياً ودولياً أو إعلامياً ومعنوياً.

وإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية الأساسية فى مقالنا هذا وهى طبيعة الهزيمة التى جرى إنزالها بالقوى المعتدية، فهى لا تقل أهمية عن النقطة الأولى إن لم تزد. حيث إننا تعودنا أن نسمع من يقول أن مصر انتصرت سياسياً على العدوان الثلاثى بينما منيت بهزيمة عسكرية، ويشير هؤلاء عادة إلى واقعة انسحاب الجيش المصرى من سيناء إلى الضفة الغربية لقناة السويس أمام الهجوم الإسرائيلى وبعد الإنزال المظلى الفرنسى والبريطانى باعتبارها دليلاً على الهزيمة، وكاد الأمر أن يصير من المسلمات التى لا تقبل الطعن أو حتى النقاش. والواقع غير ذلك، فأولاً يجب أن نتوقف عند تعريف النصر والهزيمة بالمعنى العسكرى، وهو تعريف يتصل بقدرات كل طرف وطاقاته وإمكانياته والهدف الذى يود تحقيقه والخسائر التى يستطيع تحملها والمكاسب التى يطمح إليها فى حدود إمكانياته المتوفرة. وإذا أخذنا كافة هذه العناصر فى الاعتبار نرى أولاً أن عملية الانسحاب المنظم وبخسائر محدودة من شرق القناة إلى غربها كان إنجازاً عسكريا بكافة المعايير لتجنب تدمير الجيش المصرى بين شقى الرحى: الجيش الإسرائيلى فى سيناء والقوات الفرنسية والبريطانية فى منطقة القناة أخذاً فى الاعتبار أن الجيش المصرى كان حينذاك فى بداية مرحلة تغيير مصادر تسليحه متجها إلى الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية عقب صفقة الأسلحة التشيكية فى حين كان الجيش الإسرائيلى مدججاً بأحدث السلاح فى الترسانة الغربية، والجيشان البريطانى والفرنسى غنيان عن التعريف فيما يتعلق بقوتهما العسكرية بالرغم مما تعرضا له من إنهاك خلال الحرب العالمية الثانية. كما أننا نجد تناغماً بين الجيش المصرى وعملياته فى منطقة القناة وبين المقاومة الشعبية المنظمة والتى قامت الحكومة بتسليحها



ونقلها إلى منطقة القناة بدون تفرقة بين مواطن وآخر بسبب انتماء حزبى أو سياسى أو عقائدى، وهذا التنسيق هو الذى أدى إلى حقيقة أنه خلال فترة العدوان لم تهنأ القوات البريطانية أو الفرنسية بالشعور بالسيطرة على منطقة القناة أو إحكام قبضتها عليها، بل كانت فى خضم حرب فدائية منظمة تزلزل وجودها وتهز أركانه وتعوقها عن الادعاء بالقدرة على التحكم فى المنطقة، وتزامن ذلك مع انتفاضات شعبية متواصلة فى مدن القناة بحيث جاءت عوامل التدخل الخارجى لتمثل طوق نجاة ومخرج مشرف للدول المعتدية لسحب قواتها وإنجاز الجلاء الثانى عن مصر فى غضون أشهر قليلة حيث كان الجلاء الأول قد تم فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ تنفيذاً لاتفاقية الجلاء المصرية البريطانية الموقعة فى أكتوبر ١٩٥٤.

ولئن كان البعض يزعم أن العوامل الخارجية هى التى حسمت العدوان الثلاثى لصالح مصر، سواء فى إشارة إلى ضغوط مارستها الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، أو تهديد سوفيتى بضرب لندن وباريس بالصواريخ، أو تضامن دولى عام، خاصة من جانب شعوب العالم الثالث، تجسد فى إرادة سياسية دولية فى الأمم المتحدة، فإن الحقيقة الناصعة الوضوح تبقى أن الوحدة الوطنية للشعب المصرى فى مواجهة العدوان -على اختلاف الانتماءات الأيديولوجية والرؤى السياسية للمصريين- والمقاومة الباسلة من الجيش والشعب، ونجاح القيادة السياسية فى توظيف كل ذلك مع الأخذ فى الاعتبار عوامل البيئتين الإقليمية والدولية كان له الدور الحاسم فى إفشال العدوان وثنيه عن تحقيق أهدافه والانتقال بمصر والمنطقة بل والعالم بأسره إلى مرحلة نوعية جديدة تحقق فيها الانتصار لأصحاب الأرض والحق دون تنازلات تذكر وضرب بها المثل لشعوب العالم الثالث الأخرى، خاصة الشعوب العربية.



الفصل الثالث



ثـــورة ٢٣ يوليـــو والاشـــتراكية واليســـار

الصدام بين عبد الناصر والشيوعيين في مصر: رؤية جديدة

مرت علينا قريباً ذكرى مرور ٤٠ عاماً على الصدام الأبرز بين حكومة ثورة ٢٣ يوليو والشيوعيين فى مصر فيما عرف أمنياً فى تاريخ مصر المعاصر بقضية الشيوعية الكبرى. وهذا الصدام هو الذى أدى إلى اعتقال الآلاف من الشيوعيين المصريين لفترة امتدت إلى خمس سنوات بالنسبة لأغلبهم. وانتهى الصدام بعد إعلان الحزب الشيوعى المصرى حل نفسه وانضمام أعداد من أعضائه كأفراد إلى مختلف فصائل التنظيم السياسى الشعبى الوحيد حينذاك: الاتحاد الاشتراكى العربى.

وإذا كنا نتعرض بالتناول اليوم لخلفيات هذا الصدام وبواعثه وأبعاده، فإن ذلك لا يأتى من قبيل البحث التاريخى المحض، وإنما يفيد فى فهم آليات التفاعل بين قوى سياسية تقبع خارج إطار الشرعية الرسمية والسلطة السياسية فى دولة عربية فى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية وفى ظل وجود عالم الحرب الباردة والعوامل المحددة لأنماط ذلك التفاعل.

وإذا عدنا إلى ما قبل سنة الحدث الذى يعنينا هنا وهى ١٩٥٩، نجد أن فصائلاً شيوعية مصرية قد أيدت ما سمى حينذاك بحركة الجيش يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. إلا أن انتقادات الشيوعيين للثورة سرعان ما طفت على السطح عقب مواجهات كفر الدوار بين حكومة حركة الجيش والطبقة العاملة ثم إعدام خميس والبقرى فى سبتمبر من العام نفسه، وشهد عام ١٩٥٤ وقوف قطاع لا بأس به من الشيوعيين المصريين فى مواجهة

التيار الذى قاده الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرافض لإعادة الديمقراطية الحزبية بصيغة تعددية فيما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤.

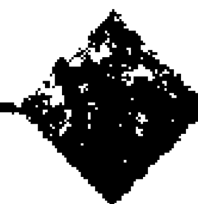
بل إنه فى هذا السياق، دخلت فصائل شيوعية مصرية فى علاقة تحالف ليس فقط مع قوى سياسية تقليدية سبق لها التحالف معها فى مناسبات سابقة دفاعاً عن الديمقراطية مثل حزب الوفد، بل أيضاً تحالفت مع قوى كانت تبدو فى موقع النقيض أيديولوجياً وسياسياً مع الحركة الشيوعية المصرية مثل فصائل من جماعة الأخوان المسلمين. قد كانت مشاركة عبد الناصر فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ نقطة فاصلة بين عهدين فى مواقف غالبية الفصائل الشيوعية المصرية إزاء عبدالناصر وحكمه. فبينما وصفته إحدى هذه الفصائل قبل ذهابه إلى مؤتمر القمة بأنه «بكباشى فاشى يبحث عن المجد فى باندونج»، فإن نجاحه الدولى المدوى فى هذا المؤتمر وبدء حركة عالمية جديدة عرفت حينذاك بالحياد الإيجابى ولاحقاً بعدم الانحياز دفع فصائل شيوعية مصرية إلى إعادة النظر فى تقييمها للقيادة الناصرية.

وسرعان ما تعززت الاتجاهات الإيجابية لدى هذه الفصائل إزاء عبدالناصر بفعل ما سمى بصفقة الأسلحة التشيكية فى العام نفسه والتى كانت مقدمة لانفتاح نوعى فى العلاقات بين حكومة عبد الناصر والكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى السابق ثم –بالطبع– قرار تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو من عام ١٩٥٦. وقد انخرط الشيوعيون المصريون فى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى فى أكتوبر/نوفمبر من العام نفسه، وبدأ بعض منظرى الحركة فى التحدث عن مرحلة ولوج مصر إلى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية خاصة بعد إجراءات التمصير التى تلت فشل العدوان الثلاثى –بما يمهد من الناحية النظرية ليس فقط إلى التعايش مع النظام القائم حينذاك بل إلى قبوله

باعتبار المرحلة التى يمثلها مقدمة حتمية لمرحلة الثورة الاشتراكية.

إلا أن عام ١٩٥٨ جاء برياح معاكسة لهذه التطورات الإيجابية فى العلاقة بين الشيوعيين فى مصر وقيادة الثورة، فقد جاءت الوحدة المصرية/السورية فى فبراير من ذلك العام لتثير إشكاليات متعددة فى هذه العلاقة، وبالرغم من أن عدداً من رموز الحركة الشيوعية المصرية قد تحدث وكتب فى الثمانينيات والتسعينيات مؤكدين على أن الشيوعيين فى مصر أبداً لم يكونوا ضد الوحدة وإنما تحفظوا على الطريقة التى تمت بها وبالتالى أهدافها ومضمونها الاقتصادى والاجتماعى وطبيعة تركيبة السلطة السياسية التى أفرزتها، ودللوا على صحة تحفظاتهم بانهيار الوحدة لاحقاً بعد فترة وجيزة، فإن الثابت أن اعتبارات سياسية حزبية وإقليمية ودولية ساهمت حينذاك فى دفع قطاع كبير من الشيوعيين فى مصر إلى إبراز مواقف تراوحت بين الامتناع والتحفظ والاعتراض تجاه الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا.

فبالإضافة إلى التحفظ على غياب الطابع الشعبى للوحدة، ومنهج حرق المراحل فى إنجازها، وبالتالى عدم ظهور إطار مؤسساتى متجذر تعتمد عليه فى ظل ربط تحقيقها بإلغاء التعددية الحزبية التى كانت قائمة فى سوريا حينذاك، فإن الشيوعيين المصريين قد أدركوا بالتأكيد أن الذين أتوا إلى مصر عبد الناصر يطالبون بإلحاح بسرعة إنجاز الوحدة فى أيام كان شاغلهم الأكبر هو التصاعد المتزايد لقوة الحزب الشيوعى السورى والحاجة لاحتواء وتحجيم هذا الصعود عبر الوحدة مع مصر. وبالتالى دخل عنصر التضامن الأمنى -وهو فى هذه الحالة عربياً أيضاً- على خط حسابات الشيوعيين المصريين السياسة. كذلك كانت هناك اعتبارات أيديولوجية -ولو أنها كانت ومازالت محل خلاف- وتاريخية تخص مواقف الماركسية والحركات الشيوعية تجاه مسألة



التوحيد القومى. وأخيراً كان هناك أيضاً موقف الاتحاد السوفيتى السابق الذى تبنى تحذيرات ضمنية ومبطنة لما تحمله هذه الوحدة من مخاطر لخريطة القوى السياسية فى المنطقة ودور حركات التحرر الوطنى بها.

ومن المؤكد أنه كان فى خلفية تفكير الفصائل الشيوعية فى مصر – والأمر نفسه ينطبق على التفكير السوفيتى – أن مشاريع الوحدة العربية قبل عام ١٩٥٨ قد ارتبط معظمها بشكل أو بآخر بالقوى الاستعمارية العربية ورغبتها فى مد هيمنتها على مجمل الوطن العربى، وأن هذه المشاريع قامت على أيدى ولحساب قوى سياسية واجتماعية تتراوح مواقعها بين اليمين وأقصى اليمين.

إلا أن العوامل الدافعة للمواجهة بين الشيوعيين المصريين والقيادة الناصرية لم تقف عند حدود الوحدة المصرية/السورية وما ارتبط بها من تباينات سياسية أيدولوجية. فقد قامت الثورة فى العراق فى ١٤ تموز ١٩٥٨. وبالرغم من توقعات أولية بتحالف آت بين الثورة الوليدة والجمهورية العربية المتحدة، فقد تحركت الأمور فى اتجاه مختلف تماماً، فقد برزت زعامة عبد الكريم قاسم وبدا نزوع لأبعاد القريبين من عبد الناصر من مواقع القيادة ثم اتجاه نحو التقارب من الشيوعيين صاحبه تطور سريع فى العلاقات العراقية/السوفيتية.

وبدا أن الصدام بات وشيكاً بين عبد الناصر وقاسم فى ضوء رغبة كل منهما فى تأكيد زعامته للمنطقة العربية فى ظل ميراث تاريخى متراكم من التنافس على الزعامة الإقليمية بين البلدين، ومرة أخرى كان الموقف شائكاً بالنسبة للشيوعيين المصريين. فقد نزعت أغلب فصائلهم إلى الإعراب عن إعجاب «بتجربة» عبد الكريم قاسم فى العراق فى ظل ما

وصفوه بتوجهات تقدمية وتحالف -ولو لم يمتد طويلاً- مع الشيوعيين في العراق ومع الاتحاد السوفيتي السابق، وفي حقيقة الأمر -وكما كشفت شهادات بعض الشخصيات الشيوعية في مصر بعد ذلك بعقود- فإنه لم يغب عنهم في أي مرحلة أن ناصر وقاسم متشابهان من حيث كون حكمهما -من وجهة نظر تلك الفصائل والشخصيات- عسكرياً وديكتاتورياً، إلا أن مضمون سياسات قاسم محلياً ونمط تحالفاته السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً بدا أقرب للشيوعيين من عبدالناصر.

وأدى هذا التراكم في تباعد المواقف بين عبد الناصر والشيوعيين إلى حدوث الصدام عام ١٩٥٩، وهو صدام شهد -وكما هي العادة في الوطن العربي منذ نشأة الحركات الشيوعية به وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١- اتهام من جانب الحكومة للشيوعيين بالعمالة لقوى أجنبية والعمل ضد مصالح الوطن وضد الوحدة العربية، وهي اتهامات ليس هنا محل تقييم مدى صحتها من عدمه ولكنها بلاشك تدخل في إطار أدبيات «التخوين السياسي» المنتشرة أفقياً والمتعمقة رأسياً في الثقافة العربية المعاصرة قابلتها اتهامات في الاتجاه المعاكس من قبل الشيوعيين للسلطة السياسية.

وما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٤ جرت في النهر مياه كثيرة لدى الطرفين: القيادة الناصرية والشيوعيين المصريين، فالطرف الأول بدأ تحولاته الاجتماعية عام ١٩٦١ عبر ما عرف بقوانين يوليو الاشتراكية، وجاءت حركة الانفصال في سوريا سريعاً بعد ذلك بشهرين لتفسر على أنها رد فعل اليمين العربي على التوجهات الجديدة ولتكرس انحيازات سياسية واجتماعية مختلفة للقيادة المصرية. ويبدأ عبد الناصر في إعادة حساباته ويصدر الميثاق في العام التالي ليحدد ما أسماه «الرجعية العربية» بوصفها العدو وينحاز صراحة إلى الاشتراكية -وإن

أسماها بالاشتراكية العربية- ويبدأ بناء تنظيم سياسى جديد يقصر دخوله على «الاشتراكيين» -فى وقت كان فيه غالبية الشيوعيين فى السجون- ويواصل إصدار حزمة من القوانين التى عرفت بـ «الاشتراكية» وغيرت بلا جدال الخريطة الاجتماعية لمصر إلى حد كبير.

وعلى الصعيد العربى كان الدعم لثورة السلال فى اليمن عام ١٩٦٢ والتقارب مع ثورة الجزائر المنتصرة متزامنا مع دور قيادى على الصعيد العالمى فى بناء حركة عدم الانحياز وتوطيد الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى خاصة على المستوى الاقتصادى عبر البدء فى تدشين مشروع السد العالى ومشروعات التصنيع الثقيل والطاقة الكهربائية المختلفة، والدعم الفعال لحركات التحرر الوطنى عبر العالم الثالث بأسره.

وكانت المحصلة الطبيعية لهذه التطورات المحلية والإقليمية والدولية هى الانفتاح على الشيوعيين المصريين الذين كانوا بدورهم قد أعادوا تقييم الأمور وهم فى السجون وأدركوا أن تحولاً حقيقياً وجذرياً طرأ على توجهات القيادة الناصرية -خاصة بعد الانفصال عن سوريا- وأن دور هذه القيادة داخليا وخارجياً قد حسم بوضوح لصالح توجهات وطنية تقدمية لا تؤدى بالضرورة إلى الوصول إلى الاشتراكية حسب تعريفهم لها ولكنها تساعد على الدفع فى هذا الاتجاه -خاصة إذا تواجد الشيوعيون خارج السجون: فى المجتمع والدولة والاقتصاد والمؤسسات الإعلامية والتعليمية للعب دورهم فى هذا المجال. وقد تزامن ذلك مع اجتهادات نظرية على صعيد الحركة الشيوعية العالمية تحدثت عن «الطريق اللارأسمالى للنمو» والدعوى لجبهة وطنية تقدمية يشارك فيها الشيوعيون فى بلدان العالم الثالث وتقييم بعض حكومات تلك البلدان بأنها «ديمقراطية تقدمية» وغير ذلك.

ومن جانبه كان الرئيس عبد الناصر فى حاجة للشيوعيين لتأصيل توجه نحو شكل ما من الاشتراكية مع قناعته بضرورة تمكنه من الاستمرار فى ضبط حركتهم والتحكم فى مختلف الخيوط على خلفية علاقته المباشرة بالجماهير والمؤسسات الأمنية والسياسية التابعة والموالية له مباشرة. وكان عبد الناصر يحتاج الشيوعيين فى الإعلام وفى التنظيم السياسى وفى غير ذلك نظراً لأنه لم يستطع أن يعتمد فقط على العسكريين أو التكنوقراط أو البيروقراطيين لإنجاز مهام تحول طبيعة دور الدولة والمشروع الذى تجسده باتجاه ذى صبغة عقائدية.

وهكذا حدث التحول من المواجهة إلى التحالف -حسب التعبير الذى استخدمه د. فخرى لبيب عنواناً لكتاب له عن تلك المرحلة- والذى استمر حتى رحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ بالرغم من مصاعب واختبارات أخرى متعددة واجهها هذا التحالف بين ١٩٦٤ و١٩٧٠ لسنا بصدد التعرض لها هنا، إلا أن عملية التحول من المواجهة إلى التحالف بين عامى ١٩٥٩ و١٩٦٤ هى التى تناولناها فى هذا المقال بهدف فهم دور وتفاعل العوامل السياسية والأيديولوجية والاجتماعية وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية دونما إنكار لوجود عوامل ذاتية يصعب حساب انعكاساتها بدقة علمية مطلقة ولكن يمكن أخذها فى الاعتبار لاستكمال معالم الصورة وأبعادها والسعى لتفسيرها.



٢٣ - ٢٦ يوليو ١٩٦١:
عندما أعلنت مصر رسمياً التحول نحو الاشتراكية

كانت الأيام الثلاثة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٦ يوليو ١٩٦١ أياماً حاسمة فى تاريخ الثورة المصرية والتحول الاقتصادى والاجتماعى الذى عاشته مصر فى الربع الثالث من القرن العشرين. ففى هذه الفترة القصيرة نسبياً حسمت القيادة السياسية المصرية خيارها الأيديولوجى والسياسى نحو تبنى الاشتراكية نظاماً مجتمعياً شاملاً.

وجاء ذلك بعد سنوات من تجربة قيادة الثورة المصرية لصيغ مختلفة كان من بينها رفع شعار «ديمقراطية اشتراكية تعاونية»، بما عكسته من تأثر بالفابية البريطانية والاشتراكية الديمقراطية الغربية، وتبنى صيغة المجلس القومى للتخطيط، والرهان على دور قيادى للقطاع الخاص فى ظل إتاحة الفرصة للرأسمالية الوطنية، وذلك منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦١، كما أن إصدار القانون الأول للإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ جاء متأثراً بصيغة ألمانيا الاتحادية (الغربية فى ذلك الوقت) فى نفس المجال وبعيداً عن أى تأثر بـ «الاشتراكية العلمية» (وهى ما كان يدعو إليها الماركسيون وتنظيماتهم).

وخلال موجتين مما عُرف بالقوانين الاشتراكية عامى ١٩٦١ و١٩٦٤ تم تأميم قطاعات واسعة من الاقتصاد المصرى، خاصة فى المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، بما فيها الخدمات المصرفية والتأمينية، بينما خضع القطاع الزراعى لقانون إصلاح زراعى جديد زاد من تقييد حجم الملكية الفردية وإن لم يتبن مفهوم الملكية الجماعية

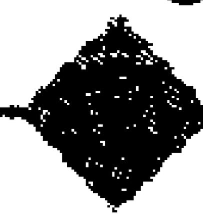


للأرض، وإن تعرض للمراجعة فى اتجاه راديكالى لاحقاً فى إطار ما عُرف بـ «لجنة تصفية الإقطاع».

ولئن كانت البداية تمثلت فى قوانين يوليو ١٩٦١، فإنه سرعان ما اتخذت القيادة السياسية فى ذلك الوقت خطوات دستورية ومؤسسية وتنظيمية لتكرس التوجه الجديد للدولة، خاصة بعدما حدث الانفصال فى سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ وخروجها من الجمهورية العربية المتحدة التى كانت تجمعها مع مصر منذ فبراير ١٩٥٨، وهو الأمر الذى فسرته القيادة السياسية المصرية بأنه جزئياً رد فعل على قوانين يوليو ١٩٦١ متهمة من أسمتها بالرجعية فى سوريا بالتحالف مع من أسمتها بالرجعية العربية والرأسمالية العالمية لإسقاط تجربة الوحدة.

وجاءت الخطوات التالية على طريق تبنى الدولة فى مصر للنظام الاشتراكى عبر عقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى ناقش على مدار أشهر عدة تبنى وثيقة تحكم مسار العمل الوطنى تم إقرارها بشكل نهائى فى ٢٠ يونيو ١٩٦٢ وهى ما عُرف بـ «ميثاق العمل الوطنى» طرحت شعار «حرية. اشتراكية. وحدة»، ثم لاحقاً بناء تنظيم سياسى موحد جديد لخلافة «الاتحاد القومى»، ووضع معايير أيديولوجية للانتماء للتنظيم الجديد وهو ما سُمّى بـ«الاتحاد الاشتراكى العربى»، واعتُبر جامعاً لفئات تحالف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين ورأسمالية وطنية وجنود، وكان منوطاً به إنجاز مهام التحول نحو الاشتراكية.

وتزامن مع هذه الخطوات اتباع نهج التخطيط المركزى وتولى الدولة المهام الأساسية فى مجالات الإنتاج والتوزيع ووضع خطط خمسية للتنمية، وما ارتبط بذلك من تراجع دور القطاع الخاص.



ويجب أن نذكر أن هذا التحول لم يكن مقصوراً على مصر، فقد كانت الكثير من دول العالم الثالث تعلن نفس النوع من التحول فى نفس الفترة تقريباً، وهو الأمر الذى ارتبط أيضاً بتوثيق العلاقات فيما بين هذه الدول -ومنها مصر- من جهة، والاتحاد السوفيتى السابق من جهة أخرى.

إلا أن الأمر فى مصر استمر خاضعاً لجدال مهم على المستويين الفكرى والسياسى بشأن المقصود بالاشتراكية فى الحالة المصرية، وهل هى «اشتراكية علمية بتطبيق عربى» أو «اشتراكية عربية» أو «اشتراكية إسلامية» كما ذهب البعض إلى حد تسميتها، أو «رأسمالية دولة»، أو «النهج غير الرأسمالى للنمو»، أو «تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية تمهيداً للثورة الاشتراكية».

ويختلف المحللون كثيراً حول تاريخ النهاية لهذه التجربة، فهناك من يرى فى هزيمة عام ١٩٦٧ بداية المراجعة للتجربة الاشتراكية فى مصر، وهناك من ينظر إلى وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر باعتبارها نقطة النهاية، وهناك جزء ثالث يعتبر أن قضاء الرئيس الراحل أنور السادات على خصومه السياسيين فى مايو ١٩٧١ كان القول الفصل فى إنهاء هذه التجربة، وأخيراً هناك من يشير إلى تطورات ما بعد حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ من تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى على الغرب وتحرير السياسات الاقتصادية الداخلية باعتباره نقطة التحول فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر.

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن تحول الرئيس الراحل عبد الناصر إلى الاشتراكية فى الستينيات كان أصلاً محل جدل بين المفكرين، حيث إن هناك الكثير منهم الذين اتفقوا على أن هذا التحول لم ينبع من قناعة أيديولوجية لدى الرئيس الراحل، وإنما جاء لمجابهة ضغوط ومتطلبات

خارجية وداخلية، أبرزها تخلي الغرب عن دعم مصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بالقدر الذى يتناسب مع طموح القيادة السياسية فى ذلك الوقت، مقابل تقديم الاتحاد السوفيتي السابق لمثل هذا الدعم، وأيضاً ما يُشار إليه تاريخياً باعتباره إخفاق الرأسمالية الوطنية فى إنجاز المهام التى أناطتها الدولة بها ما بين إنجاز مهمة الاستقلال الوطنى عام ١٩٥٦ وقوانين يوليو عام ١٩٦١، أو رغبة القيادة السياسية فى تقوية قبضتها على السلطة وإزاحة أى أساس اقتصادى لقوة منافسين لها.

ولا شك أن سلسلة الخطوات التى اتخذتها القيادة السياسية فى مصر عام ١٩٧٤ كانت حاسمة إلى حد كبير فى تحويل البوصلة السياسية ثم لاحقاً الهوية الفكرية للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد، ونقصد هنا قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص برأس المال العربى والأجنبى، ثم ورقة أكتوبر فى نفس العام وما بدأت تثيره من تحويل النظام السياسى إلى «الاشتراكية الديمقراطية» بعيداً عن مفهومىَ «الاشتراكية العلمية» أو «الاشتراكية العربية» على السواء، ثم تبنى فكرة المنابر الثلاث (يمين/ وسط/ يسار) داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى، ثم تحويل المنابر إلى تنظيمات وأخيراً إلى أحزاب فى نوفمبر ١٩٧٦.

وعلى الصعيد الاقتصادى، توالت القوانين الساعية لتحرير آليات الأسعار وإطلاق قوى العرض والطلب ومحددات السوق الحرة، ورفع الدعم بأشكاله المختلفة المباشرة وغير المباشرة، وتراجع دور الدولة كمنتج وموزع وموظِف فى العملية الاقتصادية لصالح إفساح مساحات أكبر للقطاع الخاص والمبادرة الفردية وعنصر الحافز للربح، وتشجيع رجال الأعمال من الوطنيين والعرب والأجانب على الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل عبر تقديم ضمانات سياسية وتشريعية



وامتيازات وإعفاءات جمركية وضريبية وأخرى تتصل بالمرونة فى تحويل الأرباح، وصولاً إلى القانون الموحد للاستثمار عام ١٩٩٦ والتحول إلى مرحلة خصخصة المشروعات العامة وطرحها للبيع عقب تحديث البورصة المصرية أخذاً فى الاعتبار التطورات الداخلية والتحولات الدولية، وإقامة سوق مال نشط، سعياً لتحديث تلك المشروعات إدارياً وتكنولوجياً وتمويلياً، وترفع عن كاهل الدولة عبء تحمل ما تولده من خسائر وخلل فى هياكلها التمويلية، دون المساس بالملكية العامة للمشروعات والمنشآت الاستراتيجية. وتم التراجع عن التخطيط المركزى لصالح التخطيط التأشيرى، ثم الاعتماد على قوى السوق والتدخل فقط لإصلاح ما تثيره من اختلالات أو ما ينتابها من عجز عن الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية.

وعلى الصعيد السياسى، فقد جسد دستور عام ١٩٧١ إرهاصات التحول عن النظام الاشتراكى، وإن كان بقدر من الحياء، ممثلاً فى التركيز على مفاهيم الحرية والديمقراطية، وتقليل الإشارات إلى النظام الاشتراكى ومقوماته، والتأكيد على أولويات السلام الاجتماعى على حساب الإشارة إلى الصراع الطبقى، واستبدال هدف التقريب بين الدخول بهدف إذابة الفوارق بين الطبقات. ثم جاءت تعديلات لاحقة عام ١٩٨٠ لتكرس الاتجاه بعيداً عن الاشتراكية بمعناها الذى ساد فى الستينيات، ولصالح صيغة «الاشتراكية الديمقراطية»، وهو الأمر الذى كرسه مؤسسياً تشكيل الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره الحزب الحاكم فى عام ١٩٧٨. كما اتسعت لاحقاً بدءًا من عام ١٩٨٢ صيغة التعددية الحزبية بما عكس انفصالاً فكرياً وسياسياً عن حالة التنظيم السياسى الموحد الذى يقود مسيرة التحول الاشتراكى.

وهكذا، نرى أن مسار التحول الاشتراكى فى مصر كان مساراً صعباً

ومليئاً بإنجازات وإخفاقات، وخضع كأى ظاهرة اجتماعية لدورة صعود وهبوط بما يتجاوب مع ما يفرضه تطور المجتمع محلياً والأوضاع الإقليمية والدولية، ومتطلبات إنجاز نقلات نوعية فى حياة الشعب والوطن. إلا أن الثابت أن العديد من إنجازات هذا التحول بقيت مستقرة فى الإطار الدستورى والمؤسسى والفكرى والسياسى وفى الوجدان الشعورى والثقافى الذى يحكم حياتنا إلى اليوم، خاصة ما يتصل منها بمكتسبات تحققت للفئات العاملة من الشعب، أو منجزات تم إقامتها فى ظل الثورة الصناعية التى ارتبطت تاريخياً بهذا التحول، دون أن يعنى ذلك أن أياً من هذه المكتسبات أو المنجزات غير قابلة للمراجعة والتطوير فى مراحل قادمة بما يحقق هدف رفاهية الإنسان والمجتمع على أرض مصر.



صعود وهبوط الاشتراكية العربية فى مصر: ١٩٦١ - ١٩٧٤

تبنى عدد متزايد من بلدان العالم الثالث الخيار الاشتراكى خلال عقدى الستينيات والسبعينيات ، وبدرجة أقل خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات من القرن الماضى، وهى حالة تم توصيفها بواسطة علماء الاقتصاد السياسى المنتمين إلى مدرسة «التبعية» الفكرية باعتبارها انحيازاً لما سمى بالمسار اللارأسمالى للنمو أكثر منه تبنياً للخيار الاشتراكى. وجاء هذا التوصيف من منطلق الحقيقة التاريخية بأن الكثير من تجارب بلدان العالم الثالث مع الاشتراكية اختارت أن تعرف الاشتراكية التى تتبناها بشكل يميزها عن الماركسية أو الاشتراكية العلمية، وسعت هذه التجارب لإثبات أصالة خياراتها أمام شعوبها باعتبارها نابعة من تراث وتقاليد هذه الشعوب وليست مستوردة من الخارج.

وقد ضمت هذه الفئة من التجارب ما سمى بتجارب «الاشتراكية الإفريقية»، كما كان الحال فى تنزانيا وكينيا، وما سمى بـ«الاشتراكية العربية» فى مصر والعراق وسوريا واليمن، وكذلك ما سمى بـ«الاشتراكية الإسلامية» التى دعت إليها وتبنتها حركات سياسية ومفكرون فى مراحل مختلفة من التاريخ المعاصر.

وستتناول هذه الورقة تجربة «الاشتراكية العربية» كما بلورتها القيادة الناصرية فى مصر بدءًا من عام ١٩٦١ واستمرت طوال الفترة حتى عام ١٩٧٤ عندما أعلن الرئيس الراحل أنور السادات تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتبنى صيغ متتالية لتعددية السياسية لوراثة

الاتحاد الاشتراكى العربى، والذى كان حتى عام ١٩٧٤ هو التنظيم السياسى والشعبى الوحيد الذى يمثل تحالف قوى الشعب العاملة المكونة من الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية الوطنية والجنود.

وقد بدأت تجربة «الاشتراكية العربية» -والتى يشار إليها أحياناً باسم الناصرية- فى التطور منذ حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتبلورت بشكل نهائى فى حدثين مهمين أولهما: تشريعى اقتصادى وهو ما سمى بالقوانين الاشتراكية خاصة موجتيها فى عامى ١٩٦١ و١٩٧٤، وثانيهما: تبنى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى مصر لميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢.

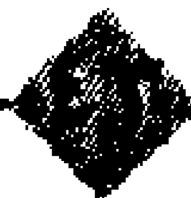
وإذ عدنا إلى الأهداف التى أعلنها مجلس قيادة الثورة عقب فترة وجيزة من نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد تضمنت هذه الأهداف النضال ضد الاستعمار والإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم. إلا أن أولى الوثائق الفكرية للثورة والتى خطها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٥ تحت عنوان «فلسفة الثورة» لم تكشف عن أى توجه اشتراكى لدى القيادة المصرية الجديدة، بأى شكل كان وتحت أى مسمى. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن موجة تأميم المصالح الاقتصادية الأجنبية فى مصر عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ -بما فى ذلك تأميم الشركة المصرية لقناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦- وهى ما عرفت تاريخياً بقرارات التمصير، لم تتم فى إطار أى عملية للتحول الاشتراكى، بل تم تفسيرها بواسطة القيادة المصرية وغالبية الكوادر المحيطة بها حينذاك، باستثناء أقلية من الشيوعيين المصريين، باعتبارها خطوات وطنية تخدم مصالح البرجوازية المحلية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وتعزز الاستقلال الوطنى السياسى وقبضة السيطرة من جانب السلطة السياسية.



كما أن التنظيمين السياسيين اللذين أنشأتهما قيادة الثورة عقب إلغاء التعددية الحزبية فى يناير ١٩٥٣ – وهما «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومى» – لم يتضمنا أى إشارة للاشتراكية فى اسميهما أو برنامجهما السياسى.

وبالرغم مما تقدم، فإن عدداً من الخطوات التى تم اتخاذها فى النصف الثانى من عقد الخمسينيات يمكن تفسيرها باعتبارها مقدمة للتحول الاشتراكى الذى تم فى مطلع الستينيات. فعلى المستوى الفكرى، كانت القيادة المصرية قد بدأت تتحدث عما أسمته بـ «الديمقراطية الاشتراكية التعاونية» فى محاولة منها لملء الفراغ الأيديولوجى الموجود، وعلى المستوى الاقتصادى تأسس المجلس القومى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأ بعض كبار المسئولين يتحدثون عن التخطيط مع حرصهم على إبراز أنه ذو طبيعة تأشيرية. وأشارت هذه الإجراءات بلا شك إلى أفكار أولى بشأن التحول نحو شكل أو آخر من الاشتراكية، بالرغم مما تردد وقتها أن هذه الأفكار والتجارب كانت أكثر تأثراً بأفكار الزعيم الهندى الراحل جواهر لال نهرو والزعيم الإندونيسى الراحل سوكارنو.

وفى يوليو ١٩٦١ أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الموجة الأولى من القوانين الاشتراكية والتى انتقلت بمقتضاها ملكية القطاعات الاقتصادية التى عُرفت بأنها ذات طبيعة استراتيجية أو أنها قطاعات أساسية فى الصناعة المصرية، من أيدى القطاع الخاص المصرى إلى قطاع عام حكومى نشأ حديثاً وتوسع سريعاً وارتبط بالحكومة بشكل عضوى. وفى السنوات الثلاث التالية لعام ١٩٦١، تم تمرير مجموعات أخرى من القوانين بحيث إنه بنهاية عام ١٩٦٤ كانت كافة الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم – باستثناءات قليلة خاصة فى قطاعى النفط



والأدوية- وكذلك بعض الصناعات الصغيرة قد انتقلت إلى أيدى القطاع العام. كما كان هذا هو الحال بالنسبة للصناعات الثقيلة التى أقامتها حكومة الثورة، خاصة فى مجالى الحديد والصلب والألومنيوم. كما تقرر مشاركة العمال فى مجالس إدارة أماكن العمل وانتخاب نسبة مرتفعة من مجالس الإدارة.

فى القطاع الزراعى، كانت التجربة المصرية فى الإصلاح الزراعى أقرب إلى تجارب تم تبنيها فى نظم رأسمالية قديمة أو صاعدة بهدف إنهاء الأنماط الإقطاعية أو شبة الإقطاعية للإنتاج والعلاقات الاجتماعية، وبالتالى ابتعدت عن الوصفة الاشتراكية للإقطاع الزراعى واقتربت من نماذج للإصلاح الزراعى فى دول مثل ألمانيا الاتحادية وكوريا الجنوبية. وقد تم إصدار ثلاثة قوانين للإصلاح الزراعى فى أعوام ١٩٥٢ و ١٩٦١ و ١٩٦٩، وكرست جميعها لفرض حد أقصى على الملكية الفردية والأسرية فى القطاع الزراعى بحيث وصلت فى نهاية الأمر إلى ٥٠ فدانا للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة، مع توزيع الفائض على ملاك متوسطين أو صغيرين، وبدرجة أقل على عمال زراعيين أو مستأجرين لم يكونوا يملكون أصلاً أى أراضٍ. وقد كان لكل هذه القوانين محتوى تعاونى محدود ولم تتضمن أية أحكام خاصة بالملكية الجماعية فى القطاع الزراعى. ولم يتم اتخاذ إجراءات ذات محتوى طبقى اشتراكى إلا فى فترة زمنية محدودية وعلى نطاق جغرافى محدود عقب إنشاء اللجنة العليا لتصفية الإقطاع عام ١٩٦٦ والتى لم تستمر طويلاً فى عملها بسبب هزيمة ١٩٦٧ كما أن عملها قبل الهزيمة تعرض لمعوقات من جانب رئاستها الممثلة حينذاك فى المشير عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والذى كان له وللمحيطين به تحفظات واضحة على التوجهات

الاشتراكية الراديكالية، خاصة فى ظل التواجد المكثف للشيوعيين المصريين فى صفوف اللجنة.

فقد شهد عام ١٩٦٢ التتويج الفكرى والسياسى للإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى كان قد تم البدء فى تبنيها فى العام السابق. وقد حدث تطور مهم بين التاريخين، وأعنى هنا وقوع الانفصال فى الإقليم الشمالى (سوريا) عن الجمهورية العربية المتحدة التى كانت قد تأسست بين مصر وسوريا عبر صيغة الوحدة الاندماجية فى فبراير ١٩٥٨. وقد فسر عدد من المحللين حدوث الانفصال باعتباره انتقاماً من البرجوازية السورية – والتى كانت فى الأساس أحد القوى الفاعلة التى دفعت بقوة فى اتجاه الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ وقبل ذلك – ضد تنفيذ القوانين الاشتراكية فى الإقليم الشمالى، وكذلك باعتباره رد فعل من القوى الدولية والإقليمية المعادية للتحول الاشتراكى الذى بدأ فى مصر عام ١٩٦١.

وقد جاء الإطار الفكرى لعملية التحول تلك عبر ميثاق العمل الوطنى الذى اقترح مشروعه الرئيس الراحل عبد الناصر وتم مناقشته بواسطة مجلس تمثيلى منتخب ثم تم إقراره بصفة نهائية من خلال المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى منتصف عام ١٩٦٢. وبالرغم من أن المناقشات حول ما تضمنه الميثاق قد اتصفت بهامش واسع من الحوار الديمقراطى والسماح الأيديولوجى، فإن هذا النقاش حدث فى وقت كان معظم الشيوعيين المصريين – بل والعديد من اليساريين غير الشيوعيين – مازالوا فى السجون والمعتقلات منذ عام ١٩٥٩ الذى شهد المواجهة بين القيادة الناصرية والاتحاد السوفيتى السابق نظراً لاتهام الأولى للثانى بمعارضة الوحدة المصرية السورية وبدعم عبد الكريم قاسم فى العراق الذى اعتبر نفسه منافساً للرئيس عبد الناصر فى قيادة معسكر القوى التقدمية العربية.



وعندما قرر ميثاق العمل الوطنى تبنى الخيار الاشتراكى، فقد جاءت الصياغة متصفة بقدر من الغموض. فقد استخدم الميثاق تعبير «الاشتراكية العربية»، بينما فى مواقع أخرى أشار إلى وجود اشتراكية واحدة، وفى مواقع ثالثة ذهب الميثاق إلى حد وصف الخيار الأيديولوجى الذى تبنته مصر باعتباره «الاشتراكية العلمية» وهو نفس التعبير الذى كان يطلق حينذاك على الماركسية. ولم يحسم الميثاق ولا الشروح الكثيرة التالية لصدوره الخلاف حول هذه المسألة وعدد آخر من المسائل، بالرغم من أهمية قضية ماهية وطبيعة «الاشتراكية» التى اختارتها القيادة السياسية المصرية. وقد عمد بعض المنظرين فى الدائرة الضيقة لقيادة الثورة إلى تأكيد الطبيعة المميزة للاشتراكية العربية والتى وصفت لاحقاً بالناصرية لتمييزها عن الماركسية من جهة وعن الاشتراكية العربية لحزب البعث العربى الاشتراكى وغيره من الأحزاب القومية من جهة أخرى. ونشير هنا بشكل خاص إلى المرحوم كمال الدين رفعت الذى تولى لفترة أمانة الفكر والدعوة للاتحاد الاشتراكى العربى وكان من المقربين من الرئيس عبد الناصر منذ كان فى طليعة الصف الثانى للضباط الأحرار، ثم عقب وفاة الرئيس عبدالناصر سعى عام ١٩٧٤ – دون جدوى – لإنشاء «المنبر الاشتراكى الناصرى» وأخيراً انضم لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وكان المتحدث الرسمى باسم الحزب وأحد أعضاء قيادته الثلاثية حتى وفاته فى مارس ١٩٧٧.

كما أن شخصية أخرى قريبة من الرئيس عبد الناصر – وهو الأستاذ محمد حسنين هيكل الكاتب والصحفى المعروف – قد سعت إلى تقديم صورة معتدلة للاشتراكية العربية تقترب بها أكثر من الديمقراطية الاجتماعية على النسق الغربى. وبالمقابل فإن عدداً من الشيوعيين



المصريين – خاصة عقب إطلاقهم من السجون والمعتقلات عام ١٩٦٤ والقرار اللاحق للحزب الشيوعى المصرى بحل نفسه – حاولوا بشكل مستمر وبعناد التأكيد على أن «الاشتراكية العربية» ليست أكثر من التطبيق العربى للاشتراكية العلمية فى مجتمعات عربية، أخذا فى الاعتبار الخصوصيات المختلفة لهذه المجتمعات.

وعلى المستوى السياسى/التنظيمى، تضمن نطاق العمل الوطنى تشكيل تنظيما سياسيا وشعبيًا وحيدًا هو الاتحاد الاشتراكى العربى ليحل محل الاتحاد القومى القائم حينذاك وليمثل تحالف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية، وهو الأمر الذى يختلف عن المفهوم الماركسى التقليدى للحزب باعتباره ممثلا لديكتاتورية البروليتاريا. وقد أثبتت السنوات القليلة التالية لإنشاء الاتحاد الاشتراكى العربى هشاشة تلك الصيغة التنظيمية، ربما نظرا لشمولها على أرض الواقع لكافة الفئات الاجتماعية فى مصر تقريباً، بما فى ذلك تلك الفئات التى تتعارض خلفياتها الثقافية والاجتماعية ومصالحها الاقتصادية بشكل واضح مع أية توجهات اشتراكية حقيقية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تداخلت – بل وتطابقت – بيروقراطية سكرتارية الاتحاد الاشتراكى مع الأجهزة التنفيذية للحكومة وللإدارة العامة على المستويين الوطنى والمحلى مما أدى إلى الغياب الفعلى لأى استقلالية لهياكل الاتحاد الاشتراكى العربى. بل إن واقع تبنى الاتحاد الاشتراكى العربى للشعارات الثلاثة لحزب البعث وهى «حرية – اشتراكية – وحدة»، مع تعديل الترتيب بوضع وحدة فى النهاية بدلا من وضعها فى البداية، أضاف إلى حالة عدم الوضوح الأيديولوجى الموجودة أصلا والمنبعثة من مناطق غموض رمادية موجودة فى

الميثاق بما فى ذلك موضوع طبيعة الاشتراكية التى تم تبنيها كما أشرنا لاحقاً.

وقد حاول الرئيس الراحل عبد الناصر عدة مرات تجاوز أوجه الخلل تلك عبر الاعتماد على تنظيمين ذوى طبيعة نخبوية - بل وسرية - فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى وهما: «طليعة الاشتراكيين» التى تأسست فى منتصف الستينيات وتعرضت للمراجعة والتعميق وتعزيز الدور عقب هزيمة ١٩٦٧ تحت اسم «التنظيم الطليعى»، و«منظمة الشباب العربى الاشتراكى» التى تعرضت للعديد من المراجعات والهزات سواء فى عهد الرئيس عبد الناصر أو فى عهد الرئيس السادات حتى تم حلها بشكل نهائى عقب إعلان قيام الأحزاب السياسية فى مصر فى نوفمبر ١٩٧٦. إلا أن التنظيمين عانا بدورهما من عدد من الإشكاليات والمعوقات، كان منها أحياناً غياب الديمقراطية داخل كل منهما، ناهيك عن ممارسة الديمقراطية فى التعامل مع البيئة المحيطة، كذلك فإن كل منهما لم يكن بالقوة اللازمة والدرجة المتقدمة من الطابع المؤسسى لدى وفاة الرئيس عبد الناصر فى ١٩٧٠ للحفاظ على وجودهما كقواعد شعبية للقوة السياسية وآليات للتعبئة والمشاركة الشعبية وممارسة الحكم أو على الأقل التأثير فيه. كذلك فإن التنظيمين انحازا بوضوح للخصوم السياسيين للرئيس السادات فى صراع الطرفين على السلطة فى مايو ١٩٧١.

إن حقيقة أن فئات من داخل ما يمكن تسميته بـ «معسكر قوى الثورة» الذى تعزز دوره داخل صفوفها واستفاد فى الأصل من الثورة وحقق صعوده السياسى والاجتماعى بفضلها، قد وجدت أن «الحدود والقيود» التى فرضتها اشتراكية الثورة التى تم تطبيقها منذ عقد الستينيات حدت من تطلع تلك الفئات إلى تحقيق توسع فى الثروة الاقتصادية مع استمرار

احتكار السلطة السياسية والمكانة الاجتماعية المتميزة، كل هذا يوضح ويشرح ويفسر درجة السهولة والسلاسة التى نجح بها الرئيس السادات خلال الفترة من توليه الحكم فى أكتوبر ١٩٧٠ وحتى زيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ فى تفكيك الاتحاد الاشتراكى العربى، وذلك بعد نجاحه فى حل «التنظيم الطليعى»، ومن بعده منظمة الشباب، واستبدال ورقة أكتوبر الصادرة فى إبريل ١٩٧٤ ثم ورقة الاشتراكية الديمقراطية الصادرة عام ١٩٧٨ بميثاق العمل الوطنى، وهى أمور لا تقتصر على تحولات شكلية واسمية بل دفعت وعكست فى الوقت نفسه تعديلات جوهرية فى البنية السياسية والنظام الاقتصادى والاجتماعى فى مصر.

إلا أن الصورة لا تكون مكتملة دون الإشارة إلى التحولات التى حدثت بين صدور الميثاق عام ١٩٦٢ ثم صدور «بيان ٣٠ مارس» ١٩٦٨ وما ارتبط به من إعادة هيكلة الاتحاد الاشتراكى العربى، كما أن الأمر لا ينفصل عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى هى أقرب إلى «اشتراكية منتصف الطريق»، والتى تم اتباعها فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠، وبالتالى فتحت الباب لتفسيرات متعددة بل ومتباينة وأحياناً متعارضة سمحت للرئيس السادات فيما بعد لتحويل مسار الاشتراكية العربية كما نظر لها الميثاق بسهولة نسبية، ومن داخل ما يسمى بمعسكر قوى الثورة. فقد تحققت هذه المهام بدون مقاومة ذات قيمة من أولئك الذين حققوا مكاسب معنوية أو مادية من الثورة وتحولات الاشتراكية وذلك نظرًا لعدة أسباب نرى أن من أهمها غياب مشاركة مؤسسية وفعالة تربط بين القيادة والقاعدة وبينهما الكوادر على كافة المستويات فيما يتعلق بعملية صنع القرار، وغياب عملية توازن ورقابة متبادلة فيما بين مختلف الأجهزة السياسية نظراً لتداخل وأحياناً تطابق العضوية فى تلك الأجهزة.

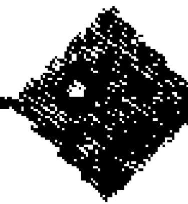


ثورة ٢٣ يوليو و«عقدة» البرجوازية المصريـة

بعد ٥٠ عاماً على قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر استمرت هذه الثورة طوال هذه السنوات فى الاستحواذ على اهتمام الكتاب والمحللين المعنيين بالمنطقة العربية، سواء كانوا من المنتمين إليها أو من خارجها. إلا أن الحديث عن الثورة لم يكن فى أغلب الأحوال مجرد سجال أكاديمى أو نظرى أو بحث ينتمى إلى علم التاريخ، بل إنه كثيراً ما ارتبط بمصالح محددة تأثرت سلباً أو إيجاباً بتطور الثورة وقراراتها ومواقفها. ونزعم هنا أن من أكثر هذه المصالح اتصالاً بالحديث عن الثورة هى مصالح البرجوازية العربية، خاصة شرائحها العليا، وفى بعض الأحوال شرائحها الوسطى أيضاً.

ويجب أن نوضح أولاً أن هناك تبايناً واضحاً فى الخطاب السياسى للبرجوازية العربية عن الثورة بحسب القطر الذى تنتمى إليه، وبمعنى أدق علينا التفرقة هنا بين البرجوازية المصرية وغيرها من البرجوازيات العربية الأخرى، مع الأخذ فى الاعتبار أن للبرجوازية السورية وضعاً متميزاً هنا: فهى التى سعت عام ١٩٥٧ ومطلع عام ١٩٥٨ للوحدة الاندماجية مع مصر تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تخوفاً من سقوط سورية فى يد الشيوعيين حينذاك، وهى أيضاً التى لعبت دوراً مهماً فى حدوث انفصال سورية عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١ بعد ما ظهرت بوادر توجهات جديدة لقيادة الجمهورية العربية المتحدة -وهى ذات القيادة التى تمت الوحدة معها -وتهديد هذه التوجهات ذات الصبغة الاشتراكية لمصالح قطاعات من البرجوازية السورية.

وفى ضوء هذه التفرقة سنقتصر فى تناولنا هنا على إظهار ما نرى



أنه أوجه اختلال وعدم اتساق فى مواقف ومصالح البرجوازية المصرية تجاه ثورة ٢٣ يوليو، نظراً لأنها كانت البرجوازية العربية الوحيدة التى عاشت فى ظل الحكم المباشر لثورة ٢٣ يوليو -باستثناء البرجوازية السورية- فى الفترة الزمنية التى سبق الإشارة إليها.

ونشير هنا أن فترة حكم ثورة ٢٣ يوليو تنتهى -بحسب التصنيفات المختلفة للمعبرين عن مواقف ومصالح البرجوازية المصرية- أما بوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ أو بحسم الرئيس السادات صراعه مع منافسيه «الناصريين» فى ١٥ مايو ١٩٧١، أو على أبعد تقدير بالتطورات اللاحقة مباشرة على حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ بما تضمنته من إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتفكيك الاتحاد الاشتراكى العربى وصولاً إلى تعددية سياسية مقيدة، وتقارب مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتحرك باتجاه التصالح مع إسرائيل.

وفى هذا الإطار، نتناول ما نسميه بـ «عقدة» البرجوازية المصرية تجاه ثورة يوليو، وحتى نستطيع تأصيل مقولتنا هذه علينا العودة فى عجالة إلى الجذور: فلفترة زمنية امتدت لعدة شهور كانت أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تلقب «بحركة الجيش» التى كانت تحمل وتطبق أفكاراً وبرامج ذات توجه وطنى عام، ولكنها كانت فى ذات الوقت تمهد- عن قصد أو مصادفة- الطريق أمام البرجوازية المصرية وتمنحها فرصة تاريخية للتطور والنمو السريع ولإثبات ذاتها وقدراتها وأحكام قبضتها على السوق المحلية مع إمكانية التوسع فى أسواق أخرى.

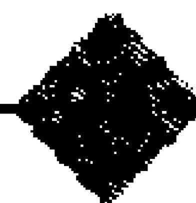
وإذا أردنا الانتقال من الإجمال إلى التفصيل سنبدأ بالقول بأن معركة ثورة ٢٣ يوليو ضد الاستعمار البريطانى ثم لاحقاً ضد المصالح الاقتصادية الأجنبية داخل مصر والتى انتهت على الجبهتين بإنهاء الاحتلال والنفوذ الغربى -خاصة البريطانى- ثم بإجراءات التمصير



بحق الممتلكات الأجنبية، قد صبت لصالح البرجوازية المصرية التى دفعت ثمناً زهيداً للغاية مقابل انتقال ملكية المصالح الأجنبية الممصرة إليها- سواء قبل أو بعد تعرضها للتمصير. كما أن هذه المواجهة التى قامت بها الثورة قد حققت للبرجوازية المصرية بجناحيها الصناعى والتجارى حماية لم تكن تحلم فى مجرد المطالبة بها قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو، ناهيك عن إيجادها حالة شبه احتكارية لصالح هذه البرجوازية على مستوى السوق المحلى داخل مصر.

وعلى صعيد آخر، كان أول قرارى إعدام لأسباب سياسية يصدران فى عهد الثورة بحق عاملين بكفر الدوار هما خميس والبقرى بسبب إضرابات تمت على خلفية مطالب اجتماعية واقتصادية ونقابية، ولم يمر وقت طويل على تنفيذ هذين القرارين فى سبتمبر ١٩٥٢ حتى كانت الثورة تحظر رسمياً الإضرابات والاعتصامات -بما فيها ما هو سلمى- ثم تضع الحركة النقابية للعمال تحت السيطرة المباشرة للدولة، وهما خطوتان كانتا من المفترض أن تفيدا البرجوازية المصرية أيضاً رغم أن الدافع وراءهما مختلف بين قيادة الثورة ومصالح تلك الطبقة.

ونذكر فى هذا المقام أيضاً أنه عبر السنوات الممتدة بين ١٩٥٢ و١٩٧٠ كان عدد من تعرض لإجراءات عقابية أو انتقامية من جانب قيادة الثورة لأسباب تتصل بالمعارضة السياسية -بمن فى ذلك من شيوعيين ويساريين- أضعاف من تعرض لإجراءات مماثلة بسبب انتمائه للبرجوازية المصرية. بل إننا نذهب أبعد من ذلك للقول بأن الإجراءات التى اتخذت ضد من كانت تهمته الانتماء للبرجوازية المصرية -والمقصود هنا بالطبع فى الأساس شرائحها العليا- لم يصل يوماً إلى مرحلة الإعدام أو التعذيب البدنى كما حدث مع معارضين سياسيين من الشيوعيين والإخوان المسلمين.



وعلى صعيد ثالث، فإن القانون الأول للإصلاح الزراعى الذى صدر فى عام ١٩٥٢ كان من المفترض أن يضخ الدماء فى عروق الجناحين الصناعى والتجارى للبرجوازية المصرية من خلال دفع الملاك الزراعيين الكبار إلى توظيف عوائد ما باعوه من فائض الأراضى الزراعية للاستثمار فى القطاعين الصناعى والتجارى.

وعلى صعيد رابع وأخير هنا، فإننا نذهب خطوة أبعد فى تحليلنا لنقول أنه حتى بالنسبة لسياسات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عقب ما سمى بقوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وما صاحب ذلك من توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر من جهة والاتحاد السوفيتى السابق والدول الاشتراكية بشرق ووسط أوروبا من جهة أخرى، فإن قطاعات من البرجوازية المصرية قد أفادت من هذه التوجهات، سواء من جهة إمكانات وفرص التصدير للاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية وما جنته من أرباح طائلة من وراء ذلك ما كان يمكن لها أن تحققه فى حالة منافستها فى أسواق الدول الغربية، أو من جهة استحواذها على نصيب ضخم من أعمال قطاعات مثل المقاولات والتجارة الداخلية بل وبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتى ظلت فعلياً خارج إطار نموذج رأسمالية الدولة السائد حينذاك، كما أن هذه الفترة هى التى تأهل خلالها -مادياً وفنياً- رموز وكوادر كانت هى التى قامت -عقب تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ -بقيادة عودة البرجوازية المصرية إلى الواجهة والتطور المتسارع للقطاع الخاص حتى لحظتنا هذه.

ولا يجب أن يفهم أحد مما سبق ذكره فى هذا المقال على أنه ينطبق على كافة المنتمين للبرجوازية المصرية، لأنه يوجد فى صفوفها من يحتفظ بنظرة موضوعية ووطنية فى مسيرة الثورة - خاصة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى- إلا أن النظرة الغالبة - أو ربما



الأعلى صوتاً- المعبرة عن البرجوازية المصرية فى الحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى التى تجهل -أو أحياناً تريد أن تتجاهل- العوامل السابق الإشارة إليه، وبإيجاز فهى لا تدرك -أو أحياناً لا تريد أن تدرك- الفارق بين تصور طبقة اجتماعية معينة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تعظم أرباحها ومكاسبها دون النظر لأمور أخرى وبين توجهات قيادة ثورة وطنية تعطى الأولوية لمصالح وطنية عامة - تفيد أيضاً بالضرورة، بل وفى المقدمة البرجوازية المصرية- ولكنها تتصل بأهداف تحقيق الاستقلال والتنمية ومواجهة تحديات إقليمية ودولية، فالثورة منحت الفرصة للقطاع الخاص المصرى فى عام ١٩٥٧ لقيادة عملية التنمية رسمياً، وجاءت الوحدة المصرية/السورية عام ١٩٥٨ وما سبقها منذ عام ١٩٥٦ من تزايد النفوذ المصرى فى بقية الوطن العربى لمنح البرجوازية المصرية فرصة التوسع والانتشار، ولكن فى ضوء تواضع أداء هذه الطبقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتصاعد تحديات إقليمية ودولية، كان عدد الخيارات أمام قيادة الثورة يتضاءل واتخذت قرارها بتبنى أحد هذه الخيارات -سواء كنا نراه اليوم قراراً صائباً أو جانبه الصواب- مما استتبع حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات داخلياً وإقليمياً ودولياً فى ذلك الوقت.

إن ما تضمنه هذا المقال هو مجرد إشارات سريعة تهدف إلى دعوة البرجوازية المصرية بشكل خاص، والعربية بشكل عام، لإعادة النظر فى تقييمها لمواقف ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ إزائها - خاصة بعد مرور هذا الوقت الطويل على قيام هذه الثورة- وبما يمكن من الرؤية المتعمقة والموضوعية لتلك الأحداث فى إطار مصالح وطن بأسره، وليس مجرد طبقة بذاتها. أن هذه المراجعة -إن حدثت- دليلاً على عمق الوعى الوطنى والقومى لهذه الطبقة والذى أثبتته وبرهنت عليه إزاء قضايا أخرى عديدة فى الماضى والحاضر على حد سواء.

الفصل الرابع



ثـورة ٢٣ يـوليـو والمسـألـة الديمقـراطيـة

الاستقلال والديمقراطية
بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢

يتزامن الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هذا العام باحتفال مصر بذكرى عزيزة على كل مصرى، ألا وهى مرور ٨٣ عاما على ثورة ١٩١٩ الشعبية ولاشك أن ثورة ١٩١٩ قد مثلت فى حينها حدثا ذا مغزى ومنعطفا تاريخيا مهما فى مسيرة شعب مصر ونضاله من أجل تحقيق أهداف عليا ومشتركة لجميع أبناء وفئات هذا الشعب، إلا أننا نرى أن هناك هدفين محددين جاءا فى مقدمة أهداف ثورة ١٩١٩ وميزا تلك الثورة ليس فقط ضمن ثورات الشعب المصرى وانتفاضاته فى التاريخ الحديث والمعاصر، وإنما أيضا ضمن ثورات العالم الثالث بأسره، ونقصد هنا هدفى الاستقلال والديمقراطية، وهما مهمتان استكملت تحقيقهما فيما بعد ثورة ٢٣ يوليو فى إطار التواصل التاريخى بين ثورات مصر فى تاريخنا المعاصر.

فبخصوص هذين الهدفين استوعبت ثورة الشعب المصرى عام ١٩١٩ وما تلاها دروس هزيمة الثورة العرابية على حد ما، وإن لم يكن بشكل كامل، ومن جهة أخرى، تشابهت بعض اخفاقات ثورة ١٩١٩ مع أوجه قصور اتسمت بها مراحل سابقة من تاريخ الشعب المصرى.

فقد رفع الشعب المصرى خلال ثورة ١٩١٩ شعار الاستقلال، وكان واضحا لديه أن هذا الاستقلال يجب أن يكون مطلقا أى عن الجميع، ليس فقط عن دولة الاحتلال المباشر بريطانيا التى كانت قد تحولت منذ عام ١٩١٤ إلى دولة حماية، ولكن أيضا عن «الخلافة العثمانية» التى كانت

قد تدهور حالها وتراجعت سلطتها داخل تركيا ذاتها بعد انقلاب حركة الاتحاد والترقى. كما أن ثورة ١٩١٩ حاولت - قدر ما مكنت الظروف القيادة التى أفرزها الشعب لهذه الثورة- تجنب محاولة اللعب «الساذج» على التباينات والخلافات فيما بين القوى الاستعمارية القديمة أو الجديدة، كما حدث فى حالات سابقة فى تاريخ نضال الشعب المصرى الحديث.

وبالإضافة إلى مطلب «الاستقلال الكامل» فقد تميز الاستقلال الذى طالبت به ثورة ١٩١٩ بالشمول مقارنة بما سبقها من ثورات فى تاريخ مصر الحديث. ونقصد بالشمول هنا أن مطلب الاستقلال لم يقتصر على البعد السياسى. فقد أثبتت التجربة منذ الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢، وربما منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، أن الاستقلال الاقتصادى هو الدعامة والضمان لصلابة واستمرار أى استقلال سياسى، وقد تلت ثورة ١٩١٩ تجربة طلعت حرب الهادفة إلى بناء اقتصاد وطنى قوى ومستقل. وشملت هذه التجربة مختلف قطاعات الاقتصاد من جهاز مصرفى (بنك مصر) وزراعة وصناعة وتجارة وسينما، وارتبطت تلك التجربة تاريخيا بثورة ١٩١٩.

وبالرغم من أى تحفظات أو انتقادات قد تتكون لدى المرء إزاء تجربة طلعت حرب وبنك مصر، فلاشك أنها كانت مسعى جادًّا وجريئا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى مهدت لما بعدها وأفادت محاولات تالية لها لإنجاز نفس المهمة، خاصة فى إطار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كان لها نصيب أكبر من النجاح.

ويذكر لثورة ١٩١٩ أنها حققت خطوة مهمة للأمام فى مسار تحقيق استقلال الوطن، وتم استكمال الإنجاز بواسطة ٢٣ يوليو فيما بعد،



ومازالت قيمة الاستقلال والحفاظ عليه وتعظيمه هاجسا دائما لدى مصر قيادة ومثقفين وشعبا فى ظل عالم يزداد تعقيدا وبالتالى تزداد فيه صعوبة تعريف وتعيين حدود الاستقلال الكامل والشامل، وتضمينه لأبعاد ثقافية وحضارية وغير ذلك.

وإذا انتقلنا إلى الهدف الثانى الذى سعت إليه ثورة ١٩١٩ ونتناوله هنا والديمقراطية، فقد قامت الثورة فى ظل غياب كامل لأى مؤسسات ديمقراطية، فلا دستور، ولا مجلس نيابى منذ بداية الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ وإلغاء الاحتلال لوجود المجلس النيابى القائم حينذاك والاكتفاء بمجالس هامشية استشارية كان آخرها مجلس شورى القوانين الذى كان معينا. ولا جدال فى أن دستور ١٩٢٣ والمعركة التى دارت حوله لم تكن بالأمر الهزل. وبالرغم من أى مآخذ تكون لنا على دستور ١٩٢٣، فقد كان بصدق «ثورة» إذا ما قورن بالأوضاع السائدة بمصر حين حدوث ثورة ١٩١٩ فيما يتعلق بمبادئ وضمانات الديمقراطية وتحديد السلطات المختلفة والعلاقة فيما بينها. وكان مجىء الدستور والحياة البرلمانية بدء بانتخابات ١٩٢٤ عقب صدور تصريح ٢٢ فبراير ١٩٢٢ الذى كرس استقلالا منقوصا دليلا على العلاقة الوثيقة بين الاستقلال والديمقراطية وغير القابلة للانفصام طبقا لرؤية ثورة ١٩١٩ وما تلاها. وقد ربطت التجربة التعددية الحزبية التى تلت دستور ١٩٢٣ بشكل عضوى بين العملية الديمقراطية والسعى لاستكمال الاستقلال السياسى.

وقد أظهرت التجربة الديمقراطية بين عام ١٩٢٣ و١٩٥٢ نواقص دستور ١٩٢٣ والديمقراطية التى أفرزها، والتى تزايدت بمرور الوقت مما أدى إلى تراجع التجربة ليس فقط فى واقع الممارسة وإنما أيضا فى الوعى السياسى للفئات الفاعلة فى الشارع المصرى متأثرة بتكاثر

الانقلابات على الديمقراطية من جانب قمة السلطة السياسية حينذاك ممثلة فى القصر الملكى، وتحت تأثير سلطة الاحتلال البريطانى، وبفعل عجز النظام الديمقراطى القائم عن استيعاب قوى سياسية «جديدة» طرحت تحديات جذرية على المستوى الفكرى لأسس ذلك النظام واكتسبت عبر الوقت وبشكل متزايد أرضية شعبية واسعة وقاعدة دعم عريضة، ومما لاشك فيه أن تضاعف ثقوب ديمقراطية دستور ١٩٢٣ قد أسهمت فى عدم تحمس الشعب المصرى للدفاع عن هذه الديمقراطية عندما قررت قيادة ثورة ٢٣ يوليو وضع حد نهائى لها بحلول عام ١٩٥٤ فيما عرف تاريخيا بأزمة مارس وما تلاها من أحداث وتطورات، بل وربما تحمست قطاعات من الشعب المصرى لخطوات قيادة الثورة تلك بسبب غياب البعد الاجتماعى عن التجربة الديمقراطية التى أفرزتها ثورة ١٩١٩، والسعى لإيجاد صيغة جديدة تدمج بين البعدين الاجتماعى والسياسى للديمقراطية. وختاما نقول أن ثورة ١٩١٩ ستظل حية فى ذاكرة الشعب المصرى والشعوب العربية وشعوب العالم الثالث، وهى ليست حكرا على تيار سياسى دون غيره لأنها فى نهاية الأمر ثورة الشعب المصرى وهى أكبر من أى تيار أو حزب، تماما كغيرها من ثورات الشعب المصرى فى تاريخه الحديث والمعاصر، خاصة ثورة ٢٣ يوليو، وسيبقى الاستقلال والديمقراطية علامتين بارزتين فى الخطاب السياسى والفكرى لثورة ١٩١٩ وفى المسيرة التاريخية وسياق التطور الثقافى والاجتماعى لمصر شعبا ومثقفين بعد دخولهما طورًا جديدًا عبر ثورة ٢٣ يوليو وما تلاها من أحداث، دون أن تنفى أى مرحلة ما سبقها أو ما تلاها دونما انفصال أو انقطاع مصطنع فيما بين هذه المراحل.

أزمة مارس ١٩٥٤
اختبار ديمقراطى.. أم صراع سلطة؟

يحتل شهر مارس موقعاً مهماً فى ذاكرة القوى الوطنية المصرية، ويكمن أحد أسباب ذلك فى ارتباط هذا الشهر فى الذاكرة التاريخية للشعب المصرى وتياراته الفكرية والسياسية بما يعرف بأزمة مارس ١٩٥٤، وهى الأزمة متعددة الأبعاد والمستويات، والتى يمكن مجازاً وتبسيطاً اختزالها فى أنها كانت مرحلة الخروج الرسمى للعلن بالخلاف الموجود منذ فترة سابقة على هذا التاريخ بين اللواء محمد نجيب الذى كان يجمع حينذاك بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة ومن ناصره من أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار والقوى السياسية والاجتماعية من جهة، والبكباشى جمال عبد الناصر الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومن ناصره من عسكريين ومدنيين على حد سواء من جهة أخرى.

وبالرغم من كل ما كتب عن أزمة مارس ١٩٥٤ وهو كثير، فإن أغلبه يتسم بقدر كبير – ولو غير مقصود– من التحيز لهذا الطرف أو ذاك لاعتبارات فكرية أو سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك، وحتى ما كتبه أكاديميون ومؤرخون فى محاولة للتوصل إلى تقييم علمى أو موضوعى لأحداث تلك الأزمة وتداعياتها اللاحقة على مستقبل مسيرة الثورة والديمقراطية فى مصر لم يستطع أن يتخلص تماما من رواسب تؤكد أن الحياد التام مستحيل فيما يتصل بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والظواهر المتصلة بها. والملاحظة الثانية على ما كتب بشأن أزمة



مارس ١٩٥٤ هو أنه على كثرته ترك الكثير من الأسئلة بدون جواب والعديد من الشكوك حول مدى صحة بعض الروايات.

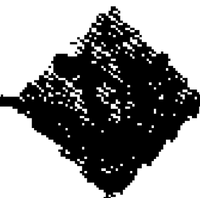
وإذا انتقلنا إلى جوهر تلك الأزمة، فيمكن القول إجمالاً فى هذه المساحة الصغيرة أنه يمكن إيجازها - حسب لغة الخطاب السياسى التى استخدمها أطرافها حينذاك- بأنها كانت بين معسكر اللواء نجيب الراغب فى أن تكون مرحلة حكم مجلس قيادة الثورة المكون بأكمله من العسكريين فترة انتقالية محدودة المدة تمهد فعلا لعودة سريعة لنظام التعدد الحزبى القائم على أسس الديمقراطية الليبرالية بعد إجراء بعض الإصلاحات على هذا النظام وعلى الأحزاب، والمدلول العملى للموقف السابق هو أن قرار إلغاء الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ كان قراراً مؤقتاً وموقوتاً، وأن الأمر كان يستدعى إلغاء هيئة التحرير التى تم إنشاؤها لتكون تنظيماً شعبياً وحيداً يجمع الشعب حول الثورة فى المعركة من أجل التحرير، أى إخراج المحتل البريطانى. ويرتبط هذا الموقف أيضا بعودة العسكريين إلى الثكنات وترك الساحة السياسية للسياسيين، وهم فى أغلبهم فى ذلك الوقت منتمين إلى نفس الأحزاب والتنظيمات السياسية التى كانت قائمة قبل الثورة. إذن كانت القضية لهذا المعسكر هى العودة للديمقراطية السياسية التعددية بأى ثمن باعتبارها الكفيلة بكبح جماح شهوة العسكريين لمزيد من السلطة ولتعزيز بقائهم فيها وبسط قبضتهم على كافة مناحى الحياة.

أما المعسكر الثانى فكان ذلك الملتف حول الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وكان يركز على أن الثورة قامت لتحقيق أهداف معينة هى ما عرفت بالأهداف الستة: القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة جيش وطنى، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة نظام ديمقراطى سليم.



ورأى هؤلاء أن حل مجلس قيادة الثورة -كما كان يطالب معسكر اللواء نجيب- والعودة إلى الثكنات وترك الساحة لنفس السياسيين الذين كانوا يتحكمون فى الحياة السياسية المصرية قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو وقبلوا بسيطرة البريطانيين وتدخل القصر لإفساد الحياة السياسية بل وساهموا فيما عبر المناورات الحزبية التى غلبت المصالح الشخصية والحزبية على الاعتبارات الوطنية، كل ذلك يعنى ببساطة هزيمة الثورة أو يساوى إعلان عجزها عن تحقيق أهدافها والاقتناع بأن هذه الأهداف غير قابلة للتنفيذ لأنه من غير المنطقى تصور أن السياسيين الذين أفسدوا النظام الديمقراطى والذين يمثلون التحالف الإقطاعى/الرأسمالى والذين مالئوا القصر والاستعمار وساهم بعضهم فى التستر على فضيحة الأسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ واقروا جميعا بأن الجيش هو جيش الملك وليس جيش الوطن، وهم أيضاً الذين قبلوا بأوضاع طبقية مهينة حرمت فئات من الشعب من الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، لم يكن متصوراً أن يقدم هؤلاء على تنفيذ أهداف الثورة. إذن كانت القضية بالنسبة لهذا المعسكر ليست الحرية والديمقراطية السياسية فوراً وبأى ثمن، بل كانت هى هل أدت الثورة المهام والمسئوليات التى أخذتها على عاتقها يوم خرج الضباط الأحرار ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ لبناء نظام سياسى واقتصادى واجتماعى جديد على أنقاض نظام كان فى حالة ترنح وسقوط نهائى.

كان ما تقدم هو الخطاب السياسى المعلن لكل طرف من طرفى الأزمة، ولكن الواقع يقول أن الأزمة كانت متعددة الأطراف والأبعاد ولكل طرف هدفه وجدول أعماله الخاص به، فلم يكن بالضرورة أن كل مكون من مكونى كل معسكر كانت تتطابق مصالحه مع مصالح بقية مكونات نفس المعسكر أو قائده، كما أن بعض القوى السياسية والفئات



الاجتماعية كانت منقسمة على ذاتها فجزء منها انحاز لمعسكر اللواء نجيب وجزء آخر انحاز لمعسكر البكباشي عبد الناصر، وربما في بعض الحالات التزم جزء ثالث الحياد بين الطرفين.

إذن يمكن بشكل واقعي وبدون الابتعاد عن الحقائق أن نقول أن الوضع السياسي في مصر إبان أزمة مارس ١٩٥٤ كان يتسم بقدر كبير من السيولة والميوعة بحيث يصعب القول أي طرف تبنى أي موقف في أي لحظة.

وبشكل أكثر تحديداً نقول أن البعض أخذ على الرئيس نجيب تنكُره المفاجئ لمسألة الديمقراطية الليبرالية التعددية بعدما سار شوطاً طويلاً وأصدر قرارات عديدة جميعها تصب في خانة مناقضة تماماً لمطلب إعادة الحياة الحزبية، ومن ذلك المحاكمات التي جرت بحق سياسيي ما قبل ١٩٥٢ وما سمي بحملات التطهير والاعتقالات السياسية، بالإضافة إلى الإجراءات الرقابية بحق الصحافة، والعصا الغليظة التي وجهت بها تحركات شعبية مثل احتجاجات العمال في كفر الدوار في أغسطس ١٩٥٢ والعقوبات التي وقعت بحق من قاوموا قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر من نفس العام، كما أن الانتقادات شملت التساؤل عن كيفية قبوله لرئاسة الجمهورية بعد إلغاء الملكية في يونيو ١٩٥٣ دون أن يكون منتخبا من الشعب وقبوله إدارة البلاد دون دستور شرعي طبقا لمعايير الديمقراطية الليبرالية.

أما الرئيس عبد الناصر فقد طالته انتقادات تواصلت إلى بعد رحيله بسنوات تتهمه بالنفاق عندما أعلن تمسكه بالديمقراطية في بدايات الثورة ثم قاد التراجع النهائي عنها قبيل وخلال وفي أعقاب أزمة مارس، ووجهت إليه الانتقادات باعتباره كان ساعياً إلى السلطة



والانفراد بها وفرض سطوته على الجميع عسكريين ومدنيين، وطناً وشعباً، كما تعرض لتحليلات تصفه بالازدواجية فى التصرف والقول وبالميكافيلية وإجادة سياسة التآمر والتحالف مع طرف لإزالة طرف آخر من المعادلة السياسية ثم العودة للتحالف مع طرف ثالث لإزالة الطرف الذى كان متحالفاً معه بالأمس.

كذلك واجهت القوى السياسية المختلفة انتقادات بدورها، فجماعة الأخوان المسلمين تعرضت للنقد لتذبذب مواقفها بشكل بندولى بين تأييد هذا المعسكر أو ذاك فى صفوف مجلس قيادة الثورة، وارتباط الأمر بمطالب خاصة بالجماعة أو حسابات سياسية أو ترتيب معادلة تضمن للجماعة دورًا سياسيًا أكبر فى عملية صنع القرار، وبالتالى تأرجحت تحالفاتها بين اللواء نجيب والبكباشى عبد الناصر من مرحلة إلى أخرى وربما عبر فترات قصيرة نسبيا من الناحية الزمنية، بل تأرجحت المواقف داخل الجماعة نفسها بين من يفضل التحالف مع نجيب ومن يراهن على ناصر، وكذلك تباينت الرؤى بشأن الموقف من مسألة الديمقراطية، وذلك بحسب نظرة الجماعة لما يصب فى صالح الاعتبارات الفكرية والسياسية التى حكمت موقفها. ولم يسلم الشيوعيون المصريون بدورهم من لائحة الاتهام لمواقفهم إبان أزمة مارس ١٩٥٤، بل ربما كان الموقف أكثر تعقيداً بالنسبة لهم عن جماعة الإخوان المسلمين نظرا للانقسامات التنظيمية التى عانوا منها وعكست تباينات فكرية وسياسية، فلم يكن دائما من الواضح بشكل قاطع أى فصيل شيوعى يؤيد نجيب وأى فصيل يؤيد عبد الناصر، كما أن الاعتبارات تداخلت بين حماية مصالح الطبقة العاملة التى وجه مجلس قيادة الثورة ضربة مبكرة لها فى أغسطس ١٩٥٢ وتفسير قانون الإصلاح الزراعى ودوافعه، وبين التركيز على البعد الاجتماعى والاقتصادى أو الالتفات إلى

الديمقراطية السياسية التى حرم الشيوعيون قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ – مثلهم مثل الإخوان المسلمين– من حق التمتع بها، كذلك مع تذبذب موقف الحركة الشيوعية العالمية تجاه الثورة.

أما القوى السياسية التقليدية، وفى مقدمتها حزب الوفد، فلم يكن من المستغرب أن تدفع بقوة فى اتجاه إحياء الصيغة التعددية القديمة، ربما من البعض عن إيمان وقناعة فى جدوى الديمقراطية الليبرالية لحل مشكلات مصر فى ذلك الوقت، وربما من البعض الآخر رغبة فى استعادة الهيئة الاجتماعية والسلطة السياسية والملكية الاقتصادية والحد من المزيد من الإجراءات التى خشى هؤلاء أن تطالهم من جانب الثورة وتودى بما تبقى لهم من نفوذ، إلا أن هناك دور الحزب الوطنى القديم والحزب الاشتراكى اللذين كانا مدركين أن الثورة منحتهما موقعاً متميزاً –إن لم يكن كحزبين فكأفراد صاروا فى مقدمة مستشارى قيادة الثورة– كما أن الأولوية التى منحها الأول لتحقيق الجلاء والثانى للقضية الاجتماعية جعلتهما فى موقع أقرب إلى معسكر الرئيس عبد الناصر منه إلى معسكر اللواء نجيب.

بل إن الفئات الاجتماعية المختلفة كان لها انقساماتها، فبينما انحاز قطاع مهم من المثقفين والصحفيين وذوى الياقات البيضاء للمطالبين بالديمقراطية السياسية بقيت مجموعة منهم تبشر بنموذج المستبد العادل، كذلك فإن الطبقة العاملة بدت منقسمة بين من يتبنى المطلب الديمقراطى ومن يراهن على الخيارات الاجتماعية لضباط الثورة وما سيحققونه من مكاسب للفئات الكادحة.

وسواء كان ما يستشفه القارئ من التحليل السابق فى عجالة هو أن أزمة مارس ١٩٥٤ كانت أول اختبار مهم لمدى التزام ثوار يوليو



بالديمقراطية أو بتحقيق أهداف ثورتهم، أو أنها مجرد صراع سلطة بين طامحين إليها رافضين أن يشاركهم أحد فيها، فالدرس المستفاد للقوى السياسية المصرية من تلك الأزمة وتداعياتها هو أن تحالف هذه القوى مع طرف بغرض تحقيق مصلحة سياسية أو حزبية ضيقة لهذه القوى على حساب مجمل مصلحة عملية التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى للوطن هى عملية مؤقتة ومحدودة المكاسب وسرعان ما تنقلب المائدة على أصحابها وتصبح هذه القوى فى مرحلة تالية هى نفسها هدف لعملية أبعاد عن اللعبة السياسية بواقع تحالف بين قوى أخرى لها حساباتها السياسية التى تتفق فى تلك المرحلة اللاحقة مع طرف آخر أكثر قوة.

أزمــة مــارس ١٩٥٤(١)

لقد كان الدعم الشعبى الكبير الذى لاقته الثورة عند قيامها يسمح لها بقيام حزب سياسى قوى يستند إلى قوى الشعب ويحقق آماله فى الجلاء وفى السودان وفى الديمقراطية الحقيقية بدلا من استناد الثورة إلى القوة والبطش والقهر والدخول فى صراعات وأحكام دموية ضد جماعة الإخوان المسلمين ثم ضد كل القوى الوطنية المسالمة بعد ذلك والتى لم تنج من القهر والاستبداد بما فى ذلك الأحزاب الاشتراكية والشيوعيين الذين كانوا من أكبر المتشيعين لجمال عبد الناصر.

لقد كانت الرغبة فى التسلط والغيرة من جانب الرئيس عبد الناصر أساسا فى ترتيب إقالة اللواء محمد نجيب واعتقاله بطريقة مهينة وبعيدة عن أى تقدير لدوره الوطنى العظيم ومواقفه المشرفة على مدى حياته العسكرية حتى قيام الرئيس السادات بالإفراج عنه بعدما عاشت أسرته وأولاده كل أنواع البؤس ومازالت آثار هذه المعاناة مستمرة حتى الآن على من تبقى من أسرته وأحفاده الذين يقيمون فى منطقة شعبية فى حى الزيتون.

لقد كان اللواء نجيب على قدر عظيم من الثقافة وسعة الأفق وكان يحضر للحصول على درجة الدكتوراه فى القانون بعد حصوله على الليسانس ودبلومتين دراسات عليا فى القانون العام والقانون الخاص

---

(١) تعليقاً على «أزمة مارس ١٩٥٤»
مقال د. وليد عبد الناصر- الأهرام ٢/٤/٢٠٠٢
بقلم : السفير/ محمد سعيد البنهاوى

أثناء خدمته فى الجيش، وقد كانت رؤيته الصائبة فى أن انقلاب ٢٣ يوليو يصبح ثورة شاملة من خلال نظام سياسى حر يحفظ للشعب حريته وكرامته بدلا من أن تستمر هذه الثورة - إذا جاز تسميتها كذلك بعدما حاولت القيام به من سياسات اشتراكية- فى ثوبها العسكرى المستند إلى القوة وسلاح المعتقلات وتعذيب كل من يعارضها بمعرفة شياطين السجن الحربى من أمثال حمزة البسيونى وغيره، وتحويل مسار المخابرات العامة فى ظل رئاسة صلاح نصر لهذا الجهاز إلى جهاز للقمع وانتهاك الحرمات بدلا من متابعة حماية الأمن القومى ومواجهة مؤامرات القوى المناهضة لمصر -وقد كانت فى هذه المرحلة الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل- التى مازالت تعيث فى المنطقة فساداً وتدميراً وبغطرسة لا مثيل لها.

لقد كان لاستمرار الثورة من هذا المنطلق العسكرى الغاشم أن استشرى الفساد وأصبح لا هم لضباط الجيش إلا تولى المناصب والحصول على اكبر المكاسب مهما كان دورهم المحدود فى قيام حركة ٢٣ يوليو أو حتى ولو من باب الادعاء بما قاموا به من مهمات وطنية جليلة، وأعقب ذلك وعاصره نظرية أهل الثقة وأهل الخبرة وأدى ذلك إلى كوارث ضخمة أكبرها كارثة حرب يونيو ١٩٦٧.

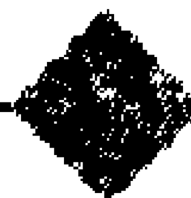
لا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر ما ترتب على الخلاف بين عبدالناصر ونجيب من ضياع السودان، فقد كان للواء نجيب شعبية بالغة لدى إخواننا السودانيين وكان يمثل دما ووطنية شعور الشعبين المصرى والسودانى، وحيث كانت والدة اللواء نجيب سودانية وكانت له خدمة طويلة فى السودان مما أثمر عن العديد من الصداقات والقوى الوطنية التى كانت تقدره وكانت تؤيد وحدة مصر والسودان.



لقد دفعنا - مصر- ثمنا غاليا وفادحا نتيجة عدم قيام نظام ديمقراطى بعد انتهاء فترة الانتقال فى نهاية عام ١٩٥٤ حيث كان المفروض أنه سيتم عقب إعلان مارس بعودة التنظيم السياسى الحر أن تكون هناك فترة ستة أشهر للانتقال سلميا إلى هذه المرحلة وصدور دستور جديد يناسب الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ويحفظ حقوق الشعب وآماله كاملة غير منقوصة، وبالطبع كان سيكون لحزب الثورة شعبية كبيرة وكاسحة فلم يكن يمنع أعضاء مجلس قيادة الثورة وضباطهم الوطنيين الراغبين فى النزول إلى الساحة السياسية أن يشكلوا هذا الحزب الشعبى القوى الذى كان من المؤكد مناصرته من العديد من قوى الشعب الوطنية، ويعود الجيش إلى وضعه الصحيح كدرع للوطن ولا يندمج فى اللهث وراء المكاسب والمناصب المدنية متناسيا واجبه الأساسى فى محاربة إسرائيل والاستعمار.

لقد كانت هناك فرصة أخرى مهمة للعودة إلى حياة سياسية طبيعية ومستقرة وذلك فى أعقاب تأميم قناة السويس وطرد قوى العدوان الثلاثى الباغية فى مارس ١٩٥٧ وحيث كانت شعبية الرئيس جمال عبدالناصر فى أوجها وباعتباره خرج من هذه المعركة منتصرا، فلم تكن هناك أى قوى تستطيع التصدى له سياسيا فى هذا الوقت وكان يمكن التغاضى عما تم من قهر ومحاكمات عسكرية واعتقالات والاستنارة بهذا التأييد الشعبى الجارف فى إرساء قواعد نظام ديمقراطى سليم.

على أية حال لن نستطيع تصحيح الماضى ولا فائدة من البكاء على اللبن المسكوب وعلينا أن ننظر إلى المستقبل بأمل فى أن تتحقق فى مصر ديمقراطية مثالية وتحقق أهداف الشعب فى الحرية والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والقوة والتقدم لهذا البلد الأمين.



وكتعليق أخير أو كتحليل مبسط للموقف فى أثناء ثورة مارس ١٩٥٤ ما حدثنى به أحد الضباط الأحرار – رحمه الله – ممن كانوا يطلق عليهم ضباط الصف الثانى، وكان قد دخل إلى الحياة السياسية وأصبح من أكبر المدافعين عن الديمقراطية فى مجلس الشعب، وانضم إلى صفوف المعارضة، ذكر ردًا على استفسارى بعدم تأييده لموقف محمد نجيب من الديمقراطية وعودة الحياة السياسية فى مارس ١٩٥٤ بأنهم كانوا شبانا محدودى الخبرة وأنهم كانوا يتطلعون إلى السلطة بأى ثمن وقد توجهوا إلى عبد الناصر مطالبين بالبقاء فى السلطة وتحت شعار «لقد جئنا إلى الحكم بالقوة ولن نخرج منه إلا بالقوة»، وبالتالى انقلبت الثورة إلى مجرد انقلاب عسكرى يسعى إلى الحكم والسيطرة فقط وهو ما كان.

في ذكرى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ في مصر
نحو مراجعة الموقف الناصرى من المسألة الديمقراطية

تمر هذه الأيام الذكرى الرابعة والثلاثين للبيان التاريخى الذى ألقاه الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر وعرف لاحقا بتاريخ إلقائه، أى يوم ٣٠ مارس من عام ١٩٦٨.

وتأتى أهمية بيان ٣٠ مارس من كونه يمثل محطة مهمة لمراجعة موقف قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية تجاه واحدة من أكثر القضايا أهمية وإلحاحا فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وخاصة منذ قيام هذه الثورة قبل هذا التاريخ بستة عشر عاما، وأقصد تحديداً المسألة الديمقراطية كعنوان وكافة المسائل والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها.

فقد كان هدف إقامة حياة ديمقراطية سليمة هو أحد الأهداف الستة التى أعلنتها الثورة المصرية فى المرحلة التالية مباشرة لقيامها، إلا أن هذا الهدف ارتبط بإعلان قيادة الثورة أن التجربة الديمقراطية التى كانت قائمة قبل الثورة لم تتصف بأنها «سليمة» نظراً لتكرار وتعدد تدخل القصر الملكى والسفارة البريطانية فى الحياة السياسية مما أدى - ضمن جملة نتائج أخرى - إلى واقع ديمقراطى مهترئ تمثل بشكل خاص فى أنه عبر معظم سنوات ما جرى على تسميته بالحقبة الليبرالية فى تاريخ مصر (١٩٢٣-١٩٥٢) كان الحكم يتداول بين حكومات أقلية تمثل أحزاب لا وزن سياسى أو شعبى لها، بينما بقيت حقيقة أن حزب الوفد - حزب الأغلبية الشعبية حينذاك - حكم لسنوات معدودة وعلى فترات متقطعة، بل إن أياً من حكوماته لم تكمل الفترة المفترض أن

يستغرقها مجلس النواب أو الشيوخ المصريين طبقا لدستور عام ١٩٢٣. كذلك تكرر حل البرلمانات فى الفترة السابقة على ثورة يوليو وفشلت التجربة التعددية فى ذلك الوقت فى استيعاب القوى الصاعدة فى المجتمع المصرى مما أدى إلى حالة انفصام بين المشهد السياسى الرسمى وواقع القوى الفاعلة اجتماعيا وسياسيا والتى استوعبتها قوى سياسية محجوبة عن الشرعية مثل جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية وقوى داخل حزب الوفد وبعيدة عن موقع القيادة فيه مثل الطليعة الوفدية.

من منطلق ما تقدم، تبنت قيادة ثورة يوليو فى البداية دعوة الأحزاب السياسية القائمة إلى تطهير نفسها عبر إخراج العناصر الفاسدة من صفوفها، أى العناصر التى ساهمت فى إفساد الحياة السياسية قبل الثورة، وزعمت تلك الأحزاب أنها لم تفهم المقصود من قيادة الثورة وطالبت بإيضاحات مما دفع قيادة الثورة إلى مرحلة أكثر تقدما أى إرسال قوائم إلى هذه الأحزاب تتضمن أسماء هى المقصودة بالتطهير، وفوجئت تلك الأحزاب بأن هذه القوائم تتضمن قادتها مما أوقعها فى مأزق ودفعها لاتهام قيادة الثورة بالتدخل فى شئونها الداخلية والسعى لاستئناسها وترويضها ووضعها تحت سيطرة العسكريين. وفى ضوء عدم استجابة الأحزاب القديمة – أو مراوغتها – فى الاستجابة لمطلب «التطهير»، جاء رد قيادة الثورة سريعا ممثلا فى قرار حل الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣.

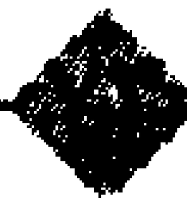
ومنذ ذلك التاريخ، انتهجت قيادة الثورة طريق بناء ما يسمى بالتنظيم السياسى الشعبى الوحيد، فى البداية هيئة التحرير كمرحلة انتقالية حتى إصدار الدستور عام ١٩٥٦، والتى تصور البعض أنها ستنتهى بإعادة – ولو مقيدة – لنظام التعدد الحزبى، ثم الاتحاد القومى



الذى استمر خلال فترة الوحدة المصرية/السورية، وانتهاء بالاتحاد الاشتراكى العربى الذى استمر ما بين عام ١٩٦٤ حتى وفاة الرئيس عبدالناصر وصولا إلى حله على يد الرئيس السادات عام ١٩٧٦.

حدث ذلك بالرغم من أزمة مارس ١٩٥٤ عندما بدا لفترة قصيرة أن القيادة الرسمية للثورة ممثلة فى اللواء محمد نجيب قد قررت الانحياز لخيار العودة الفورية وغير المشروطة للديمقراطية الليبرالية والتعدد الحزبى فى إطار تحالف دعمته الأحزاب السياسية السابقة على الثورة وقطاع - وإن كان أقلية - من صفوف العسكريين وقوى سياسية واجتماعية أخرى منها فصائل للشيوعيين المصريين وفى مرحلة ما جماعة الإخوان المسلمين. وفى مقابل ذلك بدت القيادة الفعلية للثورة ممثلة حينذاك فى البكباشى جمال عبد الناصر وغالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة وقوى شخصيات سياسية واجتماعية متباينة الانتماءات والمصالح مصرة على المضى فى طريق الثورة واستمرار العسكريين فى الحكم حتى تحقيق الثورة لأهدافها، وسرعان ما حسم التيار الثانى الصراع لصالحه.

وجاء الاختبار الثانى عقب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر ١٩٦١، إلا أن القيادة الناصرية ألقت بالمسئولية على من أسمتهم بالقوى الرجعية العربية، وبالتالى كان خيارها هو تبنى المزيد من الإجراءات فى اتجاه الاشتراكية التى بدأت بقوانين يوليو ١٩٦١، ولم تتناول الديمقراطية السياسية كمدخل للمراجعة وإصلاح الأوضاع، بالرغم من نصوص كثيرة حول الحرية السياسية والديمقراطية تناولها ميثاق العمل الوطنى الصادر فى يونيو ١٩٦٢، إلا أنها ربطت تحقيق ذلك بإنجاز الحرية الاجتماعية: حرية رغيف الخبز، أى توفير الاحتياجات الأساسية للشعب. وبقيت الصيغة الديمقراطية حبيسة



معادلة «تحالف قوى الشعب العاملة» من فلاحين وعمال ومثقفين ورأسمالية وطنية.

ولكن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت أشبه بالزلزال الذى أصاب بالاهتزاز – أو على الأقل الشك – العديد من خيارات الثورة ومؤسساتها، وكان فى مقدمة ذلك وفى القلب منه مسألة الديمقراطية. فمن جهة أولى، أظهرت «النكسة» أوجه قصور فيما يتعلق بسلامة تدفق المعلومات وشفافية عملية صنع القرار وعدم فاعلية المشاركة الشعبية فى أداء التنظيم السياسى الوحيد –الاتحاد الاشتراكى العربى– للمهام المنوطة به فى الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ وذلك بالرغم من محاولة لإضفاء قدر من الحيوية على هذا التنظيم عام ١٩٦٦ عبر إنشاء تنظيم أكثر انتقائية ونخبوية داخله وهو «طليعة الاشتراكيين».

كما أن هزيمة ١٩٦٧ أظهرت للعيان للمرة الأولى منذ ثورة ١٩٥٢ وجود مراكز قوى تعمل كجزر منفصلة فى النظام السياسى المصرى، خاصة فى مواقع حساسة مثل المؤسسة العسكرية والمخابرات العامة وغير ذلك، وهو أمر كان معروفا لدى النخبة السياسية فى دوائرها الضيقة قبل هذا التاريخ، إلا أن الرئيس عبد الناصر أعلنه أمام الجميع بوضوح وأقر به بعد الهزيمة.

وقد استوجب ذلك كله وقفة مع الذات مماثلة لتلك التى تلت الانفصال عام ١٩٦١، ولكن هذه المرة فى اتجاه مراجعة موقف القيادة الناصرية إزاء الحالة السياسية باتجاه الديمقراطية وليس مراجعة الموقف إزاء الحالة الاقتصادية/ الاجتماعية باتجاه الاشتراكية كما كان الحال عام ١٩٦١.

إلا أن ما دفع بقوة أكبر وحسم فى اتجاه المراجعة الديمقراطية كان



رد الفعل الشعبى على الأحكام الصادرة بحق قادة الجيش -خاصة قادة الطيران- الذين اتهموا بالمسئولية عن الهزيمة. فقد صدرت هذه الأحكام مخففة للغاية فى نظر الشعب، خاصة شباب الطلبة والعمال، مما دفع بهذه القوى - التى كانت ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٧ تعتبر العمود الفقرى للدعم الشعبى للثورة - إلى الخروج للشارع فى مطلع عام ١٩٦٨ اعتراضا على هذه الأحكام المخففة وللانطلاق من هذا الموقف إلى الدعوة إلى منح الشعب كافة حرياته وحقوقه السياسية وبناء ديمقراطية «حقيقية» تعبر عن مصالح فئات الشعب المختلفة ومطالبها، وبالرغم من أن المتظاهرين أكدوا أنهم يعرضون مطالبهم من داخل معسكر الثورة وليس من مربع «أعداء الثورة»، وبهدف تصحيح المسيرة من الداخل وليس الانقلاب عليها، فقد كانت مظاهرات ١٩٦٨ تعبيرًا واضحًا عن عدم الرضا الشعبى من جهة، كما أظهرت قوة التيار اليسارى وتأثيره فى الشارع من جهة أخرى.

وجاء رد فعل القيادة الناصرية سريعا على الصعيد الأمنى بالتصدى للمظاهرات، وازدياد التواجد الأمنى فى الجامعات والمصانع ومواقع العمل. ولكن الرئيس عبد الناصر أثبت بعد نظر سياسى عندما قرأ بتعمق مظاهرات ١٩٦٨ ودلالاتها وخرج منها - ومن قراءته لهزيمة ١٩٦٧ وتداعياتها - برؤية جديدة تمثلت فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، الوثيقة الثالثة للثورة بعد فلسفة الثورة وميثاق العمل الوطنى.

وقد ركز بيان ٣٠ مارس على إظهار أهمية مظاهرات الشعب فى ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ التى رفضت تنحى القيادة الناصرية وتمسكت بها، باعتبار ذلك مصدر شرعية القيادة عقب الهزيمة، بينما تجاهل الإشارة إلى مظاهرات فبراير ١٩٦٨. ولئن بدأ بيان ٣٠ مارس بأولويات للمرحلة الجديدة مثل إعادة بناء القوات المسلحة وتحقيق الصمود الاقتصادى،

فإنه انتقل للحديث عن ضرورة تصفية مراكز القوى ومصارحة الشعب بالانحرافات التى كانت موجودة قبل النكسة. وإن أشار الرئيس عبدالناصر فى بيان ٣٠ مارس إلى ضرورة الدفع بالجيل الجديد من الشباب إلى مواقع القيادة فى كافة القطاعات، بما فى ذلك المناصب الوزارية، فإنه ركز على أن لا صوت يعلو على صوت المعركة.

وبالرغم من توقعات وأحاديث عن أن جوهر بيان ٣٠ مارس قد فتح الباب لعودة شكل ما من أشكال التعددية السياسية - حتى لو كانت داخل الاتحاد الاشتراكى العربى - فإن البيان أكد بشكل قاطع التمسك بصيغة الاتحاد الاشتراكى للعمل السياسى على أن يلتزم بالديمقراطية فى تحقيق أهداف النضال الوطنى، وإن أخذ عليه البيان أوجه قصور فى التطبيق، خاصة عدم الالتزام بالانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة، أى من مستوى اللجان التأسيسية فى القرى والأحياء وأماكن العمل إلى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى، ثم اللجنة المركزية وانتهاءً باللجنة التنفيذية العليا، وأعلن الرئيس عبد الناصر فى بيان ٣٠ مارس الالتزام بالانتخاب الحر على كافة هذه المستويات، باعتبار أن التعيين يؤدى إلى ظهور مراكز للقوى. كما اقترح البيان دورية انعقاد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى واعتبار لجنته المركزية فى حالة انعقاد دائم وقيام لجانها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية برسم سياسات العمل. ومن العناصر المهمة ببيان ٣٠ مارس أن الرئيس عبد الناصر أقر بمخاطر غياب دستور دائم لمصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وخول هذه المهمة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ضوء انتقاد ضمنى لفشل البرلمان (مجلس الأمة) فى أداء هذه المهمة، إلا أنه على الجانب الآخر ربط إصدار الدستور الدائم بإزالة آثار العدوان وإجراء انتخابات رئاسية ونيابية جديدة.



وفـى نـفس سيـاق التركيز علـى المسـألـة الديمقراطيـة فـى بيـان ٣٠ مارس نلحظ أمورًا ثلاثة: الأول هو الإشارة إلى بناء التنظيم السياسى «لطلائع» الاتحاد الاشتراكى، أى مواصلة الرهان على النخبة أو الطليعة داخل التنظيم السياسى الوحيد، استمراراً لتجربة «طليعة الاشتراكيين» ولكن بعد مراجعة وتصحيح لها مما تمثل فيما عرف بالتنظيم الطليعى، والأمر الثانى هو الإشارة إلى «إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية» فى إشارة إلى الحد من تدخل الدولة فى النقابات وإطلاقها من عقال سيطرة الدولة وقبضتها القوية التى استمرت منذ ثورة يوليو - وهو أمر لم تنجح القيادة الناصرية فى تحقيقه فى السنوات الثلاث الباقية من عمر الرئيس عبد الناصر، ولا حتى بشكل كامل فى المرحلة التالية - والأمر الثالث هو ذكر مفهوم «سيادة القانون» وتأكيد أن حماية الثورة وضمان ذلك يتم فى إطار هذه السيادة، وهو شعار رفعه لاحقاً وركز عليه الرئيس السادات.

وفى حديثه عن نوع من الخطوط التوجيهية التى يجب أن تحكم عملية إعداد الدستور الدائم، تحدث بيان ٣٠ مارس عن ضرورة توفير الضمانات للحرية الشخصية والأمن - فى نقض للتعبير الذى أطلق حينذاك على الفترة السابقة لهزيمة ١٩٦٧ وهو «دولة المخابرات» - وتوفير ضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والصحافة والبحث العلمى. كما احتوى على نصوص تشير - دون نص صريح - على مبدأ الفصل بين السلطات وتحديد اختصاص كل منها، كما أكد على أهمية الرقابة البرلمانية والشعبية، وحصانة القضاء وحق التقاضى واعتبار القضاء حصناً لوقف أى اعتداء على الحقوق والحريات. ولئن دعا البيان إلى إنشاء محكمة دستورية عليا - وهو ما تحقق فعليا - لتقرير مدى دستورية القوانين فإنه أشار إلى ضرورة

تطابق القوانين ليس فقط مع الدستور ولكن أيضاً مع الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢.

وجاء عرض الرئيس عبد الناصر لبيان ٣٠ مارس على استفتاء شعبى استمراراً لنهج اللجوء للاستفتاءات الذى ميز الحقبة الناصرية واستمر من بعدها خلال الحقبة الساداتية، وهو أمر كان ومازال موقع انتقاد نظرا لمخاطر الاستفتاء كآلية للحصول على رأى الشعب من حيث تقييدها لخيارات الناخب، وتهميش دور المجالس النيابية، وضعف الإقبال عليها، وإفساح المجال للتلاعب فيها من واقع التدخل الأمنى أو الإدارى.

وهكذا كان بيان ٣٠ مارس وقفه مع الذات من جانب القيادة الناصرية ومحطة مهمة فى إطار مراجعة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لمواقفها إزاء المسألة الديمقراطية، ولكنها بقيت مراجعة جزئية ركزت على آليات ووسائل دون التطرق إلى جوهر صيغة تنظيم الحياة السياسية فى سياق استبدال صيغة تعددية ما – سواء داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى أو بتجاوز هذه الصيغة – بصيغة التنظيم السياسى والشعبى الوحيد. ولكن لا يمكن إنكار أنه كان خطوة لها قيمتها فى إطار إقرار الثورة بالقصور فى المجال السياسى وبعجز الصيغ السابقة على إنجاز هدف بناء الديمقراطية وبناء المؤسسات، وإن كان هذا لم يترجم إلى سياسة فعالة لتجاوز هذه السلبيات مما ساهم لاحقاً فى مراجعة شاملة لصيغة العمل السياسى، وإن جاء ذلك عقب رحيل قائد الثورة بسنوات، وربما بشكل مختلف عما كان يجول فى فكره.



الفصل الخامس



ثـــورة ٢٣ يـــولـيـــو
الناصـــريـــون والإســـلاميـــون

الإسلاميون وعبد الناصر
ألم يحن وقت مراجعة الذات؟

لا تهدف هذه الكلمات إلى الهجوم على طرف أو الدفاع عن طرف آخر، وإنما تمليها اعتبارات الانتماء والالتزام بقضايا الوطن والأمة، فقد طالعتنا بعض وسائل الاعلام فى عدة مناسبات بإيراد نصوص من مقالات وبيانات منسوبة إلى شخصيات وحركات إسلامية داخل مصر وخارجها امتلأت هجوما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر، محملة فترة حكم الرئيس الراحل عبد الناصر مسئولية الكثير مما لحق بالعرب والمسلمين من هزائم، سواء خلال فترة حياته أو بعد غيابه. وإزاء تزامن هذه المواقف مع ذكرى مرور خمسين عاما على قيام ثورة ٢٣ يوليو، ومع إسراع الخطى لصياغة ترتيبات إقليمية جديدة فى منطقتنا، فقد أعادت هذه النصوص إلى الواجهة موضوع موقف التيارات الإسلامية من الرئيس عبد الناصر وتجربته، بالطبع فى ضوء الخبرة التاريخية للعلاقة بين الطرفين خلال عقدى الخمسينيات والستينيات.

وتعتبر مسألة مراجعة مواقف التيارات الإسلامية تجاه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وتجربته من المسائل التى إذا حدثت واكتملت بالفعل يمكن أن تكون مدخلا لمراجعة العديد من التيارات الفكرية والسياسية العربية لمواقفها إزاء تيارات أخرى بما قد يمهد لمناخ فكرى وسياسى لن يؤدى بالتأكيد إلى إزالة للفوارق والخلافات الأيديولوجية الفعلية فيما بين تلك التيارات، وإنما يمكن أن يؤدى إلى اتفاق على عدد من الثوابت والمبادئ والغايات تصلح لأن تمثل الحد الأدنى الذى يعكس

إجماع الأمة ومصالحها ويضع حدا لما تعانيه حاليا من حالة تفتت وتشرذم، كما يمكن أن يؤدى إلى إنهاء حالة «نفى الآخر» أو على الأقل الحد منها، وينطبق نفس الأمر على إدعاء كل طرف باحتكار الحقيقة، وهما ظاهرتان غالبتان على الساحة العربية فكرياً وسياسياً.

وأرجو ألا يفهم أحد من الدعوة الموجهة إلى الإسلاميين بمراجعة مواقفهم تجاه الرئيس عبد الناصر وتجربته أننا لا نوجه دعوة مماثلة للناصريين، إلا أن هذا المقال يقتصر على مخاطبة التيارات الإسلامية داعياً إياها إلى القيام من جانبها بتلك المراجعة، خاصة فى وقت تحرص فيه هذه التيارات على إثبات مصداقية وعمق مواقفها تجاه مخططات تسعى قوى خارجية أو دخيلة لترجمتها إلى واقع ملموس فى منطقتنا، وتحتاج فيه إلى حسم خياراتها وانحيازاتها الاقتصادية والاجتماعية بوضوح.

وسنذكر أولا هنا وقائع تاريخية تصلح كأساس لهذه المراجعة، فالخلاف العقائدى فى مطلع الخمسينات مثلا لم يحل دون تبنى جماعة الإخوان المسلمين فى مصر حينذاك مع غيرها من القوى السياسية لبرنامج موحد تضمن المطالبة بجلاء القوات الأجنبية والقضاء على الملكية ووحدة وادى النيل، وعندما صاغ الراحل سيد قطب برنامج جماعة الإخوان والمعنون «دعوتنا» بناء على طلب مجلس قيادة الثورة للأحزاب صياغة برامجها، كان هذا البرنامج ذا توجه وطنى واجتماعى ووحدوى عربى وإسلامى واضح عكس ما أجمعت عليه القوى الوطنية وقتذاك، وما تبناه الضباط الأحرار من أهداف، كذلك نشير هنا إلى أن الوحدة العربية التى أصبحت شعارًا وهدفًا عامًا وقابلا للتحقيق خلال الحقبة الناصرية كانت جماعة الإخوان المسلمين أول من حققها على أرض الواقع، حيث كان لها تواجد تنظيمى منذ الثلاثينات والأربعينات



فى عدد من الدول العربية. كما أن التركيز على قضية فلسطين وعلاقة مصر بالأمة العربية والعمل للحد من الفوارق الشاسعة بين الأغنياء والفقراء والتحذير من التبعية للآخرين هى كلها أمور تبنتها قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وكان للإسلاميين -أو قطاعات منهم على الأقل- رصيد فى الدعوة إليها، وإن كان من خلال رؤى وصيغ وأساليب مختلفة منذ ما قبل قيام الثورة، ونخص هنا بالذكر المشاركة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨وحرب التحرير الوطنية فى منطقة قناة السويس عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١.

ولا شك أن بعض الإسلاميين قد أدركوا بأنفسهم فى نهاية السبعينات وبدايات الثمانينات ضرورة تجاوز الخلاف مع التيارات القومية العربية. وظهر ذلك جليا عندما ركز هؤلاء على ضرورة عودة مصر للصف العربى واستعادة دورها القيادى فى هذا الإطار، وذلك بهدف درء خطر التفكك الذى يخدم مصالح أعداء الأمة.

إلا أنه يبقى على الإسلاميين أن يدركوا أمورًا أخرى أيضا بنفس الدرجة من الوعى السياسى فتجاهل العدو الخارجى والتركيز على عدو داخلى هو عهد الرئيس عبد الناصر قد عمل لغير مصلحة الإسلاميين بل أوجد انطباعا لدى كثيرين بموالاتهم للغرب وحرصهم على مفهوم تقليدى شعائرى للإسلام يتمسك بالطقوس والمظاهر على حساب جوهر المعاملات وبالأخلاق الفردية على حساب الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى، وينطبق نفس الأثر على سعى إسلاميين إلى التأكيد على أن هزيمة مصر والعرب عام ١٩٦٧ جاءت انتقاما إلهيا على «اضطهاد» الإسلاميين فى مصر فى الستينات وعلى «البعد عن الله» مما أوحى بإحساس بالفرحة والشماتة فى هزيمة عانت منها الأمة بأسرها، وإن بأشكال ودرجات متفاوتة.



ورغم أنه لاشك فى أن وجود قطاع عريض من الإسلاميين خلال سنوات حكم الرئيس جمال عبد الناصر داخل السجون والمعتقلات فى وقت كانت تجرى فيه محاولة إنجاز مشروع ضخم للاستقلال والبناء الوطنى والدور الإقليمى المعادى للهيمنة الخارجية، وكان أولئك بعيدين عنه ويعانون من ويلات الاعتقال والسجن ما أوجد رغبة فى الثأر لدى كثيرين منهم اعتبرها البعض مشروعة، فإن غياب هؤلاء عن العمل السياسى والاجتماعى فى مصر حينذاك كان له تأثيراته من جهة ظهور أوجه قصور فى التجربة أدت فى النهاية إلى تراجعات ربما كان من الممكن تلافى بعضها لولا هذا الغياب.

كذلك على الإسلاميين إدراك أن عداءهم للرئيس عبد الناصر وتجربته، وضلوع قوى خارجية فى هذا العداء ناقض مصلحة مصر والعرب والمسلمين، بل ربما ناقض أسباب هذا العداء من جانب الإسلاميين أصلا، وقد سعت تلك القوى الخارجية إلى إظهار عداء الإسلاميين هنا فى إطار الترويج لصورة للإسلام تجمع بين التقليدية والمحافظة من جهة وبين التبعية للغرب من جهة أخرى، مما أساء فى نهاية الأمر للإسلاميين أنفسهم.

وإذا كانت بعض فئات الإسلاميين ومفكريهم قد ذهبوا إلى حد استخدام سلاح التكفير فى وجه الرئيس عبد الناصر ونظامه فإن هناك نقطتين تستحقان الإثارة فى هذا الإطار:

أولا: أن هذا الاتهام جاء وليد تجربة ذاتية هى الشعور بالاضطهاد لدى قطاعات عريضة من الإسلاميين خلال سنوات حكم الرئيس عبد الناصر بعد فصل هذه التجربة الذاتية عن السياق العام لتطور الأحداث مصريا وإقليميا ودوليا خلال تلك الفترة.



ثـانـيـا: إن تجربـة السنـوات الأخيرة أثبـتت أن سـلاح التـكفير قـابل للتوجيه فى اتجاهات متعددة من بينها أن يوجه على بعض الفصائل الإسلامية ذاتها من فصائل تظهر وتنمو باعتبارها أكثر تمثيلا للإسلام وأكثر صدقا حسب قولها.

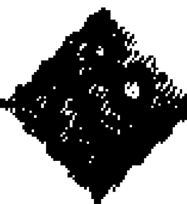
كما نود أن نذكر فى هذا السياق أيضا أن نصف قرن بعد رحيل الرئيس عبد الناصر أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن هناك علاقة عضوية غير قابلة للانفصام بين الجماهير العربية، داخل مصر وخارجها، وبين الرئيس الراحل مما ترك رصيدا فى الشارع العربى، عبثا حاول كثيرون بمن فيهم قطاعات من الإسلاميين النيل منه، وبالتالى فلن يفيد الإسلاميون من استمرار تركيز العداء فى خطابهم السياسى على الرئيس عبد الناصر.

ونعود إلى ما ذكرناه فى بداية هذا المقال من أن المراجعة مطلوبة أيضا من جانب الناصريين فى مواقفهم إزاء الإسلاميين وهو الأمر الذى يستوجب «اعتذارا تاريخيا» ذا طبيعة معنوية وأخلاقية أكثر منها سياسية عما لاقاه قطاع عريض من الإسلاميين من سوء معاملة خلال حكم الرئيس عبد الناصر، إلا أن هذا الاعتذار يتطلب بالمقابل من الإسلاميين «إقرارا تاريخيا» بخطأ بعض خياراتهم السياسية محليا وإقليميا ودوليا التى لم تكن الأفضل لصالح مصر والعرب والمسلمين ولا لصالح التيارات الإسلامية ذاتها فى عدد من الحالات، وكذلك بما ارتكبته فصائل إسلامية خلال السبعينيات بحق بقايا الجماعات والأسر الوطنية والناصرية واليسارية بالجامعات المصرية، وهو ما أثبتت الأيام أنه انقلب ضد مصالح الإسلاميين ذاتهم.

وختاما، نذكر أن الدعوة الموجهة للإسلاميين لمراجعة مواقفهم تجاه الرئيس عبد الناصر وفترة حكمه وسياساته لا تعنى تجاهلا أو إلغاء

لكافة نقاط الخلاف، بل والتناقض، ولكنها تأتى فى إطار ضرورة إنجاز نقلة نوعية فى فكر الإسلاميين تفتح إمكانات إجراء الحوار مع تيارات وأيديولوجيات أخرى لأن التعصب يكون دائما خسارة للمجتمع والأمة وضعفا فى فهم الحق، ويتحول إلى مباراة صغيرة للحصول على الكل أو لا شيء وإلى تقسيم للبشر إلى «مؤمنين» و«كفار» ونشير هنا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «من اجتهد وأخطأ فله أجره، ومن اجتهد وأصاب فله أجران». وقد نظر البعض بالفعل إلى تجربة الرئيس الراحل عبد الناصر بوصفها اجتهادًا ولكن المطلوب هو تعميم هذه النظرة على نطاق أوسع وتجاوز اختزان الأحزان واسترجاعها دائما والرغبة فى تصفية الحسابات.

كما نشير هنا أيضا إلى قول الراحل حسن البنا «فلنجتمع على ما اتفقنا عليه وليعذر بعضنا بعضا فيما نختلف فيه» كأساس آخر لهذه المراجعة وهذا الحوار من جانب الإسلاميين، ولكن هذه النقلة النوعية الفكرية التى أشرنا إليها تحتاج من الإسلاميين إلى أمور أخرى عديدة لا يتسع المجال هنا لحصرها، ولكننا نذكر منها الحاجة إلى التوسع فى فهم الدين بأفق مفتوح وعدم التركيز على المسائل المتصلة بالمظاهر أو على قضية بذاتها مثل قضية المرأة، فالفكر الإسلامى يتضمن مهام محاربة الفقر والجهل والتخلف والمرض وتحقيق التنمية والتحرر الاقتصادى والعدل الاجتماعى وتضامن الشعوب العربية والإسلامية ومواجهة محاولات الهيمنة والسيطرة الأجنبية ضمن أمور أخرى تنطلق من واقع المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة وتعود إليه حيث أن ذاكرة الأمة وأجيالها القادمة لن تسامح أولئك الذين يسعون إلى إغراقها فى فتن وحروب داخلية حول أمور فرعية، بينما يتم تجاهل أو إهمال المهام الأساسية، كالتى ذكرناها فيما سبق.



الإسلاميون وعبد الناصر..
حقا لقد آن الأوان لمراجعة الذات(١)

إن الكلمات التى أعدها الدكتور وليد عبد الناصر مهمة وتستحق التقدير لما حملته من رغبات تقتضيها الظروف الراهنة التى تمر بها المنطقة العربية والإسلامية وما يحيطها من مخاطر ومؤامرات القوى الأجنبية المعادية (أمريكا وإسرائيل) وأصبح الأمر جاداً لا تهاون فيه ويقتضى فعلا من القوى الوطنية على اختلاف مشاربها أن تقف صفاً واحداً لصد هذه الموجة العاتية مما يبتغيه ويدبره لنا هؤلاء الأعداء الذين يظنون فينا كل السوء وينظرون إلى إسلامنا نظرة خاطئة ويفهمونه فهما معوجا وكان وما يزال علينا واجبا أن نعرض عليهم إسلامنا الحنيف بوجهه الصحيح وبالتى هى أحسن.

وهم يعانون من فراغ روحى شديد يسبب لهم التمزق والحيرة والقلق النفسى الذى يؤدى بهم إلى الفاحشة والفسوق والإيدز، ولم تستطع المسيحية ملء هذا الفراغ والإسلام وحده يستطيع ملء هذا الفراغ وهو الذى استطاع أن يوائم بين الروح والمادة بحكمة بالغة.. وعند أصحاب رأى حر كثيرون لو عرض عليهم الإسلام بمنطق سليم فكثير ما يعتنقونه.

ولو أن الله هدى قادتنا وأولى الأمر منا إلى أن يأخذوا الإسلام كرسالة يعملون بها ويبشرون بها ويدعون إليها بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتى هى أحسن لكان لنا عندهم شأن غير الشأن.

وهنا يأتى تضافر القوى الوطنية أمراً حتمياً.. ويبدو لى أن الذين

---

(١) الإسلاميون وعبد الناصر.. حقا لقد آن الأوان لمراجعة الذات
بقلم: الأستاذ/ صالح أبو رقيق

يعنيهم الدكتور وليد بالإسلاميين هم الإخوان المسلمون لأن الدور الأكبر والخطير لعبد الناصر كان مع الإخوان المسلمين.

وقصة جمال عبد الناصر البشعة مع الإخوان طويلة ومتعددة الجوانب والذى أود أن أقرره بوضوح أن الإخوان لم يبدءوا بالعداء مع عبد الناصر إنما هو ورفاقه الذين بدءوا بذلك فى يناير ١٩٥٤ وفى أكتوبر ١٩٥٤ بحادث المنشية المشئوم.

ولهذين الحدثين ملابسات من أمانة التاريخ يجب الإفصاح عنها ليعلم الرأى العام أسلوب جمال عبد الناصر السيئ مع خصومه وكيف كان مكيافيليا وليعلم الناس مدى ما أوقعه علينا من ظلم فادح ومدى ما كبدنا من بشاعة التعذيب.

ومع ذلك فكل ذلك لم يخلف فى قلوبنا بغضاً لأحد ولا كراهية لأحد لأننا والحمد لله مؤمنون والمؤمن يعتقد أن ابتلاء الله له يحقق له أسمى الغايات يكفر عن سيئاته ويكون له فى الميزان يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا سلطان، ويضعه فى مصاف الصابرين والله يحب الصابرين وما أسماه من رب والله مع الصابرين وما أشرقها من معية (وإنما يوفّى الصابرون أجرهم بغير حساب).

ولقد عافانا الله من كل من أذونا وأصبح حسابهم عند ربهم سبحانه وتعالى يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء وهو الغفور الرحيم.

ولم يكن الخلاف بيننا وبين جمال عبد الناصر خلافاً عقائدياً أو سياسياً إنما كان لإخراجنا من الصورة بعد أن وصلنا مع الإنجليز إلى شروط لم يصل إليها مفاوض مصرى من قبل، وكانت مباحثاتنا مع الإنجليز بموافقتهم وكنا نعرض عليهم نتائج هذه المباحثات أولاً بأول.

فلما وجد جمال عبد الناصر ورفقاؤه أن الثمرة قد طابت بدأ بالهجوم



علينا فى خطبه وافتعل حادثاً فى جامعة القاهرة، فبينما كان طلبة الإخوان فى الجامعة يحتفلون بالشهيد نواب صفوى رئيس «فدائيان إسلام» الإيرانية، أرسل لهم مجموعة من الأوباش لفض هذا الاحتفال فما كان من طلبة الإخوان إلا أن أشبعوهم ضرباً حتى فروا هاربين وأحرقوا لهم السيارة «الجيب».

وما تدرى إلا وشرار الفجر أخذوا فى اعتقالنا مع فضيلة المرشد وذهبوا بنا إلى السجن الحربى وجزء كبير من الإخوان إلى معتقل العامرية.

وثالث يوم أخرجونا من الزنازين ووزعوا علينا الصحف وبالمانشيت العريض «الإخوان يتصلون بالإنجليز من خلف الحكومة»، و«الإخوان ورجال السفارة البريطانية يدبرون مؤامرة لقلب نظام الحكم»، وبيان بذلك من مجلس الثورة وفضيلة المرشد وستة من الإخوان وأنا أحدهم هم الذين اتصلوا بالإنجليز.

وبهذا الافتراء وجهوا لنا تهمة الخيانة العظمى أى المشانق وظللنا فى السجن الحربى ننتظر أنباء ما يدبرون إلى أن جاءت أزمة مارس بينهم وبين المرحوم الرئيس محمد نجيب المغدور به والمفترى عليه ووجدوا أن الرئيس نجيب قد اتصل بالمرحوم مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد، أرسل لنا جمال عبد الناصر وفداً إلى السجن الحربى برئاسة وزير الشئون الاجتماعية محمد فؤاد جلال والسيد محمد أحمد سكرتيره الخاص ومحيى الدين أبو العز مدير مخابرات القاهرة يبلغون تحيات جمال عبد الناصر وأنه قد ثبت لديهم أن الإخوان المسلمين هم أصدق الناس بالنسبة للقضية الوطنية ويجب أن يخرجوا للتعاون معهم من أجل المصلحة الوطنية وكان لقاؤهم مع فضيلة المرشد فى زنزانته فصب عليهم جام غضبه وقال لهم أننا نريد أن نخرج ولكنكم اتهمتمونا

بأخطر تهمة توجه لمواطن وجمال عبد الناصر يعرف حقيقتها ونحن أول ما سنخرج سندرأ عنا هذه التهمة وندخل معكم فى تكذيبات تعكر الصفو الذى تنشدونه بيننا الآن فما الحل؟ فذهب السيد الكريم محمد أحمد إلى جمال عبد الناصر وجاءنا بالحل وهو أن يخرج فورًا فضيلة المرشد ومعه الإخوان الستة إلى بيت المرشد ويأتى جمال عبد الناصر رئيس الوزراء لزيارة المرشد فى بيته ويهنئه بالخروج وتعلن هذه الزيارة فى الصحف وفى الإذاعة، فقلت: أنت بالأمس تتهمنى بالخيانة واليوم تضع يدك فى يدى، فإما أنت خائن مثلى وإما أنت كاذب ومفتر، وتمت الزيارة وأعلنت فى الصحف وفى الإذاعة وكذب المفترى نفسه بنفسه. وكان حادث المنشية المشئوم أشد افتراء وأقبح فحشاً وانظم تنكيلاً وتعذيباً. وكل هذا مضى وعفى عليه الزمن ولا أدرى فى أى شئ نراجع ذاتنا يا دكتور وليد. ولكن كما قلت أن الأمر الآن أمام الظروف الراهنة على ما فيها من مخاطر يقتضى أن نتناسى هذا الماضى الثقيل ونفكر ونتحاور بحسن النوايا من أجل التعاون لتحقيق الصالح الوطنى..

ولكنك يا دكتور وليد لمستنا في الآخر لمسة جارحة وظالمة، إذ اعتبرت أن نقدنا للداخل معناه تعاوناً مع الأعداء فى الخارج وفاتك أننا إنما ننقد الداخل لما أوقعه علينا من مظالم فادحة، وإن كانت افتراءاته علينا بالباطل سودت سمعته فى الخارج، فلا يلومن إلا نفسه والمسئولية فى ذلك تقع عليه ولا دخل لنا فى ذلك. وبالنيابة عن الإخوان المسلمين أقول للناصريين الذين لم يسيئوا لنا فى كبيرة ولا صغيرة مرحباً بكم وعندنا قاعدة ربانية هى (ولا تزر وازرة وزر أخرى)، بمعنى لا يسأل أحد عن أخطاء الغير.

وأسأل الله العزيز الحكيم أن يلهمنا وإياكم السداد والرشاد ويوفقنا لما فيه الخير لعالمنا الإسلامى.



الإسلاميون والناصريون
رقعة الحوار وحدود المواجهة

بادئ ذى بدء وقبل الدخول فى صلب موضوع هذا المقال، أود أن أورد ثلاث ملاحظات موجزة على التعليق الذى تفضل به الأستاذ صالح أبو رقيق على مقالى السابق «الإسلاميون وعبد الناصر»: ألم يحن وقت مراجعة الذات؟ فأولا أشكر الأستاذ صالح أبو رقيق على اهتمامه بالمقال وحرصه على التعليق عليه، وثانيا، أعيد تأكيد أن مقالى السابق لم يكن بدافع الهجوم على تيار فكرى وسياسى معين أو الدفاع عن تيار آخر. وأخيرا، أوضح أن المقال السابق لى وبخلاف استنتاج الأستاذ صالح أبو رقيق، تحدث عن خطأ بعض خيارات الإسلاميين السياسية محليا وإقليميا ودوليا خلال عقدى الخمسينات والستينات نتيجة عدم الأخذ فى الاعتبار بشكل شامل للسياق العام لتطور الأحداث مصريا وإقليميا ودوليا نتيجة تركيزهم على العداء لتجربة الرئيس عبد الناصر، وتوظيف قوى معادية للوطن والأمة لهذا العداء بما يناقض مصالح مصر والعرب والمسلمين.

وننطلق من هنا إلى موضوع المقال الحالى والذى يتناول مسألة أشار الأستاذ صالح أبو رقيق إليها فى عجالة فى نهاية تعليقه، ألا وهى العلاقة بين الإسلاميين والناصريين بعد رحيل الرئيس عبد الناصر وستكون نقطة الانطلاق فى هذا المقال هى الانتخابات النيابية التى دارت فى مصر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٥، وما اتسمت به هذه الانتخابات من حالة المواجهة بين الناصريين والإسلاميين فى عدد مز



الدوائر الانتخابية، وهى مواجهة اتسمت بقدر من الحدة لم يتوقعه البعض بينما راهن البعض الآخر على تصعيده.

ونذكر هنا أنه منذ ما قبل انتخابات ١٩٩٥ بأسابيع أعاد التيار الإسلامى وحزبا العمل والأحرار تأكيد تحالفهم القائم منذ انتخابات ١٩٨٧ النيابية، والذى كان قد تجاوز التعاون والتنسيق التنظيمى ليترسخ على مستوى تقارب الأسس الفكرية والأهداف السياسية، وعلى الجانب الآخر كان من الطبيعى أن يلجأ الناصريون، خاصة أنها الانتخابات النيابية الأولى التى يخوضونها بعد إعلان حزبهم بشكل قانونى، إلى إجراء اتصالات واسعة شملت قوى سياسية تحتل مواقع متباينة على خريطة العمل السياسى المصرى ضمت حزبى التجمع اليسارى والعمل، ولكنها امتدت أيضا حسب بعض الروايات إلى الحزب الوطنى الحاكم وتيارات إسلامية وحزب الوفد، والأخيران كانا يصنفان عادة فى خانة الخصوم التقليديين للتيار الناصرى وقد حقق الناصريون بالفعل درجة تنسيق متقدمة مع حزب التجمع خلال الانتخابات، كما بدا أن الاتصالات مع حزب العمل أدت إلى تقدم ما، وإن كان محدودًا، فى الفهم المشترك لعدد من القضايا وبقيت إحدى السمات التى ميزت الإعداد للانتخابات هى عدم نجاح الاتصالات بين التيارات الإسلامية والناصرية، بل حدوث مواجهات فى بعض الحالات بين الطرفين خلال الانتخابات.

وهناك مسألة يجب أن نشير إليها فى إطار العلاقة شديدة التعقيد بين التيارات الناصرية والإسلامية ألا وهى أن أحد الافتراضات التى سلم كثيرون بها عند الحكم على الاستقطاب الفكرى والسياسى فى الشارع المصرى كان القول بأن هناك تيارين رئيسيين يملكان مشروعين متكاملين للمستقبل ولهما الأغلبية على مستوى القاعدة السياسية فى



مصر وهما التياران الإسلامى والناصرى، وربما كان هذا الافتراض المسلم به هو أحد أسباب المواجهة بينهما خلال انتخابات ١٩٩٥ إلا أنه بعيدًا عن الجدل السائد حول نتائج تلك الانتخابات، فالثابت أنها أكدت ضمن أمور أخرى أن هذين التيارين، بروافدهما المتعددة، لا ينفردان باقتسام التواجد والتأثير فى الشارع السياسى المصرى، فكل من الوفد والتيارات الليبرالية القريبة منه وكذلك اليسار غير الناصرى قد حقق إنجازات مهمة خلال تلك الانتخابات التى أكدت أيضا من جديد أن قطاعًا عريضًا من الناخبين المصريين، بمن فيهم بعض من لديهم انتماءات دينية قوية أو مشاعر تقدير للرئيس الراحل عبد الناصر أو الاثنان معا، عندما يذهب إلى صناديق الاقتراع فإن عوامل أخرى تحكم سلوكه وخياره الانتخابى، سواء كانت الانتماءات الأسرية أو القبلية أو الجهوية، أو كانت ببساطة عامل المصلحة وانتخاب من يستطيع تقديم خدمات ملموسة لهم، ويدخل فى هذا الإطار الأخير جزء مهم من الأصوات الموجهة لصالح مرشحى الحزب الحاكم.

وإذا تناولنا مدى تشابه أو تباين المواقف فيما بين التيارات الناصرية والإسلامية إزاء المسائل الموضوعية، فسنجد أنه على جبهة الأوضاع الداخلية جاء الإسلاميون والناصريون من خلفيات فكرية وسياسية متهمة من قبل أطراف أخرى بالشمولية ورغم أن قطاعات من التيارات الإسلامية والناصرية أعلنت بوضوح قبولها المبدئى والتزامها الراهن والمستقبلى بقواعد التعددية السياسية ومفهوم تبادل السلطة، فإنه مازال هناك من يشكك فى مصداقية وجدية هذا الالتزام فى حالة وصول أحد التيارين إلى السلطة عبر الأسلوب الديمقراطى.

ولاشك أن التباين بين الإسلاميين والناصريين يصير اكثر وضوحا على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، فالناصريون، رغم الحرص على

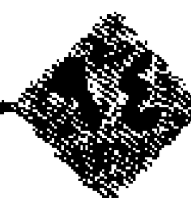
الابتعاد عما أصبح يعتبر تطرفا اشتراكيا، مازالوا يؤكدون على تمسكهم بما يعتبرونه الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة الناصرية بما فى ذلك حماية القطاع العام والتعبير عن تحفظات تجاه ما تم من تعديلات فى علاقات العمل والملكية، كما يبرزون استمرار انحيازهم للفئات التى شكلت صيغة تحالف قوى الشعب العاملة فى الستينات وبما يضم أيضا الطبقة الوسطى التى تواجه ضغوطا اقتصادية واجتماعية، وبالمقابل، فإن التيارات الإسلامية، وإن اختلفت فيما بينها حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لعمومية أو أحيانا غموض برامج بعضها فى هذا المجال، سيبقى الصوت الأعلى فى إطارها متبنيا ومروجا لمواقف تقترب فى كثير من معالمها من النظام الرأسمالى وإن أدان بعض جزئياته كالربا على سبيل المثال، ويركز على حرمة الملكية الخاصة وتحجيم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وقصر إجراءات إعادة توزيع الثروة والدخل إلى حد كبير على الزكاة والصدقات ويبدو أنه سيبقى أمام غالبية التيارات الإسلامية شوط طويل قبل أن تحسم أمرها بشكل قاطع بشأن خياراتها الاقتصادية وانحيازاتها الاجتماعية.

وإذا انتقلنا إلى جبهة العلاقات الخارجية، نجد أن مساحات التقارب والتلاقى تتسع بعض الشىء بين التيارات الناصرية والإسلامية فيما يتصل بقضايا معينة يأتى فى مقدمتها عداء الطرفين لعملية التسوية الجارية فى الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١، بل وابعد من ذلك إلى اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٧، ويرتكز كل طرف على مواقف تاريخية سواء كانت مشاركة الإسلاميين فى حرب فلسطين ١٩٤٨، أو حشد الرئيس عبد الناصر للعرب فى مواجهة إسرائيل، وتتصل هذه المواقف أيضا بمناهضة عملية التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل والحديث عن

السوق الشرق أوسطية والتعاون المتعدد الأطراف بين العرب وإسرائيل فى مسائل البيئة والمياه والتعاون الاقتصادى.

وفيما يتصل بالمواقف تجاه الغرب فيمكننا بإيجاز أن نذكر أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين التيارات الإسلامية والناصرية فى تبرير الموقف المتشكك إن لم يكن المعادى تجاه الغرب فيشترك الطرفان فى ربط ذلك الموقف خاصة تجاه الولايات المتحدة بالدعم الغربى وخاصة الأمريكى لإسرائيل، إلا أنه بينما يركز الناصريون بوضوح على ارتباط الدور الأمريكى بتجزئة الوطن العربى وإلحاقه بصفة تابع فى منظومة إقليمية ودولية تصب فى مربع خدمة المصالح الرأسمالية الإسرائيلية والغربية، تبدو غالبية التيارات الإسلامية أقل اهتماما بهذا البعد بينما تركز على ما تعتبره «العداء الصليبى» من جانب الغرب والولايات المتحدة تجاه الإسلام والمسلمين والحركات الإسلامية كما أن لبعض التيارات الإسلامية أنماط تحالفات إقليمية ودولية تطرح علامات استفهام على مدى شمولية وعمق مواقفها المعلنة تجاه الغرب والولايات المتحدة.

وفيما يلى هاتين المسألتين، الموقف تجاه إسرائيل وتجاه الغرب، تتراوح مواقف الناصريين والإسلاميين بين التشابه تجاه العقوبات الدولية المفروضة على العراق، إلى التناقض فى المواقف إزاء الوضع فى السودان، كما تتباين المواقف داخل كل منهما تجاه إيران مثلا. ويمكن القول بشكل عام أن التيارات الإسلامية تبرر مواقفها إزاء دول وتكتلات أخرى على أساس معايير مثل أوضاع المسلمين بها ومواقف تلك الدول والتكتلات إزاء العالم الإسلامى والحركات الإسلامية، بينما تربط التيارات الناصرية تلك المواقف باعتبارات الأمن القومى العربى والتضامن العربى فى وجه تهديدات دولية أو إقليمية، حدودية أو



عسكرية أو اقتصادية، آخذة فى الاعتبار أيضا مواقف الحركات الناصرية فى الدول الأخرى.

ولاشك أنه بعيدا عن التشابه أو التباين فى المواقف تجاه المسائل الموضوعية بين التيارات الإسلامية والناصرية، فإن هناك أحاسيس متبادلة بالمرارة لأسباب تاريخية تتصل بالعقود الخمسة الماضية منذ انهيار العلاقة الوثيقة بين الرئيس عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين التى امتدت منذ الأربعينات وحتى عام ١٩٥٤ مرورًا بالتعاون بينهما خلال قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وكذلك فإن الإسلاميين يقفون فى إطار تحالف يتبنى نسقا فكريًا وسياسيا ذا أسس دينية لا يتفق بالضرورة مع المنطلقات الفكرية للناصريين التى تقترب من اليسار القومى شبه العلمانى وأن أعطت مساحة لدور الدين دون أن تجعله الأساس الفكرى والسياسى لها.

إلا أنه بالعودة إلى نتائج الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٥ فى مصر، نجد أنها أضافت أرضية جديدة للحوار بين تيارات ناصرية وإسلامية بل بينهما وبين تيارات سياسية أخرى فى مصر، ونعنى هنا التوجه العام لدى تلك التيارات لمنح أولوية إلى ضمانات دستورية وسياسية لازمة بحسب رأى هذه التيارات لتوسيع رقعة الديمقراطية وتطوير الممارسة التعددية، وقد تثبت هذه المطالب صلاحيتها كمظلة تجمع تيارات متباينة فكريا وسياسيا بما فيها تيارات إسلامية وناصرية تبقى متهمة برأى البعض بإخفاء نوايا شمولية وبغياب عمق قناعتها بالنظام الديمقراطى التعددى وقيمه وقواعده.

الناصريون و الإسلاميون فى مصر
بين التاريخ والسياسة

أثار مقالا ضياء رشوان وأبو العلا ماضى حول العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والثورة المصرية العديد من القضايا، وارتبط ظهور مقالى رشوان وماضى بحديث متزايد فى الأوساط الناصرية والإسلامية فى مصر عن الاستعداد لتناسى الماضى وإبداء التسامح. ولاشك أن هذا الموضوع يستحق بعض التوقف والتأمل بعمق، حيث أن له جانبين: أحدهما تاريخى والآخر سياسى.

فالعلاقة بين الإسلاميين والناصريين لها بعد تاريخى حى فى ذاكرة شخصيات مازالت على قيد الحياة من الطرفين، فهناك الجيل الذى عاش عصر المواجهة المباشرة بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين والذى شهد الصدامين الرئيسيين بين الطرفين عامى ١٩٥٤ و١٩٦٥، وهناك أيضا الجيل الذى عاش المواجهة – الأخف وطأة وعنفا نسبيا– بين التنظيمات الناصرية والإسلامية فى الجامعات المصرية خلال حقبة السبعينات.

وكان لهذه المواجهات فى الماضى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وتندرج ضمن الأخيرة مسائل اتصلت بخلافات فكرية وأخرى اتصلت بالتعامل مع قضايا خارجية إقليمية ودولية وأخرى داخلية، ولا نرى أن هناك حاجة هنا للخوض فى أصول هذه الخلافات أو تفاصيل هذه المواجهات لأنها معروفة لكل متابع معنى بتطورات التاريخ المعاصر للفكر والسياسة فى مصر والوطن العربى. إلا أن ما يعنينا هنا هو دلالات



ما هو مختزن فى الذاكرة التاريخية للطرفين الناصرى والإسلامى بشأن هذا الماضى بالنسبة إلى الوضع الراهن للطرفين فى المعادلة السياسية على الصعيدين الوطنى والإقليمى، خصوصا أن الطرفين تقاربا فى بلدان عربية أخرى غير مصر خلال السنوات الماضية.

وفى المقابل، الثابت أن الظروف المحلية والإقليمية والدولية تغيرت الآن عما كانت عليه وقت انتخابات ١٩٩٥ النيابية، على الأقل فيما يخص التيارين الناصرى والإسلامى، مما قد يفسر لنا أن الحديث عن الحوار والاتصالات والتعاون والتنسيق من الطرفين الآن، خصوصا فى ضوء تواصل واستمرارية هذا الحديث، هو أكثر جدية مما كان عليه فى السابق، كما قد تكون له انعكاسات مهمة، ليس فقط على الساحة المصرية، وإنما أيضا ربما على مجمل مساحة الوطن العربى والعالم الإسلامى.

ونبدأ بالقضايا الخارجية، فلا جدال فى أن مواقف الطرفين الناصرى والإسلامى تقاربت إلى حد التطابق أحيانا إزاء تطورات عملية التسوية على الجبهة الفلسطينية/الإسرائيلية نتيجة طبيعة مسار هذه التطورات منذ مؤتمر مدريد، ولكن بشكل اكثر كثافة منذ اتفاقية أوسلو الأولى ثم الثانية وانتهاء باتفاق واشنطن. وعلى الرغم من أن البعض قد يشكك فى أهمية مسألة كهذه وتأثيرها على احتمالات التقارب بين الناصريين والإسلاميين، إلا أننا نذكر هنا أن قضية فلسطين وما يتصل بها من قضايا الصراع العربى/الإسرائيلى ومسألة التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل والخيار الشرق أوسطى وغيرها تمثل قضايا مركزية فى فكر وممارسات التيارات السياسية فى مصر، خصوصا تلك التى تستمد جزءًا لا يستهان به من شرعيتها السياسية وقاعدتها الشعبية من خلال مواقفها إزاء هذه القضايا وسياسات تبنتها تجاهها فى فترات سابقة من التاريخ المعاصر وفى الزمن الراهن.



وهــذا الــتشــابـــه فـــى المواقــف إزاء تــطــورات قضــايــا الصــراع الـعـربـى/الإسـرائـيـلـى بين الإسلاميين والـنـاصريين يمثل أول أرضيـة لتعاون أو تنسيق محتمل بينهما، فى ظل ضغوط أطراف إقليمية ودولية داعمة لهذه التطورات، وكذلك مراجعة أطراف محلية لمواقفها إزاء هذه التطورات وصولا إلى قبولها أو على الأقل التعايش والتأقلم معها.

وتتصل بالقضايا الإقليمية السالفة الذكر مسألة العقوبات المفروضة على عدد من الدول العربية سواء من قبل مجلس الأمن أو بواسطة دول غربية، فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الهجمات التى تعرضت لها دول عربية من التحالف الغربى أو الولايات المتحدة. وأدت هذه المسألة وتطوراتها أيضا والإدانة القاطعة لها من جانب الإسلاميين والناصريين -مع وجود تباينات هنا أو هناك- إلى تشابه آخر فى المواقف بينهما وتخوف مشترك من تأثير ذلك على إعادة رسم خريطة المنطقة من جديد وتعديل توازنات القوى بما يخدم مصالح التحالف الغربى بشكل عام والهيمنة الأمريكية بشكل أكثر خصوصية.

وتـنـقـلـنـا هذه المسـألـة الأخيرة إلى الموقف تجاه الـغرب والـولايـات المتحدة وتحديات العولمة والنظام العالمى الجديد بشكل عام.

فإذا كان للناصريين رصيد تاريخى فى المواجهة مع المخططات الغربية التى استهدفت تفتيت الوطن العربى والهيمنة على مقدراته -على الأقل علـى المستويـات العسكريـة والسيـاسيـة والاقتصادية- فإن الإسلاميين وجهوا طويلا باتهامات بالتعاون أو بالتواطؤ مع الغرب، سواء بعد الصدام بين جماعة الإخوان المسلمين والرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ وطوال الستينات والسبعينات، أو خلال تعاون بعض جماعات إسلامية مع الولايات المتحدة عبر وساطة أطراف عربية



أو إسلامية أو مباشرة خلال سنوات الاحتلال السوفيتى لأفغانستان وما بعدها. إلا أن انتهاء الحرب الباردة وبدء الحديث عن اعتبار الإسلام العدو الرئيسى للنموذج الغربى ومصدر التهديد للحضارة الغربية ومساواته بالإرهاب، وما ارتبط بذلك من عدم حاجة الغرب -خصوصا الأمريكيين- للحركات الإسلامية فى المواجهة مع العدو الشيوعى المشترك، أدى إلى ردود فعل من جانب الحركات الإسلامية اتسمت بالحذر تجاه الغرب وانقلبت لاحقا -نتيجة تطور مواقف الغرب من تلك الحركات أحيانا ونتيجة مواقف غربية تجاه العرب والمسلمين وكل ما هو غير غربى أحيانا أخرى- إلى مواقف عدائية تجاه الغرب، مما جعلها تقترب فى بعض أبعاد هذه المواقف من مواقف الناصريين مع استمرار اختلاف الطرفين حول تقدير وتحليل طبيعة العداء مع الغرب ومدى الاختلاف أو الانسجام ما بين الأطراف المكونة للمعسكر الغربى، وأبعاد العلاقة بين الجانبين العربى الإسلامى والغربى.

وفى القضايا الداخلية، نجد أن إحدى القضايا التى يمكن أن يحدث حوار أو حتى تقارب بشأنها هى المسألة الاقتصادية الاجتماعية، فقد حرص الناصريون منذ السبعينات على إبداء اعتراضهم على ما اعتبروه «تصفية» للمنجزات الاشتراكية للحقبة الناصرية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، بدءًا بإدانة سياسة الانفتاح الاقتصادى كما طبقت منذ عام ١٩٧٤ وانتهاء بالتصدى- أو على الأقل محاولة الحد من -سياسة الخصخصة فى التسعينات والتركيز على الدعوة إلى إجراءات تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وللحد من الفوارق الطبقية ودور رئيسى للدولة فى الاقتصاد. وإذا كان الإسلاميون قد عرف عنهم طويلا الدعوة لحرية النشاط الاقتصادى مع تطبيق مبادئ إسلامية خاصة بتحريم الربا وغير ذلك، فإن السنوات الأخيرة شهدت إدراك بعض التيارات



الإسلامية المتزايد بأن الحرية الاقتصادية وحدها قد تؤدى إلى وقوع الاقتصاد والثروات فى أيد أجنبية غير عربية أو إسلامية، كما أنها قد تؤدى إلى إفقار لبعض القطاعات الاجتماعية والى تفاوت طبقى يقود إلى ممارسات تتسم بالترف والبذخ والسفه المناقض لتعاليم الدين لدى قطاع من طبقة شديدة الثراء من جهة وإلى حرمان ومعاناة شديدة لدى الطبقات الدنيا أو حتى الوسطى. وكان من نتيجة ذلك دعوة بعض تلك التيارات الإسلامية إلى أهمية دور الدولة فى الاقتصاد لتنظيمه وضمان تحقيق العدالة، وأيضا رفضهم القبول «بنصائح» المؤسسات التمويلية الدولية، خصوصا صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ويمهد ذلك التغيير -إلى حد ما- لفرص حوار -وربما تنسيق -إن لم يكن تطابقا- بين التيارين الناصرى والإسلامى.

وهناك ملاحظتان نختتم بهما هذا المقال. الأولى أن المسائل التى ذكرناها كأمثلة على إمكانات الحوار والتقارب بين التيارين الناصرى والإسلامى لا تصب بالضرورة فى خانة تقاربهما بهدف معارضة الحكومة فى مصر، بل على العكس، قد يقوى تقاربهما حول هذه المسائل مواقف الحكومة المصرية تجاه المسائل نفسها أو مسائل أخرى متصلة بها، فمواقف مصر الرسمية تقف بقوة فى صف مواقف الأطراف العربية فى مفاوضاتها مع إسرائيل، كما أنها ترفض سياسات المحاور فى المنطقة لحساب طرف خارجى أو آخر، وكذلك تقف بوجه أن تتحول العولمة إلى فرض نموذج واحد على بقية العالم، وقد لعبت دورًا مؤثرًا وفعالاً لرفع العقوبات المفروضة على ليبيا وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقى نتيجة العقوبات المفروضة عليه، وأخيرًا، تعى القيادة المصرية التوازن الشائك والحساس المطلوب تحقيقه بين التقدم والإصلاح الاقتصاديين من جهة والعدالة الاجتماعية والتخفيف عن كاهل الفئات



الاجتماعية الدنيا التى تواجه أعباء الحياة بشكل متزايد خلال المرحلة الراهنة التى من المفترض أنها مرحلة انتقالية من جهة أخرى.

أما الملاحظة الثانية، فهى أن الحديث عن حوار أو تعاون بين الإسلاميين والناصريين بشأن قضايا بعينها يضفى قدرًا من الواقعية، حيث إن محاولة تجاهل تحفظات وتوترات تراكمت تاريخيا أو الادعاء بنسيان أو تجاوز مرارات عميقة فى الأذهان والنفوس لا يفيد حتى على المستوى السياسى المرحلى، والأجدى هو البحث عن قضايا تكون المواقف بشأنها متقاربة، وهناك أرضية مشتركة موجودة أو يمكن تطويرها إزاء هذه القضايا. ومن هنا يكون الحديث عن الحوار والتنسيق قابلا للتحقق ليس فقط بين الإسلاميين والناصريين، بل بين العديد من التيارات الفكرية والسياسية على الساحتين المصرية والعربية.



الفصل السادس

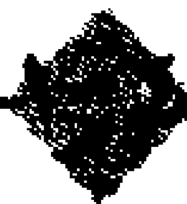


ثـورة ٢٣ يـوليـو
وقضيـة الوحـدة العربيـة

ثورة يوليو المصرية
وتجاربها الوحدوية العربية

في إطار الاحتفال بالعيد الخمسين لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، يبرز ضمن أهم الموضوعات التي يمكن تناولها بعد مرور هذه الفترة من الزمن بما يسمح بالتناول العلمي والتأصيل الموضوعي دون التخلي عن الالتزام الوطني والقومي مسألة التجارب الوحدوية العربية التي خاضتها الثورة المصرية عبر هذه الحقبة الممتدة.

وبداية نقول أن تأثير الثورة المصرية كان هائلاً على حركات التحرر الوطني في بقية البلدان العربية، فقيادة الثورة هي التي وقعت مع بريطانيا على اتفاق منح تقرير المصير للشعب السوداني حتى قبل توقيع معاهدة الجلاء البريطاني عن مصر، وهو اتفاق أفضى إلى حصول السودان على استقلاله الوطني في الأول من يناير ١٩٥٦. كما احتضنت مصر الثورة كافة قادة الحركات الوطنية في الوطن العربي مشرقه ومغربه وأنشأت إذاعة صوت العرب القائمة إلى يومنا هذا لتمثل همزة الوصل بين العرب في كل مكان وقدمت الدعم اللامحدود واللامشروط للشعوب العربية حتى تحقق استقلالها، وذلك انطلاقاً من قناعة يقينية راسخة بانتماء مصر العربي وارتباط مصير شعبها ببقية الشعوب العربية، وهي قناعة ظهرت بوضوح منذ صدور كتاب فلسفة الثورة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر في المرحلة الأولى من الثورة. وتعزز الدور العربي لمصر وما مثلته من مصدر إلهام لحركة التحرر العربي بإعلان تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وتعبئة الشعوب العربية



فى معركة المواجهة للتآمر الثلاثى الذى أعقب ذلك مما أدى إلى إفشال مخطط العدوان الثلاثى فى العام نفسه.

وقد بدأت تجارب الثورة الوحدوية العربية مبكراً، إلا أننا سنقتصر هنا على تلك المحاولة التى سعت إلى تحقيق وحدة اندماجية فيما بين مصر ودولة عربية أخرى دون التعرض لأشكال أخرى من السعى لإيجاد صيغة اتحادية أو تنسيق العمل العربى المشترك مثل الدعوة إلى مؤتمرات قمة عربية أو غير ذلك.

وغنى عن البيان، أن التجربة الأهم فى سياق العمل الوحدوى العربى كانت إقامة الجمهورية العربية المتحدة فى شكل وحدة اندماجية بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨، وفى صيف نفس العام انضمت المملكة اليمنية المتوكلية (اليمن الشمالية فى ذلك الوقت) إلى الجمهورية العربية المتحدة الوليدة فيما عرف باتحاد الدول العربية وهو جاء كرد فعل على توصل الأسرة الهاشمية الحاكمة فى كل من العراق والأردن حينذاك إلى اتفاق توحيدى بينهما سرعان ما ذهب أدراج الرياح بفعل الثورة العراقية فى يوليو ١٩٥٨، إلا أن اتحاد الدول العربية هذا عانى بدوره من مشكلات ناتجة عن مخاوف متزايدة لدى إمام اليمن من أطماع مصرية فى بلاده تحت شعار «القومية» و«الوحدة» العربية، ومن التوجهات التقدمية لقيادة الجمهورية العربية المتحدة، خاصة فى أعقاب التحول الاشتراكى فيها فى يوليو ١٩٦١.

ولا شك أن تجربة الجمهورية العربية المتحدة، والتى انتهت بقيام الانفصال فى الإقليم الشمالى (سوريا) فى سبتمبر ١٩٦١ على أيدى بعض القوات السورية مدعومة ببعض السياسيين الحزبيين هناك، قد تعرضت للتمحيص والتقييم بواسطة المحللين من مصر أو سوريا أو بقية



الدول العربية أو من خارجها أو من جانب سياسيين وعسكريين ومثقفين عاشوا تلك التجربة واقعاً حياً، مما لا يترك الفرصة للكثير لكى يقال فى هذا الشأن. وبالرغم من ذلك فمن الواجب التعرض لعدد من الملاحظات بخصوص تلك التجربة الأساسية فى حياة الثورة المصرية.

أما الملاحظة الأولى، فتتصل بالعلاقة بين الوحدة والديمقراطية. وبدون محاولة إسقاط شعارات الحاضر على واقع الماضى بظروفه المختلفة، فإنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن اشتراط القيادة المصرية ممثلة فى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قبل إتمام الوحدة إلغاء نظام التعددية الحزبية الذى كان قائماً فى سوريا -وبدون التقليل من مشروعية دوافع هذا الطلب فى حينه- قد أثر سلباً على مكانة صرح الوحدة واستمرارية وتواصل العلاقة بين الشعب العربى فى سوريا وقيادة الوحدة فى مصر. يضاف إلى ذلك أن تجربة التنظيم الشعبى السياسى الوحيد التى كانت قائمة فى مصر وقت الوحدة -ممثلة فى الاتحاد القومى- اقتصرت على البُعد التعبوى دون أن توفر طريقاً ذا اتجاهين بين القيادة والشعب، ودون أن تفرز كادراً وسيطاً قادر على ملء الفراغ بين المستويين القيادى والقاعدى، كما أنها افتقدت للون فكرى واضح ومحدد باستثناء البُعد القومى العربى والذى لم يكن مقصوراً عليها. كذلك فإن إلغاء التعددية الحزبية فى سوريا بشكل فورى لم يراع خصوصية ظروف المجتمع السورى حينذاك، وبالتالى لم يكن محل إجماع من كافة التيارات الفاعلة فى الحياة السياسية السورية مما دفع قوى فى يمين ويسار المشهد السياسى السورى إلى تبنى موقف العداء أو التحفظ أو اللامبالاة تجاه التجربة الوحدوية الوليدة. ونذكر هنا أن إعادة الرئيس عبد الناصر لطرح نفس الشرط خلال مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ كان أحد أسباب فشل هذه



المباحثات، خاصة بسبب إصرار حزبى البعث فى كل من سوريا والعراق على عدم تكرار تجربة حل البعث السورى إبان الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨.

أما ثانى الملاحظات، فهو ما يتصل بالطابع الفجائى لإنجاز الوحدة المصرية السورية فى وقت قياسى ومحدود للغاية لم يمكن من التدرج فى عملية توعية وتعريف بأهداف الوحدة وفوائدها على الشعبين ولا بعمليه تدرج فى تفعيل آليات مؤسسية لضمان ترسخ جذور هذه الوحدة فى الواقع المصرى والسورى قبل الإعلان عن ذلك رسمياً. وبدون إنكار الظروف التى دفعت للإسراع بهذه الوحدة حينذاك، وبدون التقليل مما يجمع العرب من قواسم مشتركة لا يتسع المجال هنا لحصرها، فإننا إذا نظرنا إلى التجربة الأوروبية فى الوحدة والتى بدأت قبل إعلان الجمهورية العربية المتحدة بعام واحد ومازالت تتقدم ببطء ولكن بثبات فى مراحل تدرجها من مرحلة إلى أخرى أعلى مرتبة – ومع الإقرار بأن المشترك بين الشعوب الأوروبية قد يكون أقل كثيراً من المشترك بين الشعوب العربية – نجد أن تهيئة الأرض وإيجاد التربة الصالحة والأجواء المواتية لعملية الوحدة أمر يحتاج إلى إرادة سياسية والتزام فعال يترجمهما نشاط دءوب ومتواصل لإقناع الشعوب بجدوى خطوات الوحدة بشكل عقلانى ومصلحى بنفس القدر الذى تتم به الدعوة إلى الوحدة على أسس معنوية مطلقة ومجردة، وذلك لضمان أن تصبح الوحدة فى نهاية المطاف قائمة على بنيان مؤسسى قوى وقناعات راسخة ومصالح وروابط لا تنفصم، وبحيث تأتى الوحدة فى نهاية المطاف تلبية لمطلب شعبى مُلح ومتواصل يرى فيها ما يحقق ذاته ومصلحته وما يستجيب مع دواعى هويته أيضاً. وربما كان هذا الدرس المستفاد من تجربة الوحدة المصرية السورية أحد العوامل التى دفعت



لاحقاً بالتدرج فى تجارب لاحقة سواء فى حياة الرئيس عبد الناصر عبر ميثاق طرابلس بين مصر وليبيا والسودان عام ١٩٦٩، أو خلال حياة الرئيس الراحل أنور السادات عبر تجربتى اتحاد الجمهوريات العربية مع سوريا وليبيا عام ١٩٧١، ثم تجربة التكامل المصرى السودانى والتى امتدت خلال الفترة الأولى من عهد الرئيس محمد حسنى مبارك، وركزت التجربتان على بُعد بناء المؤسسات وشبكة مترابطة من المصالح المشتركة وتأصيل ذلك عبر فترة زمنية ممتدة.

وثالث الملاحظات، ترتبط بالتوجه الأيديولوجى والاقتصادى والاجتماعى لدولة الوحدة، وما يتصل بذلك من مساحة العداء أو الخلاف مع قوى إقليمية ودولية أخرى، يضاف إليها قوى محلية. فالوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ لاقت هجوماً من اليسار العربى فى معظمه، والسورى على وجه الخصوص، خاصة بعد قيام ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨ والصدام اللاحق بين الزعيمين جمال عبد الناصر وعبدالكريم قاسم ثم التباعد بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق وحملة الهجوم على الشيوعيين فى مصر وسوريا بدءًا من ١٩٥٩، وقبل إصلاح هذه العلاقات سواءً إقليمياً مع العراق أو دولياً مع الاتحاد السوفيتى، دخلت الثورة المصرية وقيادة الجمهورية العربية المتحدة فى صراع مع البرجوازية السورية بسبب قوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١، كما كانت العلاقات مع السعودية قد بدأت فى الانتقال من مرحلة الود إلى الحذر ثم لاحقاً المواجهة والعداء، وتوترت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أسباب سواء للتوجه الاشتراكى للثورة المصرية أو التصعيد بين مصر وإسرائيل، وكانت العلاقات مع الأردن تمر بأزمة منذ سنوات. وبالتالى، كانت العداوات بين القيادة الوحدوية وبين قوى عديدة داخل الجمهورية العربية المتحدة -بمن فيهم



الشيوعيون والمتأثرون بالتأميم والمتحسرون على غياب الديمقراطية وبعض فئات الإسلاميين والمتبرمون فى سوريا مما اعتبروه هيمنة مصرية على مقدرات بلادهم- وكذلك تزايد التربص بالجمهورية العربية المتحدة من أطراف إقليمية ودولية متعددة، وهى كلها أمور ساهمت فى تسهيل حدوث الانفصال أو على الأقل عدم القدرة على مواجهته مبكراً.

ورابع هذه الملاحظات، هو المتصل بوجود إحساس لدى قطاعات من الشعب السورى بأن ما حدث لم يكن وحدة بين طرفين متكافئين بقدر ما كان سيطرة الطرف المصرى على السورى، وكان دليلهم على ذلك هو تركز السلطة الحقيقة ومركز اتخاذ القرار فى يد المصريين، سواء على مستوى الرئاسة أو الحكومة المركزية أو داخل كل وزارة أو فى الجيش، وزاد هذا الإحساس بتعاظم السلطات الممنوحة للمشير الراحل عبدالحكيم عامر فى سوريا والنظر إليه باعتباره «الحاكم بأمره» هناك، وذلك كله دون مشاركة مؤثرة وفاعلة من الجانب السورى فى إدارة شئون الجمهورية الموحدة، أو حتى إدارة شئون الإقليم الشمالى (سوريا). وأياً كانت درجة مصداقية هذا الإحساس فقد تزايد واكتسب شعبية بمرور الوقت وجعل البعض يتحدث عن استعمار إقليمى لمصر فى سوريا، وكانت دلائله دافعاً لتوسيع الهوة بين قطاعات من الشعب السورى والجمهورية العربية المتحدة، وذلك بالرغم من كل الكاريزمية التى كان يتمتع بها الرئيس عبد الناصر فى سوريا.

وخامس هذه الملاحظات وأخرها، هى تلك المتعلقة بعدم فرض الوحدة بقوة السلاح، وهنا كان الدرس الذى أعطاه الرئيس عبد الناصر وبقى معنا حتى اليوم، وهو أنه لا جدوى من وحدة تفرض بالقوة، فالوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا جاءت بناء على طلب من قطاعات من العسكريين والسياسيين وبدعم واسع من الشعب السورى،



وبالتالى حين حدث الانفصال رفض الرئيس عبد الناصر استخدام القوة فى مواجهة الانفصاليين، سواء عبر استخدام قوات سورية كانت مازالت موالية له وللجمهورية العربية المتحدة أو عبر نقل قوات مصرية لهذه الغاية، حيث اعتبر الرئيس عبد الناصر -وعن حق- أن مهمة التصدى للانفصال والدفاع عن الوحدة هى مهمة الشعبين فى مصر وسوريا، وبعد أقل من عام ونصف على حدوث الانفصال أثبت الشعب السورى صدق رهان القيادة المصرية حيث اسقط حكم الانفصال وجاء بحكومة وحدوية شرعت فى بدء مباحثات وحدة ثلاثية مع مصر عبد الناصر والعراق بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم ومجىء عبد السلام عارف إلى السلطة.

وأخيراً، فإن ما سبق لا يعنى التقليل من قيمة تجربة الجمهورية العربية المتحدة وشأنها، ولا التشكيك فى جدوى العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية كهدف استراتيجى، ولكنه محاولة لاستقراء الماضى بعين ثاقبة متعمقة تحلل الوقائع وترى ما وراء الظاهر من منطلق ملتزم بالانتماء العربى لمصر وساع إلى الاستفادة من تجارب الماضى لتعظيم فرص التعاون والتنسيق والتضامن العربى حاضراً ومستقبلاً بما يحقق المصالح المشتركة للعرب وبما يتجاوب مع واقعهم واحتياجاتهم ويتفق مع ما يجمعهم من مشتركات كثيرة من تاريخ وجغرافيا ولغة وثقافة ونضال ومصير وغيرها.



الوحــــدة.. والحـــاجــة إليهـــا

يستقبل الشعب العربى بأسره يوم ٢٢ فبراير من كل عام ذكرى عزيزة على قلب كل عربية وعربى، خاصة فى مصر وسوريا، ألا وهى الاحتفال بذكرى قيام أول وحدة اندماجية بين قطرين عربيين فى التاريخ المعاصر. ولا ننوى هنا التعرض لظروف هذه الوحدة ومسارها وأسباب وقوع الانفصال، وهو الأمر الذى تناوله العديد من الكتاب والباحثين. إلا أن ما يهمنا هنا هو استحضار تجارب الماضى ودروسه لتحسين قدرتنا على التعامل مع ما نواجهه من تحديات.

فمنذ ٢٢ فبراير ١٩٥٨ حتى اليوم جرت فى النهر مياه كثيرة، حسب قول فلاسفة اليونان القدامى، وحدثت تطورات دولية وإقليمية غيرت من أشكال الوحدة ولكنها فى ذات الوقت جذبت الاهتمام إلى ضرورة التجمع والتكامل الإقليميين بديلا عن الانقسام والتفتت وسبيلا وحيدًا للأخذ بأسباب القوة والقدرة على التأثير فى الأوضاع المحيطة، وذلك كما أظهرت بوضوح تجربة الوحدة الأوروبية التى تزامن بدؤها مع الوحدة المصرية/ السورية تقريبا، ولكنها تبنت منهجا تدريجيا لا يحاول القفز فوق المراحل أو تجاهل التباين فيما بين الأقطار المكونة لهذه التجربة الوحدوية.

ولا شك أن الوعى العربى بضرورة الوحدة مازال قائما ولكنه – بدوره – مر بمراحل تطور وتأقلم مع تحولات البيئتين الإقليمية والدولية، فقد ظهرت صيغ التعاون دون الإقليمى واستمرت اثنتان منها هما مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى، بالإضافة إلى



تبلور صيغ مستجدة فى ضوء ظروف وأحداث بعينها مثل حالة دول إعلان دمشق عقب حرب الخليج الثانية عامى ١٩٩٠/١٩٩١، أو تركيز التعاون والتنسيق العربى فى قطاع بعينه مثل منطقة التجارة العربية الحرة التى تم الاتفاق عليها خلال مؤتمر القمة العربى الذى استضافته القاهرة فى يونيو ١٩٩٦، ودخلت حيز النفاذ بالرغم من عدم شمولها كافة البلدان العربية. وتأتى أهمية هذا الإنجاز فى ضوء عاملين هامين: الأول أنها عكست صدق الإرادة السياسية لدى القيادة العربية فى اتجاه التكامل والاندماج، والثانى هو الأخذ فى الاعتبار مستجدات مهمة يجب أخذها فى الاعتبار إذا أردنا ترجمة هدف الوحدة إلى خطوات عملية ملموسة ونعنى هنا تصاعد دور القطاع الخاص فى مختلف الدول العربية.

والى جانب هذه الصيغ الجديدة استمر العمل بالصيغ التقليدية، ونقصد تحديدًا كلا من الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة من جهة ومؤتمرات القمة العربية من جهة أخرى، بالرغم مما مرت وتمر به هاتان الصيغتان من أزمات، كان من أبرزها عدم انعقاد أى قمة عربية بين قمة بغداد عام ١٩٩٠ وقمة القاهرة عام ١٩٩٦.

ولقد عكست كلمات الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى خلال القمة العربية الإفريقية المصغرة التى استضافتها ليبيا حول مراجعة القيادة الليبية لتصوراتها السابقة حول الوحدة الاندماجية الفورية وتبنى أشكال تدريجية للتعاون وصولاً إلى هدف الوحدة من قبل أكثر القيادات العربية حماساً للوحدة بدروس وتجارب الماضى.

وعلى الجانب الآخر، فإن تطورين لهما طابع موضوعى أثرا أيضاً فى ضرورة إعادة النظر بشكل مرن فى صور تحقيق الوحدة العربية والعلاقة



بين الهوية العربية وغيرها من الهويات سواء الأعم منها أو الأخص.

كان التطور الأول هو تعميق جذور القطرية في البلدان العربية على المستويين العاطفي والمؤسسي واكتسابها قدراً متزايداً من الشعبية وبالتالي المشروعية بحيث بات من الصعوبة بمكان السعي لتجاوزها مباشرة إلى حالة الوحدة الاندماجية التي تعني - ضمن نتائج أخرى - تخلي الدول طواعية عن كيانها وذاتها وذوبان سيادتها في إطار أعم.

وقد ساهم أيضاً في تقوية النزعة القطرية عوامل أخرى نذكر منها أزمة وحرب الخليج الثانية عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والتطورات اللاحقة لهما، والتفاوت في الثروة فيما بين الدول العربية، خاصة منذ ارتفاع أسعار النفط ومنتجاته بدءًا من أكتوبر ١٩٧٣.

أما التطور الثاني في السياق نفسه فهو ما واجهه ويواجهه المشروع القومي العربي من منافسة من قبل مشروعات أعم منه في نطاقها الجغرافي، نذكر منها المشروع الإسلامي، والمشروع المتوسطي، والمشروع الشرق أوسطي، وهي مشاريع تتفاوت في درجة تباينها - وأحياناً تناقضها - مع المشروع العربي وتفاوتها معه من حيث القوة والوزن والتأثير والشرعية والشعبية.

إن الظرف الاستثنائي الذي تمر به الأمة العربية اليوم - وهو ما يجسده غياب فاعلية وتأثير التحرك العربي الموحد بغرض إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع مع إسرائيل والمخاطر التي تهدد استقلال العراق ووحدته وسلامة أراضيه - يؤكد من جديد أن قدرة العرب على مواجهة التحديات الخارجية التي تقف في طريق تحررهم ونهضتهم وتقدمهم مرهون بإنجازهم مراحل متقدمة من التضامن والتعاون والتنسيق على مستوى الفعل والممارسة وليس مجرد مستوى الخطاب السياسي.



وبالرغم من أن معطيات الواقع السياسى العربى لا تبدو دائما فى عمومها مشجعة بخصوص تحقيق هدف الوحدة فى ظل التحديات الخارجية والاختلالات الإقليمية أحياناً النزاعات الداخلية، فإن الحديث عن الوحدة لا يعد ترفاً فكريا أو غوصاً فى الخيال أو درباً من دروب المستحيل.

إن اعتبارات التاريخ والثقافة واللغة والمصالح والمصير المشتركين ليست من قبيل إطلاق العبارات الإنشائية الفارغة من أى مضمون، بل هى تعبير حى عن واقع يومى محسوس على امتداد الوطن العربى سواء من قبل الجماهير أو النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن التحرك باتجاه تعظيم درجة التشاور والتنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية يقتضى الجمع بين الواقعية ووضوح الرؤية والالتزام المبدئى حتى تنتقل الأمة العربية من موقع رد الفعل إلى أخذ زمام المبادرة واستعادة القدرة على الفعل، وهو ما قامت به قمة بيروت العربية الأخيرة استمرارا لما حققته قمتا القاهرة الأولى والثانية منذ عام ١٩٩٦.

وقد اثبت الوضع الراهن فى فلسطين بما لا يدع مجالاً للشك إمكانية بلورة مواقف عربية متجانسة تمثلت فى الإجماع العربى على إطلاق مبادرة السلام العربية فى قمة بيروت والتحرك الجماعى العربى لحشد التأييد الدولى لها وضمان ترجمتها إلى عمل بناء ومستمر.



حلـم الوحـدة الـذى لـم يتبـدد

شهد شهر سبتمبر الماضى الذكرى الأربعين لحدوث حركة الانفصال فى سورية عن الجمهورية العربية المتحدة التى جمعتها مع مصر لفترة امتدت من فبراير ١٩٥٨ إلى سبتمبر ١٩٦١.

وإذا كان الحديث فى مثل هذه المناسبة قد يجر عادة إلى الخوض فى ظروف تجربة الوحدة المصرية/ السورية وأسباب نجاح الانفصال فى ظل التركيز على خصوصية هذه الحالة، فإننا ننوى هنا تناول تساؤل أكثر عمومية وشمولية: هل يمكن القول -بعد مرور ٤٠ عاماً على الانفصال- أن الحديث عن تحقيق هدف الوحدة العربية اليوم تجاوز حدود الخيال ذاته وبات درباً من دروب المستحيل فى ضوء الوضع الراهن للوطن العربى ويعد كل التجارب التى خاضها فى مجال محاولات تحقيق الوحدة فى السابق؟

ورغم كافة سلبيات تجربة الوحدة المصرية/ السورية وكل المآخذ التى أثارها البعض بشأنها، وإذا استبعدنا الحالة اليمنية التى شهدت وحدة اندماجية بين شعبى الشمال والجنوب فى اليمن -وهما فى الأصل التاريخى شعب واحد -منذ مايو ١٩٩٠، تبقى تجربة الجمهورية العربية المتحدة هى الأكثر نجاحاً واندماجية فيما بين الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن جامعة الدول العربية -التى تزامن إنشاؤها مع نهاية هذه الحرب أيضاً- قد أنشئت أصلاً بهدف تحقيق التنسيق وتعميق التعاون والتضامن فيما بين بلدان عربية مستقلة وليس كخطوة تجاه وحدة عربية اندماجية شاملة، بل إن

البعض يذهب إلى حد القول بأن إنشاء الجامعة وتطور دورها قد أعاق من الناحية الفعلية أى جهد حقيقى - فردى أو جماعى، رسمى أو شعبى- هدف إلى تحقيق الوحدة الاندماجية العربية. وقد مرت الغالبية الساحقة من الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ بأشكال مختلفة من محاولة إقامة الوحدة مع دولة عربية أخرى أو أكثر. وتراوحت تلك المحاولات بين وحدات اندماجية ثنائية كانت الجماهيرية الليبية القاسم المشترك فى الكثير منها بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ بها، وشملتها مع كل من مصر وتونس والسودان وغيرها، وأخرى ثلاثية مثل تلك التى شملت مصر والعراق وسورية بعد سقوط حكم الانفصال بها عام١٩٦٣، ومحاولات اتحادية مثل تلك الخاصة باتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسورية، واتحاد الدول العربية بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة قبل قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ باليمن، والاتحاد الهاشمى بين الأردن والعراق قبيل قيام الثورة العراقية فى يوليو ١٩٥٨، كما اتخذت محاولات الوحدة أشكالاً متميزة بذاتها مثل تجربة التكامل المصرى/ السودانى فى نهاية السبعينات وحتى قيام انتفاضة ١٩٨٥ بالسودان، وأخيراً نذكر أن التجربة الأكثر رواجاً فى الوطن العربى منذ مطلع الثمانينات كان اللجوء إلى إقامة تجمعات تعاون شبه إقليمية بدأت بمجلس التعاون الخليجى الذى جمع دول الخليج الست فى أعقاب ثورة ١٩٧٩ فى إيران واندلاع الحرب العراقية/ الإيرانية، وتلاها على نفس النسق اتحاد دول المغرب العربى الذى جمع دول الإقليم، ثم مجلس التعاون العربى الذى وإن مثل تجمعاً شبه إقليمى أيضاً فإنه اختلف عن التجربتين الأخريين فى أن أعضاءه الأربعة: مصر والعراق واليمن والأردن لم يشكلوا منطقة جغرافية متكاملة ولم تتصف حكومات الدول الأعضاء به بالتجانس من حيث تركيبتها.

وإذا كانت بعض هذه التجارب قد شملت -أو على أقل تقدير ادعت شمولها- الجوانب السياسية والاقتصادية والتشريعية والتعليمية وغيرها، فإن هناك محاولات أخرى جرت واتفاقات وقعت بهدف تحقيق التكامل أو الانسجام أو التوحيد فى مجال بعينه، سواء داخل إطار جامعة الدول العربية أو خارجه، وسواء شملت كافة البلدان العربية أو أغلبها أو عدد محدود منها. وكان من أبرز تلك الاتفاقيات تلك المتعلقة بالوحدة الاقتصادية العربية الموقعة عام ١٩٦٤ والتى لم يصل عدد الدول العربية المنضمة إليها ما يكمل أصابع اليدين ولم ترق إنجازاتها إلى أى مستوى يعتد به عبر العقود الثلاثة الماضية. وفى المجال الاقتصادى أيضاً تندرج اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة التى تم الاتفاق عليها خلال قمة القاهرة العربية فى يونيو ١٩٩٦ وستجيب الأيام المقبلة على تشكك البعض إزاء فرص نجاحها.

نستطيع إذن القول أن البلدان العربية تحركت من التجارب الوحدوية الثنائية والثلاثية إلى التجمعات شبه الإقليمية أو أشكال أقل للتنسيق السياسى والاقتصادى -وأحياناً الأمنى- كما هو الحال مع إعلان دمشق الذى يضم دول مجلس التعاون الخليجى الست بالإضافة إلى مصر وسورية، وقد ارتبط هذا التحول- برأينا -بعدد من المتغيرات على الساحتين العربية والإقليمية مثل: تولد قناعة مشتركة على مستوى القيادات أو التيار العام للمثقفين أو الشعوب العربية بأن القطرية على المستويين العاطفى والمؤسسى قد تعمقت جذورها واكتسبت قدراً متزايداً من الشعبية وبالتالى المشروعية بحيث بات من الصعوبة بمكان السعى لتجاوزها مباشرة إلى حالة الوحدة الاندماجية التى تعنى -ضمن نتائج أخرى- تخلى الدول طواعية عن كيانها وذاتها وذوبان سيادتها فى إطار هوية أعم. وكان المتغير الثانى هو الأزمة التى مرت بها جامعة



الدول العربية -مع الأخذ فى الاعتبار تحفظ البعض أصلاً على الجامعة باعتبارها عائقاً أمام الوحدة العربية من جهة واختلاف البعض الآخر عما إذا كانت هذه الأزمة قد بدأت منذ نشأة الجامعة عام ١٩٤٥ أم مع سياسة المحاور العربية فى نهاية عقد الخمسينات وطوال معظم سنوات الستينات، أم ارتبطت بنقل الجامعة من القاهرة عقب توقيع مصر اتفاقيات كامب دافيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨، أم أخيراً نتجت عن أزمة وحرب الخليج الثانية عامى ١٩٩٠/١٩٩١، وأيا كان توقيت بدء الأزمة، فهناك شبه إجماع على محدودية فاعلية -ولدى البعض انعدامها- الجامعة كساحة للعمل العربى المشتركة.

وتوجد إلى جانب هذين المتغيرين متغيرات أخرى، نذكر منها تحديداً أحداث صيف ١٩٩٠ فى الخليج فهى لم تؤد فقط إلى زيادة القطرية رسوخاً، وإلى تعميق أزمة جامعة الدول العربية، بل إلى ما هو أبعد أثراً وأخطر نتيجة، ونقصد هنا الشرخ الذى حدث هذه المرة على المستوى الشعبى وليس مجرد الرسمى كما فى حالات سابقة لدى شعب - بل شعوب- عربية صدمها واقع أن التهديد لأمنها وسلامتها واستقرارها لم يجيء من أعداء الأمة العربية بل أتى من جار عربى شقيق وترتب على ذلك إحساس بالنفور لدى قطاع من الشعب العربى تجاه مفاهيم مثل «الانتماء القومى» و«الأخوة العربية» فما بالكم بالدعوة إلى الوحدة العربية. أما المتغير الرابع فيتمثل من وجهة نظرنا فى حالة التفاوت الصارخ فى الثروة خاصة منذ ارتفاع أسعار النفط الذى بدأ مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانقسام البلدان العربية إلى بلدان غنية وأخرى فقيرة. وقد أدت هذه الحالة إلى إحساس مواطنى البلدان العربية الثرية بأن حديث البلدان العربية الفقيرة عن الوحدة هو بدافع الرغبة فى الاستحواذ على ثروات بلادهم -أو على الأقل مشاركتهم فيها- وليس لأى أهداف قومية

مثالية، ويتمثل المتغير الخامس والأخير فى تناولنا هنا فى تصاعد المد السياسى الإسلامى، خاصة فى أعقاب الهزيمة العربية أمام إسرائيل عام ١٩٦٧، وطرحه بديلاً للوحدة العربية متمثلاً فى الوحدة والخلافة الإسلاميتين ذات الجذور التاريخية فى ذاكرة الأمة حتى عشرينات هذا القرن وتشكيك البعض فى مدى أصالة الفكرة القومية العربية ذاتها وفى دور أطراف أجنبية وقوى كبرى فى الترويج لها، بل وفى الدفع تجاه إنشاء جامعة الدول العربية. ورغم سعى بعض المفكرين القوميين والإسلاميين بالدول العربية إلى صياغات تزيل التناقض بين العروبة والإسلام بل وتحاول إدماجهما فى كل متكامل، فإن التيار العام للحركات الإسلامية استمر فى تبنى مواقف معادية للدعوة القومية العربية ولهدف الوحدة على أساسها.

وإذا كنا قد عرضنا هنا فى عجالة وإيجاز لخمسة متغيرات أثرت سلباً على دعوة الوحدة العربية -بل على مجرد العمل العربى المشترك- وأدت إلى تراجعها وإلى تحولها- خاصة منذ وقوع الانفصال فى سورية ونهاية الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر -١٩٦١ تدريجياً من واقع ملموس وهدف قابل للتحقيق إلى حلم بعيد المنال وخيال يكاد يستحيل تصور ترجمته إلى حقيقة حية، فإن هذا لا يعنى إنكار أو التقليل من وزن متغيرات وعوامل أخرى كان لها نفس الأثر وفى مقدمتها أحياناً أدوار ومواقف النخب السياسية العربية، وأحياناً أخرى أطماع الزعامة والقيادة، وتدخل أطراف خارجية -إقليمية ودولية- تتناقض مصالحها مع وجود أى درجة من درجات التضامن العربى، وغيرها مما لا يتسع له المقام هنا، ومما يستوجب استيعابه وإدراك أبعاده وكيفية معالجته والتعرف على سبيل التعامل معه أن كان لحلم الوحدة أن يعود يوماً إلى الحياة من جديد.

بالرغم من الانفصال
بقى الرهان على مصر وسوريا

مر فى سبتمبر الماضى الذكرى الأربعين لوقوع الانفصال فى سوريا بعد وحدة مع مصر لم تكمل عامها الرابع.

وقد تعرض باحثون لتجربة الوحدة وملابسات وأسباب الانفصال وهو ما لا ننوى التعرض له وما يعنينا هنا هو نمط تطور العلاقات المصرية السورية منذ الانفصال وحتى الآن وارتباطه بالتغييرات فى المنطقة وماهية الاستنتاج الذى يمكن أن نخلص إليه من بحث هذا الارتباط.

وقد مرت العلاقات المصرية السورية منذ الانفصال وحتى الوقت الراهن بمنحنيات صعود وهبوط لا تخضع جميعاً بالضرورة لمعايير محددة أو قابلة للبحث والدراسة. وبالرغم من ذلك يمكننا القول أنه منذ سقوط حكم الانفصال فى مارس ١٩٦٣ وحتى تولى الرئيس حافظ الأسد الحكم فى نوفمبر ١٩٧٠، اتسمت العلاقات بين القيادتين السياسيتين فى القاهرة ودمشق بالتحرك فى اتجاه بندولى بين نقيضين: الدعوة للوحدة بل والتباحث حولها والتوصل إلى معاهدة دفاع مشترك من جهة وتبادل الاتهامات خاصة فيما يتصل بالمواجهة مع إسرائيل والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أيضاً بشأن طبيعة النظام السياسى وتوجهاته الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وذلك من منطلق تصور كل من القيادتين تحملها مسئولية قومية إزاء مجمل الوطن العربى سواء ما يتعلق باتساع شعبية الرئيس الراحل



جمال عبد الناصر عربياً أو ما ينبع من توهج البعد القومى فى أيديولوجية حزب البعث الحاكم فى سوريا.

وفى ظل هذا النمط من العلاقات المصرية/ السورية كانت الخريطة السياسية للمنطقة تتسم بشبكة معقدة من التحالفات والعداءات العربية- العربية لأسباب عديدة رغم ما بدا من وحدة الخطاب السياسى العربى إزاء عدد من التهديدات الخارجية خاصة من جانب إسرائيل بما فى ذلك تحالف أطراف عربية مع أخرى خارجية ضد أطراف عربية أخرى، ولا شك أن الحدث الأهم فى تحرك العلاقات المصرية السورية بين نقيضين بشكل متغير وسريع وفجائى كان هو الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ والتى اعتبرت هزيمة للقيادتين السياسيتين فى الدولتين وكانت آخر حلقات هذا المردود السلبى للخلاف المصرى السورى على الوضع العربى العام، هى غياب الموقف العربى الموحد، أو حتى توزيع الأدوار المنسق إزاء مبادرة روجرز الأمريكية عام ١٩٧٠ وإزاء المواجهات العسكرية الأردنية الفلسطينية فى الأردن عامى ١٩٦٩ و١٩٧٠.

وعلى الجانب الآخر شهدت الفترة ما بين نهاية ١٩٧٠ والمرحلة التالية مباشرة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ اتجاهاً تصاعدياً أحادى الجانب نحو تحسن ثم توثيق العلاقات بين القيادتين وصولاً إلى حالة من التضامن والتنسيق شاركت فيها أيضا القيادة السعودية أدت إلى تبلور تصور مشترك تجاه ضرورة المواجهة العسكرية العربية مع إسرائيل.

وقد مكن هذا التنسيق مع تجاهل نقاط الخلاف الأخرى من نجاح العرب فى خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وما لبث أن تلا ذلك اختلاف الرؤية بشكل تدريجى حول سبل تطوير واستثمار نتائج حرب أكتوبر والتحرك تجاه تسوية سياسية للصراع



العربى الإسرائيلى، وقد أخذ هذا الخلاف أشكالا متعددة وتراوح بين السرية والعلانية والتلميح حتى توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ والدخول السورى إلى لبنان لاحقاً، رغم الوساطة السعودية التى ما لبثت أن تبخرت نتائجها سريعا. ومنذ ذلك التاريخ تحركت العلاقة بين القيادتين باتجاه بدء العد التنازلى للمواجهة بينهما وهو اتجاه توجته زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس فى ١٩ و٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ التى بدأت مرحلة طويلة نسبيا من القطيعة بل والعداء بين الطرفين تركز على الموقف من إسرائيل ومنهج التسوية معها، ولكنه امتد فى فترات متعددة ليشمل قضايا أخرى مثل الارتباطات الإقليمية والدولية لكل طرف وأحياناً الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه القيادة أو تلك وقد حدثت هذه النقلة فى العلاقة رغم انه على المستوى الأيديولوجى البحت كانت الخلافات مقتصرة على الوسائل والأساليب والتكتيك أكثر منها شاملة للأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة. وقد انعكس هذا التدهور فى العلاقة بشكل غير مسبوق على الحالة العربية: فمن تجدد سياسة المحاور وتعزيز القطرية على حساب القومية والتجمعات المشتركة إلى تناقض المواقف المختلفة إزاء الحرب العراقية الإيرانية التى اندلعت فى سبتمبر ١٩٨٠ ومرورًا بحالة العجز العربى العام إزاء الغزو الإسرائيلى للبنان ودخول بيروت وارتكاب مذابح صبرًا وشاتيلا عام ١٩٨٢، وانتهاء بغياب تحرك عربى مؤثر وفعال لفرض تسوية للصراع مع إسرائيل بشكل شامل ودائم وعادل.

وإذا كانت القيادة المصرية قد رفعت خلال تلك الفترة شعار «لا حرب بدون مصر» ونجحت فى فرضه على أرض الواقع، فقد أثبتت القيادة السورية أيضا صحة الشعار الذى تبنته «لا سلام بدون سوريا»، وهو

شعار رفعته مصر نفسها لاحقاً بعد عودة العلاقات المصرية السورية فى نهاية الثمانينات. وخلال مرحلة القطيعة مضت القيادة المصرية فى طريق التسوية: اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وما ترتب على ذلك من نتائج وفى نفس الوقت كانت القيادة السورية تسعى لبناء توازن استراتيجى قدرت انه شرط لأى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى، ومضت تحاول تجميع تحالفات مع أطراف عربية وغير عربية.

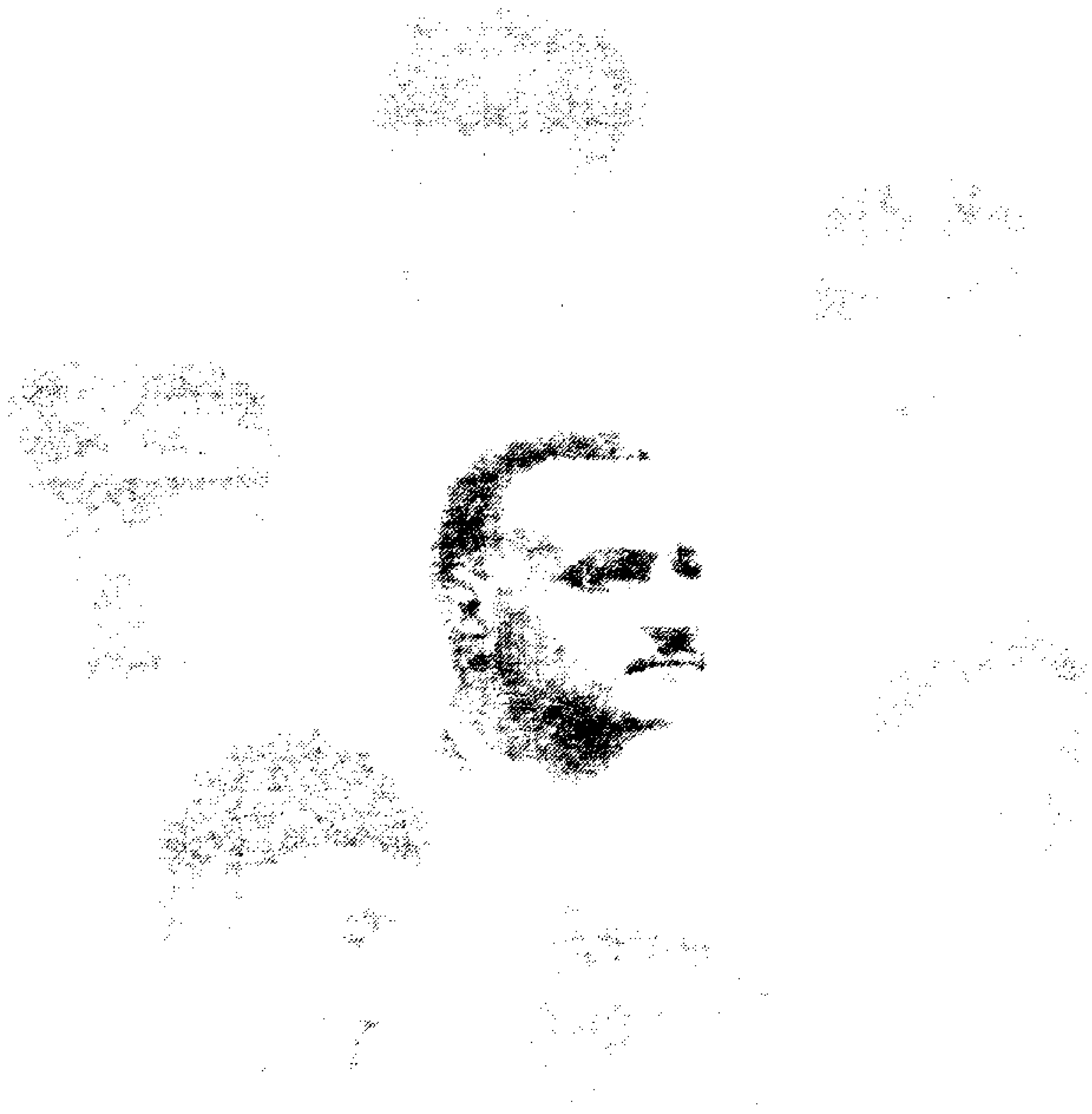
وفى المرحلة التالية التى تمتد حتى الآن عادت العلاقات بين مصر وسوريا وتطورت باتجاه التنسيق المستمر سواء حول تسوية الصراع العربى الإسرائيلى أو قضايا إقليمية أخرى. ومرة أخرى يتجسد المدلول الإيجابى لهذه العلاقات على الوضع العربى والإقليمى بدءًا بالموقف المصرى السورى المشترك إبان حرب الخليج الثانية ثم التنسيق والتشاور المستمرين إزاء عملية السلام والوضع المتوتر حاليا فى المنطقة وكانت آخر مظاهره زيارة الرئيس مبارك يوم ٣ سبتمبر الجارى لدمشق للتباحث والتنسيق.

ويهمنا هنا أن نذكر بشكل خاص التنسيق المصرى/ السورى بمشاركة سعودية فاعلة فى إنجاح القمة العربية التى عقدت بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦، والموقف المشترك لمصر وسوريا إزاء التأكيد على وحدة وسيادة العراق وسلامته الإقليمية وضرورة رفع المعاناة عن الشعب العراقى، رغم وجود خلافات بين كل من الدولتين والقيادة العراقية. ولا شك فى أن تميز العلاقة السورية الإيرانية من جهة والعلاقة المصرية التركية من جهة أخرى لا يخدم فقط الطرفين المصرى والسورى بل يتم توظيفه للتأكيد على حماية المصالح العربية العليا ويساعد على حل الخلافات العربية مع الطرفين التركى والإيرانى. وقد ظهر ذلك جليا

فى وساطة الرئيس مبارك الناجحة منذ أكثر من عامين لنزع فتيل الحرب بين سوريا وتركيا وهى حرب كان يروج لها أطراف أخرى ذات مصلحة فى إضعاف العلاقات العربية التركية وتفتيت القوة العربية.

ومما سبق ودون حاجة للخوض فى أعماق التاريخ للبحث فى المواجهة مع الصليبيين ثم التتار على سبيل المثال نجد أن الفترة منذ وقوع الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٦١ وحتى الآن تعكس صدق القول بأن قدرة الأمة على مواجهة التحديات التاريخية التى تقف فى طريق تحررها ونهضتها ووحدتها ترتبط بحالة العلاقات المصرية السورية صعوداً وهبوطاً، كما أن هذا الأمر يصدق أيضاً على المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بنفس القدر الذى يصدق به على المجالات السياسية والاستراتيجية والأمنية.

الفصل السابع



ثــورة ٢٣ يــوليــو والعــالــم

مقدمة هذا الفصل

ثورة ٢٣ يوليو وإعادة رسم خريطة العالم

يعتبر الاحتفال بعيد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كل عام فرصة لاستحضار الماضى بغرض التذكير بإنجازاته والاستفادة من دروس إخفاقاته فى إطار مواجهة تحديات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل والاستعداد له. وتتحول هذه الفرصة إلى مسئولية تجاه الأجيال الجديدة التى جاءت إلى الحياة عقب رحيل قائد ثورة ٢٣ يوليو فى عام ١٩٧٠. وأذكر فى هذا المقام أن زميلة تعمل ضمن طاقم التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ذكرت لى مؤخراً أنها فوجئت بأن عدداً من طلاب السنة الأولى بالكلية لا يعرفون من هو جمال عبد الناصر؛ وبالطبع لا يطمح هذا المقال بأى حال من الأحوال إلى سرد شريط أحداث الثورة كاملاً أو ناقصاً، إلا أنه يركز على طائفة معينة من هذه الأحداث فى فترة زمنية محددة لعبت دوراً سياسياً وتاريخياً مهماً فى صياغة نظام عالمى جديد وفى رسم خريطة جديدة – على الصعيد الجيو–استراتيجى– للعالم حينذاك.

وإذا كان الباحثون والمحللون قد أدمنوا الحديث عن بزوغ شمس نظام –أو لا نظام– عالمى جديد منذ منتصف الثمانينات، فإنه من الأجدى لنا أن نتذكر أن مصر الثورة قد ساهمت فعلياً وبدور رئيسى فى صياغة نظام عالمى جديد منذ منتصف الخمسينات وصولاً إلى مطلع الستينات.

وإذا أردنا الانتقال من الإجمال إلى التفصيل، نقول أن سلسلة الخطوات التى اتخذتها قيادة الثورة منذ حسم الصراع السياسى الداخلى

بحلول نهاية عام ١٩٥٤ قد تطورت بشكل تدريجى من مجرد قرارات وأحداث متفرقة إلى نسق متكامل من السلوك فى السياسة الخارجية إقليمياً ودولياً سعى لتأصيل الاستقلال الوطنى والتضامن العربى وعدم الانحياز وترجمتها بشكل فعال وحى فى صورة توجهات وممارسات. إن هذه الأحداث التى بدأت بكسر احتكار الغرب لتوريد السلاح للمنطقة عبر صفقة الأسلحة التشيكية وبتبلور دور مصر القيادى على الساحة الأفرو/آسيوية عبر مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ قد تواصلت بخطى متسارعة فى السنوات القليلة التالية. فقد تلى ذلك القرار التاريخى بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ والنجاح فى التعامل مع تداعياته انتهاء بالتصدى للعدوان الثلاثى وهو ما عجل بنهاية الإمبراطوريتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية وأكد حق الشعوب فى السيطرة على ثرواتها الطبيعية خاصة فى ضوء قرارات التمصير التالية. ولم تتوقف المسيرة عند هذا الحدث بل انبعث المد القومى العربى متفاعلاً مع صمود مصر وشعبها للعدوان الثلاثى وصولاً إلى الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ ودعم حركة التحرر العربى ممثلة فى ثورات العراق والجزائر واليمن وإجهاض مشروعى حلف بغداد وتوسيع الحلف المركزى من قبل قيادة الثورة المصرية. وامتدت تأثيرات أحداث عام ١٩٥٦ إلى بقية أنحاء بلدان الجنوب: العالم الثالث، حيث أصبحت تلك الأحداث نموذجاً احتذت به واستلهمته حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى نضالها حتى حققت الاستقلال. وقد سمحت هذه التطورات لاحقة بتأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ بزعامة مصر والهند ويوغوسلافيا وبإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣.

ومن السهل على المرء اليوم أن يحكم على تلك الأحداث والقرارات

بمعايير العالم الذى نعيشه الآن. إلا أن الإنصاف والموضوعية يقتضيان أن يكون الحكم طبقاً للواقع الذى كان سائداً حينذاك وفى ضوء طبيعة النظام الدولى وتوازنات القوى الموجودة. ففى ظل كل ذلك أدخلت السياسة الخارجية المصرية تغييراً جذرياً وثورياً فى العلاقات الدولية وانعكاساتها الإقليمية.

ولا يسعنا إلا أن نذكر أن دعم مصر الثورة لحركات التحرر الوطنى عربياً وعالمياً قد شكل رصيداً متزايداً نهلت منه مصر بعد ذلك – ومازالت– فى تعبئة التأييد لمواقفها فى مختلف المحافل السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية.

وعلى الصعيد العربى، نجحت قيادة الثورة فى مصر فى إنجاز أمر مهم للغاية بوجهة نظرنا وإن كان البعض يعتبره غير مادى وغير ملموس، ونعنى هنا تحويل الشعور بالانتماء العربى والرغبة فى التضامن والتوحد العربى من مجرد برنامج لحزب سياسى أو شعار ترفعه قيادة سياسية لخدمة مصالح أو أهداف شخصية أو قطرية ضيقة إلى واقع يومى ومحسوس فى حياة كل عربى. فلم يعد أى حدث أو أزمة أو محنة تواجهها دولة عربية أمراً مقصوراً على هذه الدولة وشعبها بل امتد ليصبح شأناً عربياً يهم رجل الشارع العادى والمثقف على حد سواء داخل كل قطر عربى ومن منطلق الإحساس بأن هذا الحدث أو هذه الأزمة تجرى داخل حدود الوطن العربى الواحد وليست حدثاً «خارجياً». وقد أدى هذا الإنجاز بدوره إلى دفع الأطراف الخارجية الدولية والإقليمية إلى التعامل مع العرب ككيان متجانس وبدأ تعبير «المنطقة العربية» أو «العالم العربى» يحل تدريجياً محل تعبير «الشرق الأوسط» أو «غرب آسيا وشمال أفريقيا» منذ منتصف الخمسينات فصاعداً مؤذناً بإقرار القوى الدولية بالهوية العربية الغالبة عند التعامل مع المنطقة.



إن ما سبق لا يعنى أن كل ما فعلته الثورة كان صحيحاً، ولا حتى خلال هذه الحقبة التى تعرضنا لها سريعاً فى هذا المقال. فلا شك أن أحداثاً وقرارات أخرى قد جانبها الصواب وغلب عليها الخطأ. بل إن بعض ما عرضنا له كان له جوانب سلبية، ولكن غلبت جوانبه الإيجابية عليه فاستحق أن يحسب فى خانة الإنجازات. كما أن ما سبق لا يعنى أن ما تحقق من إسهام مصرى فعال فى تغيير خريطة المنطقة والعالم قد تم بدون ثمن –وأحياناً ثمن باهظ– وربما أحياناً على حساب أولويات أخرى تطبيقاً لقاعدة الفرصة البديلة. ولكن ما قصدناه هنا هو التعامل مع التيار العام لحركة التاريخ تأكيداً للقيمة الكلية لما تحقق وتجنباً لإنكار ما تحقق فى الماضى أو التقليل من أثره، وإبرازاً للأجيال الجديدة بأن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر كانت لها بصماتها الإقليمية والدولية التى يحق لهذه الأجيال أن تفخر بقطاع عريض منها ومن تراثها.



دراســـــة:

محددات، عمليــة صنــع القــرار، وأهــداف ســياســة مصر الخارجية ما بين عامى ١٩٥٢ و ٢٠٠٢

مقـــــدمــــة:

«إن تاريخ مصر لم يبدأ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢». كانت هذه هى المقولة التى أطلقها وكررها رؤساء جمهورية مصر الأربعة (محمد نجيب، جمال عبد الناصر، أنور السادات، وحسنى مبارك) منذ إعلان الجمهورية بها فى يونيو بها ١٩٥٣. وتشمل هذه المقولة السياسة الخارجية المصرية وقضاياها الأساسية. فقد كان تحقيق الاستقلال الوطنى والأمن القومى أهدافاً حاربت من أجلها حكومات متعاقبة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبشر بها مثقفو مصر فى تلك الحقبة وضحت الجماهير المصرية من أجلها بالغالى والنفيس. كما أن الأهداف التى تبلورت لاحقاً على مستويى الفكر والحركة على يد القيادة الثورية عقب يوليو ١٩٥٢ فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية كان لها جذورها فى فكر ونشاط جماعات من المثقفين المصريين والتنظيمات السياسية المصرية المحجوبة عن الشرعية أو المهمشة سياسياً فى مرحلة ما قبل الثورة.

ونجد أن ما تقدم ضرورى ليحمله القارئ فى ذهنه طوال قراءته لهذه الدراسة، والتى ستعنى أساساً بثلاثة مكونات أساسية للسياسة الخارجية المصرية ما بين عامى ١٩٥٢ و ٢٠٠٢، وهى: محددات السياسة الخارجية، وأهدافها، وعملية صنع القرار الخاصة بقضاياها. وستعتمد

هذه الدراسة فى الأساس على المصادر الأولية للحكومة المصرية فى مرحلة ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، خاصة الوثائق الأساسية للثورة. إلا أن هذا لا يعنى عدم اللجوء إلى مصادر ثانوية، سواء كتب أو مقالات، تعاطت مع هذه المكونات الثلاثة للسياسة الخارجية المصرية فى المرحلة محل الدراسة. وقد عاصر كاتب الدراسة- باعتباره مواطناً مصرياً- بعض الأحداث المتصلة بموضوع هذه الدراسة كما استمع مباشرة إلى شهادة شهود اتصلوا مباشرة بتلك الأحداث وكان لهم دورهم فيها وفى أحداث أخرى ذات صلة فى نفس المرحلة أو فى مراحل سابقة.

أولاً: المحددات:

يمكن أن يتحدث المرء عن أربعة أنواع من المحددات لسياسة مصر الخارجية خلال الفترة ما بين ١٩٥٢ و ٢٠٠٢، دون إنكار وجود محددات أخرى مهمة. أما المحددات الأربعة التى سنتناولها هنا فهى: التاريخ والذاكرة التاريخية للشعب المصرى، العوامل الجيوسياسية، التوجهات الفكرية للقيادة المصرية، السكان والموارد الاقتصادية المصرية.

١- التاريخ والذاكرة التاريخية للشعب المصرى:

كان يوجد لدى المثقفين والشباب المصرى فى عقدى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وعى عميق الجذور بأن مصر كانت تاريخياً -ومنذ زمن الفراعنة- هدفاً للغزاة والمغامرين الذين حاولوا السيطرة عليها. وكان الشعور بالخضوع لحكم أجنبى وبالتعرض للظلم على يد أطراف خارجية موجوداً ومؤثراً بقوة فى فكر حركة الضباط الأحرار التى قادت الجيش المصرى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ -بوصفها طليعة لجماهير الشعب المصرى- للإطاحة بالنظام السياسى القائم.

وقد كان الشعور بالخضوع للحكم الأجنبى أقل تجاه المماليك ثم العثمانيين (الذين حكموا مصر من ١٥١٧ إلى ١٩١٤) منه تجاه الاستعمار الأوروبى الحديث الذى بدأ بالحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) ثم الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ -١٩٥٦) فى ضوء وحدة العقيدة بين غالبية المصريين من المسلمين من جهة وبين المماليك والعثمانيين من جهة أخرى. إلا أن الشعور الوطنى تبلور بمرور الوقت، فظهر فى شكل مساندة الوالى محمد على فى مواجهة السلطان العثمانى عام ١٨٠٥ ثم فى مواجهة حملة فريزر البريطانية عام ١٨٠٧، ثم فى الانتفاضات المتكررة ضد أسرة محمد على الحاكمة حتى عام ١٩٥٢ وما قامت به هذه الانتفاضات من ربط بين تلك الأسرة والمصالح الأجنبية. فبينما مثلت ثورة عرابى (١٨٧٩-١٨٨١) مقاومة مصرية لأسرة محمد على وارتباطها بالمصالح الاقتصادية والمالية الغربية، فإن معارضة الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد (١٨٩٩-١٩١٤)، وثورة ١٩١٩ الشعبية والانتفاضة الطلابية فى عام ١٩٣٥ والهبة الشعبية الطلابية العمالية فى عام ١٩٤٦ كانت كلها موجهة فى المقام الأول ضد الاحتلال البريطانى ومختلف أشكال ومستويات السيطرة الأجنبية وما يتصل بها من أطراف داخلية سواء الملك الحاكم أو سياسيين تابعين لسلطة الاحتلال. والواقع أن احتلال مصر الذى جاء عام ١٨٨٢ تحت شعار حماية طرق المواصلات للعالم الحر ودفع مصر عام ١٩٣٦ إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا دعماً لموقف العالم الحر فى مواجهة روسيا السوفييتية وألمانيا النازية، دفع قادة الثورة المصرية إلى الضحك بصوت عال عام ١٩٥٣ عندما تحدث وزير الخارجية الأمريكى حينذاك «جون فورستر دالاس» عن ضرورة مشاركة مصر فى أحلاف عسكرية غربية بحجة الدفاع عن مصالح العالم الحر.

ويتصل عامل آخر بهذا المحدد التاريخى لسياسة مصر الخارجية بعد الثورة وهو تواصل التفاعل التاريخى والعلاقة العضوية مع عالم عربى وإسلامى أكثر اتساعاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الناحية التاريخية لم توجد أبداً حدود بالمعنى الحقيقى للكلمة عبر المناطق التى شكلت «الأمة الإسلامية» حتى نهاية القرن التاسع عشر. ومن الناحية التاريخية خضعت هذه المنطقة لحكم أسر متشابهة، كما اشترك سكانها فى الانتماء الثقافى والحضارى، وكان التفاعل فيما بينهم دائماً أكثر عمقاً وكثافة من التفاعل بينهم وبين المقيمين خارج حدود «الأمة». ومن المؤكد أن قادة وشعب مصر لم ينسوا قط دور مصر فى الدفاع عن العقيدة الإسلامية والإرث الثقافى الإسلامى فى مواجهة الصليبيين والتتار.

كذلك، فقد كان المصريون فخورين بمحمد على باشا ونجله إبراهيم باشا لمحاولتهما بناء دولة عربية موحدة، وهى محاولة أجهضها تدخل القوى الأوروبية ضده خلال الفترة ما بين ١٨٣٦ و ١٨٤٠. وخلال فترة لاحقة فى القرن التاسع عشر أيضاً، أصبحت مصر مركز الإشعاع الثقافى والأدبى فى إطار النهضة الفكرية العربية كما صارت ملجأ منح الحماية للمثقفين العرب، خاصة الهاربين من التسلط العثمانى فى بلاد الشام.

ومازال مسطوراً فى الذاكرة المصرية أن الاستعمار الغربى قام بتقسيم الأمة العربية/ الإسلامية التى لعبت مصر فيها دوراً قيادياً، ولم يكتف الاستعمار الغربى بهذا التقسيم إلى كيانات متفرقة بنهاية الحرب العالمية الأولى، وإنما ساعد بقوة فى تأسيس كيان صهيونى غريب عن المنطقة فى قلب «الأمة» فى فلسطين. وهذا الإحساس بالتعرض للظلم على يد الغرب فى فكر القيادة المصرية يجب النظر إليه فى ضوء قناعة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأن تاريخ ما يسمى بـ «الشرق

الأوسط» بدأ بالعرب والإسلام. وبالتالى، فإن الاستنتاج المنطقى لهذا الافتراض يؤدى إلى رفض دولة إسرائيل الغريبة والتى أخذت شكلاً ونهجاً ومضموناً غربياً كنموذج لها.

ولم يجمع العرب فقط تشابه الأزمات والمشكلات وتقارب التجربة التاريخية والخضوع للاستعمار الغربى، بل كان هناك نضال عربى مشترك، خاصة عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨، لتحرير فلسطين وهو ما عزز وعمق الوعى بوجود كارثة محدقة بالعرب نتيجة التواجد الاستعمارى فى المنطقة، وزاد من المصالح المشتركة بين الشعوب العربية. كما كانت حرب فلسطين هى التى أحيت الشعور لدى المصريين بأن التهديد –مرة أخرى– قادم من الشرق.

ولكى نختتم هذا الجزء عن التجربة التاريخية كمحدد للسياسة الخارجية المصرية، فإن على المرء أن يتابع تأثيرين: الأول هو معارضة مصر لأى تواجد أو نفوذ أجنبى داخل أراضيها أو على صعيد الإقليم، والثانى هو إدراك مصر لضرورة أن تلعب دوراً فاعلاً خارج حدودها، أى فى المنطقة المحيطة والعالم بأسره.

٢ – العامل الجيوسياسى:

لم يكن موقع مصر الجغرافى فقط هو الذى جعلها قلب العالم العربى والإسلامى وبالتالى أوجد التوقعات بأن تلعب دوراً إيجابياً وفعالاً فى المنطقة المحيطة بها، ولكن هذا الموقع هو الذى جعل منها البوابة الشمالية الشرقية لأفريقيا التى تربطها بأوروبا وتأثيرها، سواء سلبياً أو إيجابياً، وبآسيا عبر شبه جزيرة سيناء. إلا أنه على الجانب الآخر، فإنه إذا قبل المرء مقولة هيرودوت الشهيرة بأن مصر هبة النيل، فإننا ندرك سريعاً أن أفريقيا هى خط الحياة لمصر، وبالتالى كان على الدولة

المصرية عبر العصور أن تحمى حدودها الجنوبية، وكثيراً ما امتد ذلك إلى منابع النيل. وفى العصر الحديث وعت القيادة المصرية أن هذا يتحقق فقط عبر تطوير علاقات التعاون مع الدول الإفريقية، خاصة دول حوض النيل، وبناء دور مصرى إيجابى فى الإقليم الإفريقى المحيط.

ومن الناحية الفعلية، دفعت مصر تاريخياً ثمن موقعها الجغرافى المتميز. ففى القرن التاسع عشر مثلت مصر لبريطانيا العظمى جسراً يربطها بمستعمراتها فى الهند والقارة السمراء مما جعلها هدفاً ثم فريسة للاستعمار البريطانى. كما أن قرب مصر الجغرافى من الغرب جعلها تنظر أحياناً شمالاً سواء رغبة فى مساعدة أو سعياً لنقل أفكار ومؤسسات أكثر تطوراً مما هو موجود لديها. وفيما يتعلق بالجانب الأمنى، كانت معظم المخاطر تأتى لمصر من آسيا، أى من بلاد الشام.

وآخر العوامل المتصلة بالجغرافيا هى الأهمية الاستراتيجية لموقع مصر. فالواقع أن ٩٩٪ من سكان مصر عاشوا لقرون فى وادى النيل الضيق ودلتا النيل التى تمثل ما لا يزيد عن ٣٪ من مساحة مصر، وهو الأمر الذى مثل نقطة ضعف استراتيجية نظراً لأنه فى الأزمنة الحديثة لم تعد الصحراء حاجزاً طبيعياً أمام الغزو الأجنبى وإنما صارت تشكل فراغاً استراتيجياً يسمح بتواصل الهجوم والاعتداء.

٣ - التوجهات الفكرية للقيادة السياسية:

نستطيع القول بأن العداء للاستعمار كان قناعة عميقة الجذور لدى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وفسره بمعنى تجاوز الحدود القطرية لدعم كل النضالات لشعوب العالم الثالث ضد الاستعمار الأوروبى أو الاستيطانى، وذلك خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى. ورأى الرئيس عبد الناصر أن حكومة ما بعد الثورة فى مصر

يجب أن تمثل نموذجاً للتحول الثورى تقتدى به كافة الشعوب المضطهدة فى العالم الثالث، وهو ما اعتبره البعض دعوة لتصدير الثورة المصرية ونموذجها. ومنذ عام ١٩٥٤ بشكل خاص، تأثر الرئيس الراحل عبدالناصر بشكل متزايد بالأفكار القومية والبعثية بشأن القومية والوحدة العربية وأكسبها محتوى شعبياً ومعادياً للاستعمار ثم لاحقاً صبغة اشتراكية. وعقب حدوث الانفصال فى سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ ضد الجمهورية العربية المتحدة مع مصر، رأى الرئيس عبد الناصر فى نضال العالم الثالث بشكل عام، والوطن العربى على وجه الخصوص، نضالاً بين القوى التقدمية الشعبية والقوى الرجعية. وبالتالى، وحسب الرئيس عبد الناصر، فإن وحدة العالم العربى تتحقق عبر الثورة الاجتماعية ضد الحكومات الرجعية. كما نذكر أنه على الأقل خلال الخمسينيات ثم مرة أخرى فى نهاية الستينيات رأى الرئيس عبد الناصر أنه يمكن للإسلام أن يكون عاملاً فعالاً فى تعاون وتقدم الشعوب العربية والإسلامية.

ومن جانبه، تبنى الرئيس السادات رؤية مصرية للإسلام المرن والمتأقلم مع الظروف، والذى يمكنه أن يلعب دوراً مهماً وأن يكون مقبولاً من غير المسلمين خاصة الغرب، كما يمكنه لعب دور الوسيط بين الدول العربية والإسلامية ذات التوجهات الفكرية المختلفة. إلا أن العامل الفكرى المحدد الأكثر تأثيراً فى فكر الرئيس الراحل أنور السادات كان العداء للشيوعية والسعى للتقارب مع الغرب بهدف نقل أفكار ومؤسسات ومساعدات غربية لمصر وتحقيق الاستقلال الوطنى عبر إجلاء إسرائيل من الأراضى المحتلة وبالتالى بناء الأمن والاستقرار فى المنطقة. فقد اعتبر الرئيس الراحل الشيوعية تهديداً للاستقرار والرفاهية، ليس فقط فى مصر، ولكن فى مجمل العالم العربى والإسلامى.



أما الرئيس مبارك فقد عمل على إحداث توازن فى التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية بين تأكيد انتماء مصر العربى واستعادة مصر لدورها القيادى على الصعيد الإقليمى تجاوزاً لانعكاسات اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل سلباً على علاقات مصر العربية والإسلامية، ووصولاً إلى دور مصرى فعال لدفع الأطراف لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم دون تخلى مصر عن تبنى الموقف العربى بصفة عامة، والفلسطينى على وجه الخصوص. كما اتصفت تلك التوجهات بالسعى للتوازن بين القوى العالمية الكبرى، وساعد على ذلك تراجع القوة السوفيتية منذ منتصف الثمانينيات واختفاؤها كلية فى مطلع التسعينيات، ولكن بقى هذا النهج فى التعامل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا والصين واليابان وغيرها بما يخدم المصالح الوطنية ويعزز الدور المصرى إقليمياً ودولياً.

٤- السكان والموارد الاقتصادية:

يوجد لدى الشعب المصرى إحساس بالانتماء الوطنى الجماعى. وشكل المصريون تاريخياً أقدم نموذج للدولة/ الأمة منذ آلاف السنين، ولم يعانوا أبداً من انقسامات على أسس قبائلية وعرقية، كما يتحدث كافة المصريون اللغة العربية كلغتهم الأولى. وحتى فيما يتعلق بالتباين الدينى فى صفوف المصريين (حوالى ٩٠٪ مسلمين والبقية من الأقباط) فنادراً ما مثل قيداً على تماسك السياسة الخارجية المصرية كمعبرة عن تجانس النسيج الاجتماعى المصرى، نظراً لأن الأقباط تحدثوا العربية كلغتهم الأولى منذ زمن بعيد، بل واستخدموها فى ممارسة شعائرهم الدينية. ولم تتداخل الفروق الدينية مع فروق قومية وعنصرية، بل إن زعيماً قبطياً مصرياً راحلاً - وهو السياسى ويليام مكرم عبيد- أعلن

فى الثلاثينات من القرن العشرين أنه مسيحى بالعقيدة ومسلم بالثقافة والانتماء الوطنى. ولقد جعل إحساس الانتماء الوطنى الشعب المصرى أكثر حساسية تجاه كل ما يمس استقلاله وسلامته الإقليمية.

ولا تمثل مصر فقط الدولة الأكثر سكاناً فى العالم العربى (٦٧ مليوناً حسب تقديرات عام ٢٠٠٢)، ولكن قيادتها أيضاً تعتبر سكانها ميزة اقتصادية كبيرة تضيف لثقلها فى الشرق الأوسط وإفريقيا، بالرغم من التركيز من قبل القيادة السياسية المصرية منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين على برامج تنظيم الأسرة فى ضوء ما مثلته -وتمثله- الزيادة السكانية من ابتلاع للموارد وإجهاض لأى ناتج إيجابى لعملية التنمية وانعكاسها على الأوضاع المعيشية والاجتماعية.

وخلال عقدى الخمسينيات والستينيات، أظهر الفنيون والمهنيون -بل والعمال المصريون- القدرة الفائقة على التعامل مع التكنولوجيا المدنية المتقدمة، بنفس القدر الذى أظهر فيه المقاتلون المصريون خلال حرب الاستنزاف ثم حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ القدرة على التعامل مع التكنولوجيا العسكرية المتقدمة وتكييفها مع احتياجاتهم، وتثبت الإنجازات داخل مصر وخارجها حجم ما تمتلكه مصر من خبرات واحتياطات بشرية فى مختلف التخصصات. ومنذ نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحتى يومنا هذا، دعت القيادة السياسية المصرية إلى ضرورة تنظيم العمالة المصرية المتزايدة باستمرار عبر السبعينيات والثمانينيات خارج حدود مصر، خاصة فى الوطن العربى، بهدف تعظيم المكاسب للوطن والضمانات لهم، وذلك بدرجات متفاوتة -ولكن مطردة- من النجاح. وقد وصل عدد هؤلاء بحلول عام ١٩٩٠ وقبيل اندلاع حرب الخليج الثانية إلى حوالى ٧ ملايين طبقاً لبعض التقديرات، كما أن تحويلات هؤلاء إلى مصر قدرت فى العام نفسه بحوالى ٤ بلايين دولار أمريكى.

وكما ذكرنا من قبل، فعلى الجانب السلبى، مثلت مصر منذ منتصف الستينيات مثالاً للمستقبل الكارثى الذى حذر منه «مالتاس» نظراً للحاجة لزيادة الاستيراد من الطعام، والتى وصلت فى مرحلة ما فى منتصف الثمانينيات فى مصر إلى استيراد حوالى ٧٦٪ من احتياجات الشعب المصرى من الحبوب، وذلك قبل إحداث طفرة فى إنتاج الحبوب والغذاء عموماً فى مصر بعد ذلك مما أدى إلى تراجع نسبى فى هذه الفجوة الاستيرادية. إلا أن هذه الفجوة لعبت بالضرورة دوراً فى بعض الأحيان فى توجيه -وربما تقييد- قرارات السياسة الخارجية، خاصة تجاه مصدر الفائض الغذائى أو المساعدات الغذائية بشكل خاص، والاقتصادية على وجه العموم، وخاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية عبر النصف قرن الأخير. كذلك فإن عدد من هم فى غير سن التواجد المفترض بسوق العمل تزايد ما بين الستينيات والتسعينيات من القرن العشرين بدرجة غير متناسبة مع تزايد قدرة الدولة -أو تراجعها أحياناً- على توفير فرص التعليم والعمل، وكذلك مع درجة التنمية الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية المحققة.

كذلك فإنه بالرغم من توافر الخبرات العلمية والبحثية على مستوى الأفراد بمصر، فإن مراكز الأبحاث والتدريب المهنى عانت من مشكلات التمويل وتلك الخاصة بتعزيز وتوافر الاحتياجات التكنولوجية والفنية، والتى ربما لا تقوى على توفيرها سوى قوة اقتصادية كبرى أو دولة من كبار الدول المصدرة للنفط. ونتذكر جميعاً أن رصيد مصر السكانى مكنها من تجنيد وتعبئة حوالى مليون مقاتل تقريباً خلال حرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما تبقى مصر، وبالرغم من بعض التراجعات هنا وهناك فى هذه المرحلة أو تلك، صاحبة أكبر قاعدة صناعية فى الوطن العربى، وكذلك أكبر إمكانيات تقدم صناعى.

ثانياً: عملية صنع القرار:

بالرغم من أن هناك رأياً سائداً فى الدوائر البحثية والأكاديمية الدولية بأن الإرث التاريخى المصرى يؤكد أن نمط القائد الواحد الذى له القول الفصل فى مسائل السياسة الخارجية هو النمط السائد دائماً، فإننا نتفق مع ما ذكره J. Frankel من أن هذا لا يمثل استثناءً من النموذج العام السائد فى كل دول العالم سواء نامية أو متقدمة كذلك، فإن تجربة مصر الوحيدة فى الديمقراطية الليبرالية شبه المطلقة طبقاً للنموذج العربى اتسمت بأنها مثلت فترة اضطراب فى تاريخ مصر الحديث (١٩٢٢-١٩٥٢)، كما أنها تجربة لم تحقق الهدف المعلن لكل الأحزاب السياسية حينئذ، ألا وهو هدف تحقيق الاستقلال الوطنى، وهو الأمر الذى جعل غالبية المصريين لفترة تالية على ذلك غير مكترثين بمطلب إعادة الديمقراطية التعددية ولم تتحمس للانغماس فى العمل السياسى عند عودة الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٧٦.

وفيما يتعلق بالسنوات الأولى عقب انتصار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتحديداً حتى عام ١٩٥٥، فقد كان هناك نوع من جماعية اتخاذ القرار بشأن قضايا السياسة الخارجية ممثلة فى مجلس قيادة الثورة الحاكم، إلا أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر صعد بشكل متزايد باعتباره الشخصية القائدة وباتت آراؤه فى القرارات محل تأييد زملائه أعضاء المجلس أو تحولت آراؤهم إلى مجرد نصائح. وبشكل تدريجى حل المساعدون الشخصيون للرئيس عبد الناصر ومستشاروه محل زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة. ومنذ عام ١٩٥٦ وصاعداً، صارت مسائل الدفاع والسياسة الخارجية من المناطق الخاصة DOMAINS PRIVES لرئيس الجمهورية، واعتمد تأثير المستشارين المقربين للرئيس على عملية صنع القرار فى هذا المجال على مدى ثقة الرئيس



فيهم وعلاقته الشخصية بهم بما أنهم فى معظم الأحيان معينون من قبله وليس لهم غالباً أى قاعدة قوة أو شرعية منفصلة عنه.

وقد مكنت هذه الحرية النسبية رؤساء مصر من اتخاذ قرارات غير تقليدية فى مجال السياسة الخارجية لتأكيد الاستقلال الوطنى لمصر مثل قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وقرار طرد الخبراء العسكريين السوفيت عام ١٩٧٢، وقرار الانضمام للتحالف الدولى الذى قاتل لإخراج العراق من الكويت عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١. وبالرغم من أن كافة رؤساء مصر ذكروا أنهم يستقون قرار السياسة الخارجية المصرية من «نبض الشارع المصرى»، فإن كلا منهم أبدى تحفظات صريحة أو ضمنية على بعض القرارات الفجائية الذى اتخذها سلفه بدون دراسة علمية متأنية، وعنى هذا التحفظ فى حالة الرئيس السادات القول بأن اتخاذ الرئيس عبد الناصر قرارات فجائية مكن معاونى الرئيس عبدالناصر من توجيه سياسات مصر لخدمة مصالحهم ضد الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية المعتدلة واقتراباً من الاتحاد السوفيتى السابق، كما أعرب الرئيس السادات عن الأسف لغياب أى دور لوزارة الخارجية المصرية فى صنع القرار السياسى خلال فترة حكم الرئيس عبد الناصر.

ولكننا نرى بالمقابل أن الرئيس عبد الناصر أشار فى كتابه الشهير «فلسفة الثورة» أن الشعب المصرى -ونتيجة قرون طويلة من السيطرة المملوكية ثم العثمانية والصراع فيما بين العثمانيين والمماليك- فقد الإحساس بالاهتمام بما يدور لبلادهم أو حولها وأصبح مجرد مشاهد أو متلقى. ولهذا السبب، اقتنع الرئيس عبد الناصر أن طليعة الشعب -أى تنظيم الضباط الأحرار- التى خرجت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يجب أن تستمر فى الحكم حتى يتم إرساء أسس سياسية واقتصادية واجتماعية

تجعل الشعب يستعيد الشعور بالانتماء إلى الوطن وبالتالى يقبل على المشاركة فى إدارة شئون بلاده واتخاذ القرارات والسياسات الخاصة به، بما فى ذلك فى مجال السياسة الخارجية.

إلا أن ما تقدم لا يجب أن يقودنا إلى الاستنتاج بأنه لا توجد شخصيات أو مؤسسات لعبت دوراً مؤثراً فى صياغة قرارات السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ٢٠٠٢. فالمؤسسة العسكرية -خاصة حتى عام ١٩٦٧- كان لها تأثيرها فى صنع قرارات السياسة الخارجية من منطلق أنها مثلت أساس قوة الحكم وشرعيته وفى ضوء تولى عدد من الضباط لمناصب رفيعة فى مختلف أجهزة الدولة والحكومة والإدارة المدنية بل والمؤسسات الاقتصادية. وبدا ذلك التأثير هاماً فى درجات الانغماس المصرى فى حرب اليمن خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٧، ثم ربما فى الدفع تجاه المواجهة العسكرية مع إسرائيل عام ١٩٦٧. ولا شك أن وجود المشير عبد الحكيم عامر -الرجل الثانى فى قيادة الثورة والشخصية الأقرب إلى قلب الرئيس الراحل عبدالناصر- على رأس المؤسسة العسكرية ساهم فى قوة تأثير الجيش على قرارات السياسة الخارجية خلال تلك الفترة.

كذلك فإن أجهزة الأمن وظفت اعتماد الرئيس عبد الناصر عليها بشكل شبه كامل خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتنفيذ سياساته العربية لتكتسب لنفسها دوراً مهماً فى التأثير على سياساته فى هذا المجال. وقد تأسس عام ١٩٦٩ مجلس الأمن القومى بهدف تحقيق التخطيط الاستراتيجى وبحث مسائل الأمن القومى على أن يضم رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ووزراء الخارجية والدفاع ورئيس جهاز المخابرات العامة ثم تم اختيار مستشار للرئيس لشئون الأمن القومى فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر. وكانت اجتماعات هذا

المجلس غير منتظمة وبناء على دعوة رئيس الجمهورية، كما أن المجلس لم يكن له دور بشأن قرارات مهمة مثل قرار الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣. وقد رؤى فى بعض التحليلات أن قرار إنشاء مجلس الأمن القومى مثل استمراراً وتتويجاً لمحاولات الرئيس عبد الناصر موازنة مختلف المؤسسات السياسية والبيروقراطية وتأثيراتها على عملية صنع قرار السياسة الخارجية وللحيلولة دون سيطرة أى منها على هذه العملية. ولم يمنع هذا السيد حافظ إسماعيل -العسكرى الأصل- من لعب دوراً مهماً فى سياسة مصر الخارجية بعد تعيينه مستشاراً للأمن القومى للرئيس السادات عام ١٩٧٢. إلا أن آراءه بقيت من الناحية الموضوعية والفعلية مجرد نصائح يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ، كذلك لعب المستشار السياسى لرئيس الجمهورية -أيا كانت التسمية الرسمية له- وسكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات- أيضاً أياً كانت التسمية الرسمية له- دوراً مهماً فى معظم الفترات خلال تواجد المنصبين من عام ١٩٥٢ حتى الآن، وكان هذا الدور وما يزال دوراً ناصحاً ومساعداً للرئيس بشكل مباشر فى مجال السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية والموقف من الصراع العربى/ الإسرائيلى، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عهد الرئيس السادات، وتحديداً منذ تولى السيد إسماعيل فهمى منصب وزير الخارجية عام ١٩٧٤، تعزز دور مؤسسة الخارجية ووزيرها واتسع نطاق دورها فى اقتراح خطط ومبادرات وسياسات بعينها على رئيس الجمهورية. كما أنه خلال نفس الفترة تراجع نسبياً الدور المباشر للمؤسسة العسكرية فى التأثير على صنع قرار السياسة الخارجية، وذلك فى ضوء إضفاء الطابع المدنى على مؤسسات الحكم بشكل متزايد والاستعانة بأساتذة جامعيين أو شخصيات عامة وتكنوقراط ودبلوماسيين محترفين لتولى منصب

وزير الخارجية أو المناصب الأخرى أدت التأثير على صنع قرار السياسة الخارجية.

ومنذ الدستور المؤقت لعام ١٩٥٣، فإنه قد تحدد الوضع المتميز للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية مقارنة بالسلطة التشريعية التى اقتصر دورها على رأى استشارى وإثارة بعض القضايا والمطالبة بالاهتمام بها والتعبير عن توجهات الشارع السياسى ثم محاولة تعبئة الدعم الشعبى لقرارات القيادة السياسية فى مجال السياسة الخارجية. وفيما يتصل بالدستور الدائم للبلاد لعام ١٩٧١ - والمعدل عام ١٩٨٠- فقد منح لرئيس الجمهورية -بالتعاون مع حكومته- سلطة صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، والدفاع عن أمن البلاد ومصالحها، وتخويل وزير الخارجية سلطة رسم سياسة وزارية بالتوافق مع السياسة العامة للدولة، كما منح الدستور الدائم رئيس الجمهورية الحق- واستمراراً لما ورد فى الدساتير السابقة عليه منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢- اتخاذ إجراءات فى حالة تعرض أمن الدولة لتهديد عاجل وعرضها على الشعب فى استفتاء خلال ٦٠ يوماً من اتخاذه هذه القرارات. كما منح الدستور رئيس الجمهورية سلطة إعلان حالة الحرب -بعد قبول مجلس الشعب بذلك، وقد يكون ذلك ممثلاً فى رئيسه فقط كما حدث من إخطار الرئيس السادات لرئيس مجلس الشعب (البرلمان) بموعد قرار الحرب فى عام ١٩٧٣. كما منح الدستور لرئيس الجمهورية سلطة توقيع المعاهدات وتحويلها إلى مجلس الشعب، وفيما يتعلق بالمعاهدات المتصلة بالتحالف أو صنع السلام أو التجارة أو النقل البحرى أو الاتفاق على قروض أو تغيير حدود الدولة أو حقوقها السياسية أو مشروعات لا تكلف خزانة الدولة تكاليف إضافية، فإن على رئيس الجمهورية الحصول على موافقة مجلس الشعب محل التصديق



عليها. وأخيراً، فإن الدستور الدائم قنن تشكيل مجلس الدفاع الوطنى برئاسة رئيس الجمهورية فيما يتعلق بأمن الدولة وسلامتها.

ومن الناحية العملية، وبخلاف الطابع الشخصى العام لاتخاذ قرار السياسة الخارجية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٢، فإننا نشير إلى ثلاثة استنتاجات فى هذا الجزء. فأولاً، فإن الظروف البنيوية -المحلية والإقليمية والدولية- حدت من هامش الحركة المتاح للقيادة السياسية فى مجال السياسة الخارجية. وكان أحد المحددات المحلية المهمة - خاصة بعد إدخال نظام سياسى يتصف بالتعددية السياسية عام ١٩٧٦- هو التوازن الداخلى والشعبية بالنسبة لمختلف الجماعات ذات التأثير السياسى وآرائها بشأن قضايا السياسة الخارجية. وثانيا، وبالرغم من أن آراء المساعدين والمستشارين الشخصيين لرئيس الجمهورية تتصف بأنها استشارية، فقد بقيت حقيقة أن هؤلاء -بحكم مناصبهم- لعبوا دوراً مهماً فى التحكم فى تدفق المعلومات لرئيس الجمهورية وبالتالى زاد تأثيرهم الفعلى على عملية اتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية عن الثقل المفترض لهذه المناصب مقارنة بالمناصب الأخرى فى السلطتين التنفيذية والتشريعية. وثالثاً، وأخيراً، فهناك قدر كبير من الصدق فى مقولة رؤساء الجمهورية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأن قراراتهم عكست نبض الشارع المصرى، وذلك من خلال الدعم الشعبى لقرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ولقرار الرئيس السادات بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وقرار الرئيس مبارك بإدانة الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ولعب دور إقليمى ودولى مؤثر لإنهاء هذا الاحتلال، وهى كلها قرارات اتخذها رؤساء الجمهورية أساساً. وفى حالة الرئيس عبد الناصر بشكل خاص، فقد شكل مفهوم «القبول الجماهيرى» أو «الكاريزما» عنصراً مهماً فى تفسير الشعبية الجارفة للكثير من قراراته، بما فى ذلك فى مجال السياسة الخارجية.

ثالثاً: أهداف السياسة المصرية الخارجية:

يمكن للمرء محاولة جمع أهداف السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٢ فى ثلاث مجموعات رئيسية عريضة هى: الاستقلال الوطنى والأمن القومى، الذى لعبا دوراً مهماً خارج الحدود، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن علينا أن نلحظ أن هذه المجموعات الثلاثة متداخلة مع بعضها البعض، وشديدة الترابط. فإن تعريف القيادة السياسية المصرية ورؤيتها لهذه الأهداف سيكون محل تحليل، كما أنه سيتم مناقشة جهود القيادة السياسية للعمل على تحقيق هذه الأهداف.

١- الاستقلال الوطنى والأمن القومى:

استهدفت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر، وبالتالى تحرير السياسة الخارجية المصرية من أية قيود وجعلها مرتكزة فقد على أساس المصالح الوطنية المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد آمن الرئيس الراحل عبد الناصر بأن القضاء على الاستعمار سيعنى تطهير صفوف القوى الوطنية من تلك الفئات التى تتماثل مصالحها مع مصالح القوى الاستعمارية. وهذا المفهوم الأخير يجب مراجعته أخذاً فى الاعتبار الحقيقة التاريخية التى تؤكد أن الاستعمار البريطانى فى مصر لم يكن مجرد تواجد عسكرى ولكنه تحالف مع الأسرة الحاكمة التى تزايد اتصافها بالفساد بمرور الزمن وكذلك مع الطبقة العليا للمجتمع مما أعاق نضال الشعب المصرى لتحقيق الاستقلال والديمقراطية الحقيقية والتنمية والعدالة. وبالتالى، فإن ضرورة إنهاء الاحتلال كانت أولوية عاجلة نظراً لتداعياتها الداخلية والخارجية معاً.

ومن هذا المنظور، اعتبرت مصر دائماً أن أى شكل من أشكال الأحلاف

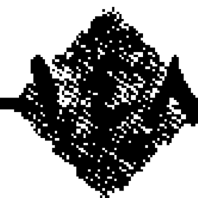
العسكرية الغربية فى الشرق الأوسط سواء اقترحتها بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية - خاصة منذ عام ١٩٥٣ - هو مجرد غطاء لتمديد التواجد العسكرى البريطانى فى مصر والمنطقة، خاصة أن هذه الاقتراحات والمشروعات جاءت فى وقت كانت القيادة السياسة المصرية فيه معنية كأولوية بمواجهة معارضة داخلية يسارية أو إسلامية تتهم الحكومة بموالاة الغرب وترى فى اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ - والتى نصت على انسحاب قوات الاحتلال البريطانى من مصر - استقلالاً مزيفاً. وكان على القيادة المصرية الممارسة الفعلية لاستقلال القرار لإثبات كذب هذه الادعاءات وبالتالى كان النتاج الطبيعى لهذه النزعة الاستقلالية - أخذاً فى الاعتبار البيئة الدولية السائدة ما بين منتصف الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين - هو تبنى خيار عدم الانحياز.

كذلك كان الرئيس الراحل عبد الناصر على قناعة بأن الانضمام إلى ترتيبات أمنية أو عسكرية معادية للاتحاد السوفيتى السابق ليس فى مصلحة مصر باعتبار أن الضمان الوحيد لمواجهة التوسع السوفيتى هو استقلال دول المنطقة، كما أن الاتحاد السوفيتى السابق يقع على بُعد ٥٠٠٠ ميلاً بعيداً عن الوطن العربى ولم يسبق له مهاجمة أى دولة عربية من قبل. والواقع أن صفقة الأسلحة المصرية مع الاتحاد السوفيتى - عبر تشيكوسلوفاكيا - عام ١٩٥٥ مثلت اختراقاً لحاجز الهيمنة الغربية على بيع السلاح للدول العربية. وجاءت هذه الصفقة كرد فعل طبيعى على اشتراط الدول الغربية انضمام مصر للأحلاف العسكرية الغربية المقترحة فى المنطقة قبل تصدير الأسلحة إلى مصر. وأكدت هذه الخطوة أمرين: الأول هو ممارسة مصر لاستقلالها السياسى، والثانى هو تماثل المصالح بين مصر والاتحاد السوفيتى حينذاك فى مواجهة الترتيبات

الأمنية الغربية فى الشرق الأوسط. وكان هذا الموقف المستقل والمعادى للاستعمار من جانب القيادة المصرية مصدراً لجذب تأييد شعبى متزايد داخلياً وعلى امتداد الوطن العربى.

وقد أدرك الرئيس الراحل عبد الناصر أن النظام الثورى فى مصر لن يكون آمناً ما دام الوجود العسكرى البريطانى والفرنسى باقياً فى الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، رفض عبد الناصر الحلف التركى/الباكستانى لعام ١٩٥٣، وحلف بغداد (١٩٥٥-١٩٥٨)، ومذهب ايزنهاور فى عام ١٩٥٧. والأكثر أهمية هو أن الرئيس عبد الناصر رأى أن التهديد لأمن مصر القومى يأتى من إسرائيل التى اعتبرها كيان ذا طبيعة توسعية تم إنشاؤه ودعمه بداية بواسطة القوى الاستعمارية التقليدية القديمة، ثم تواصل وتعزز الدعم على يد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تعززت هذه القناعة عقب غارات إسرائيل على قطاع غزة الواقع حينذاك تحت الإدارة المصرية، والتى حدثت فى فبراير ١٩٥٥، ونظرت إليها القيادة المصرية باعتبارها عقاباً على رفض مصر الانضمام للأحلاف الغربية. ومنذ ذلك التاريخ، أدرك الرئيس عبد الناصر أن إسرائيل كدولة موجودة فى المنطقة لخدمة أهداف الاستعمار، وبالتالى فإن العمل لتحقيق الحرية والاستقلال الكاملين غير ممكن بدون مواجهة السياسات الإسرائيلية. كما كانت هذه الغارات أحد أسباب دفع مصر للسعى لشراء السلاح من الكتلة الشرقية، وعززت مخاوف مصرية من أن لدى إسرائيل اهتمام خاص بالعمل على احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية.

وفى ضوء ما تقدم، كان من الطبيعى أن ترى مصر فى التحالف مع سوريا شرطاً ضرورياً لحماية أمن مصر القومى، سواء عام ١٩٥٥، أو خلال سنوات الوحدة الاندماجية بين البلدين من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦١، أو عند توقيع اتفاق دفاع مشترك عام ١٩٦٦، أو عند تأسيس



الدولتين مع ليبيا لاتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧١، أو عند الإعداد ثم دخول حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومرة أخرى عقب عودة مصر للجامعة العربية فى نهاية الثمانينيات ومنذ ذلك التاريخ وحتى لحظتنا الراهنة، وهو ما يدل عليه حجم وكثافة الزيارات المتبادلة بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس السورى بشار الأسد، ومن قبله والده الراحل الرئيس حافظ الأسد، ووساطة الرئيس مبارك للحيلولة دون هجوم تركى على سوريا إبان تعقد إتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستانى التركى عام ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بتأمين موارد المياه والحدود الجنوبية، فقد تصرفت مصر الثورة طبقاً لمبادئها الداعية إلى ممارسة الشعوب لحقها فى تقرير المصير وتحقيق استقلالها الوطنى عندما قبلت بمنح هذا الحق للشعب السودانى طبقاً لاتفاقية مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣ والتى أدت إلى استقلال السودان فى الأول من يناير ١٩٥٦. وبالرغم من مراحل لاحقة من المد والجذر فى العلاقات المصرية السودانية، فقد حرصت القيادات المصرية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ على إبقاء حد أدنى من العلاقات الودية بين البلدين فى ضوء علاقات المصاهرة ووحدة الدم والجوار، وتبنت كافة حكومات مصر منذ الثورة منهج عدم التدخل فى الشئون الداخلية للسودان وترك شعبه يقرر مصيره بنفسه، ربما باستثناء فترة محدودة خلال عقد السبعينيات تم التدخل فيهما بناء على دعوة وطلب من الحكومة الموجودة فى الخرطوم. كذلك حرصت القيادات المصرية المتعاقبة على الحفاظ على علاقات ودية ونشطة مع إثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل وشرق أفريقيا، وكان من ذلك دعم حركات التحرر الوطنى فى هذه الدول، خاصة فى الصومال وكينيا. وقد تعرضت العلاقات المصرية الإثيوبية لبعض الفتور خلال حكم الرئيس

عبدالناصر ووجود الإمبراطور هيلا سيلاسى ذى الارتباط الوثيق بالغرب، كما شهدت فترة توتر شديد خلال حكم الرئيس السادات منذ مجىء منجستو هيلا مريام للسلطة إثر انقلاب عسكرى عام ١٩٧٧ وتبنيه النهج الماركسى اللينينى.

وقد كان قرار الرئيس عبد الناصر بتأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ رد فعل لمحاولات الغرب السيطرة على صُنع القرار فى مصر وتوجيه سياسة مصر الخارجية عبر سحب عرض تمويل بناء السد العالى. وجاء هذا القرار بتأميم القناة كتحد لنظام دولى شامل للهيمنة الغربية كان قائماً فى ذلك الوقت، وكإعادة تأكيد على سيادة الدول المستقلة حديثاً. وقد نجحت مصر فى الحصول على دعم القوتين العظميين فى ذلك الوقت (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) فى الأمم المتحدة فى مواجهة العدوان الثلاثى الذى تعرضت له فى نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٥٦. وبحلول عام ١٩٥٨، بدأت بوادر فتور ثم توتر ثم خلاف فى العلاقات بين الرئيس عبد الناصر والاتحاد السوفيتى فى ضوء إدانة القيادة المصرية لما أسمته محاولات السوفيت التدخل لحماية الشيوعيين فى مصر وسوريا فى أعقاب الوحدة بين البلدين فى فبراير ١٩٥٨، واعتبار هذا التدخل نوعاً من «الاستعمار الجديد»، وكذلك فى ضوء الدعم السوفيتى للزعيم العراقى عبد الكريم قاسم الذى جعل من نفسه منافساً للرئيس عبد الناصر فى زعامة حركة الثورة العربية. وبالرغم من أن هذا الخلاف لم يدم طويلاً، فإن القيادة المصرية حاولت الاستفادة منه لتحسين علاقات مصر مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية، وبالتالى البرهنة على استقلالية وعدم انحياز السياسة الخارجية المصرية.

وفى منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين، بات الرئيس

عبدالناصر على قناعة بأن الولايات المتحدة، بالتعاون مع إسرائيل من جهة وبعض الدول العربية التى أسماها بالرجعية من جهة أخرى (مثل المملكة العربية السعودية والأردن فى ذلك الوقت)، تتآمر ضد الثورة المصرية. وبالرغم من وجود علاقات عسكرية واقتصادية وسياسية وطيدة بين الاتحاد السوفيتى ومصر خلال تلك الفترة، فقد استبعد الرئيس عبد الناصر إمكانية وجود تناقض أساسى بين مصر والولايات المتحدة وإنما تحدث عن خلافات حول بعض القضايا بما لا يعيق عمل مصر وأملها من أجل التوصل إلى علاقات صحية وودية وتعاونية مع الولايات المتحدة.

وكانت هزيمة ١٩٦٧ هى التى عمقت اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتى السابق للحصول على مزيد من الأسلحة وتحديث قواتها المسلحة فيما اعتبر أنه السبيل الوحيد المتاح لتحرير الأراضى المحتلة عقب رفض إسرائيل لكافة المبادرات السلمية المطروحة، وبقى عامل التوازن العسكرى كعامل ردع فى يد القيادة السياسية المصرية حتى عقب انتصار ١٩٧٣. وكانت القيادة فى أمس الحاجة إلى نصر أكتوبر حيث إنها كانت تواجه تحديات جادة لشرعيتها داخل مصر فى الفترة السابقة قبل الحرب مباشرة، وكان المدخل لهذا النصر هو ضمان حد أدنى من الوحدة الوطنية داخل البلاد، وتنسيق وتعاون صلب مع الدول العربية الأخرى -دون تقسيم إلى دول تقدمية وأخرى رجعية- وعلاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتى.

وكان المدخل لتحقيق الجبهة الوطنية المتماسكة هو بيان ٣٠ مارس الذى أعلنه الرئيس عبد الناصر فى ذلك التاريخ من عام ١٩٦٨ ليشير فيه إلى الحاجة إلى الديمقراطية السياسية والحريات المرتبطة بها، وليستخدم شعارات دينية لتعبئة الشعب فى معركة التحرر الوطنى،

وليجذب التأييد الشعبى لجهوده لإعادة بناء الجيش، فهذه المرة لم يعد الإسرائيليون فقط فى فلسطين بل صاروا على الضفة الشرقية لقناة السويس. وتلى ذلك إبراز الرئيس السادات لقيم الحرية والديموقراطية خاصةً إبان صدامه مع خصومه السياسيين فى مايو ١٩٧١ وما أعقب ذلك بالرغم من بعض التراجعات وغياب خطوات محددة قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى اتجاه الديموقراطية السياسية.

وفيما يتعلق ببناء التضامن العربى اللازم لإزالة آثار عدوان ١٩٦٧، فقد أدرك الرئيس عبد الناصر أن انغماس مصر العسكرى فى الحرب العربية/العربية التى دارت مباشرة أو بالوكالة على أرض اليمن منذ قيام ثورتها فى سبتمبر ١٩٦٢ ثم استدراجه بواسطة النظام «البعثى التقدمى» فى سوريا إلى الهزيمة عام ١٩٦٧ أديا إلى احتلال أراض مصرية وجعلا مصر أكثر اعتماداً على قوى خارجية، وبالتالى قيدا استقلال قرارها السياسى. كما أيقنت القيادة السياسية المصرية أن عزلة مصر عن العرب تجعلها أكثر قابلية للهزيمة سياسياً وعسكرياً، وهو درس دفعها للتصالح مع الخصوم العرب، خاصة السعودية، فى مؤتمر قمة الخرطوم فى سبتمبر ١٩٦٧، ثم دفعها لتعميق التعاون والتنسيق مع سوريا ومع الدولتين اللتين يمثلان العمق الاستراتيجى لمصر وهما ليبيا والسودان منذ عام ١٩٦٩. وقد تأكد هذا الدرس مرة أخرى عقب القطيعة المصرية مع الدول العربية والإسلامية فى أعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩، وما خسره الجانبان –مصر من جهة، والعالم العربى والإسلامى من جهة أخرى – من جراء هذه القطيعة على الأصعدة الاستراتيجية والأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهو الأمر الذى جعل إعادة هذه العلاقات يحتل أولوية متقدمة على جدول أعمال السياسة الخارجية المصرية منذ تولى الرئيس محمد حسنى



مبارك الحكم فى أكتوبر ١٩٨١ وحتى عودة مصر للجامعة العربية ومن قبلها المؤتمر الإسلامى ثم عودة مقر الجامعة العربية ومنصب أمينها العام لمصر عام ١٩٩١.

أما فيما يتصل بالطريق الثالث لتحرير الأرض المصرية، فكان خارج حدود المنطقة. وبالرغم من أن هذا الطريق اشتمل على تعزيز العلاقات مع دول حركة عدم الانحياز، والدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى وكافة القوى المعادية للاستعمار والمؤيدة للسلام العادل فى الشرق الأوسط، فإن الركيزة الأساسية فيه كانت تعميق التعاون مع الاتحاد السوفيتى وتخفيف حدة العداء أو حتى محاولة تجاوز مرحلة العداء مع الولايات المتحدة. وبحلول عام ١٩٧٠ كان هناك ١٥ ألف خبير عسكرى سوفيتى فى مصر، كما منحت تسهيلات للأسطول السوفيتى فى الموانئ المصرية. وقد برر الرئيس عبدالناصر امتناعه عن إدانة الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ بحقيقة أن الأراضى المصرية كانت محتلة وأنه بالتالى لا يستطيع أن يكون مستقلاً أو غير منحازاً عندما يكون مصدر سلاحه هو السوفيت، وهذا التبرير يبرز التأثير السلبى لهزيمة مصر العسكرية عام ١٩٦٧ على سلوكها الخارجى. إلا أن على المرء عدم المبالغة فى تقدير هذا التأثير، حيث أن القيادة المصرية بقيت بصفة عامة ناجحة فى تفادى الانحياز المسبق لأية تكتلات حول الموضوعات ذات الأهمية المباشرة لمصر، ومن أمثلة ذلك قبول الرئيس عبد الناصر لخطة روجزر الأمريكية للسلام فى يوليو ١٩٧٠ بالرغم من المعارضة السوفيتية لها.

وقد استمر العمل لتحرير الأراضى المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ فى عهد الرئيس السادات، حيث واصل نهج سلفه فى البحث عن مبادرة سلام وقبول ما هو مطروح منها ومتفق مع الحد الأدنى من المطالب المصرية



والعربية كما اقترح هو نفسه مبادرة سلام فى فبراير ١٩٧١ تربط السلام باستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة وتطهير مجرى قناة السويس واستئناف الملاحة فيه، وهى مبادرة مرت دون رد إيجابى أمريكى أو إسرائيلى بالرغم من وقف حرب الاستنزاف التى استمرت ما بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٠. وكان الرئيس السادات متيقناً للدعم الأمريكى لإسرائيل فى مواجهة العرب وسعى للحد منه أو تحييده فى نفس الوقت الذى وقع فيه معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧١، ولكنه عاد لاحقاً فرفض استمرار القوات والخبراء والطائرات السوفيتية تعمل فى مصر بأوامر من موسكو، كما تبرم من عدم وفاء السوفيت بالتزاماتهم تقديم الإمدادات العسكرية اللازمة وهو ما اعتبره معاملة مهينة وتفتقد الثقة فيه شخصياً، ودفعه ذلك إلى إخراج ١٥ ألف خبير عسكرى سوفيتى من مصر فى منتصف ١٩٧٢، خاصة أن الرئيس السادات كان دائماً معارضاً لعلاقات وثيقة بين مصر والسوفيت ومتشككاً فى أن الاتحاد السوفيتى تورط فى خديعة مصر قبيل حرب ١٩٦٧ حتى لا توجه مصر الضربة الأولى، كما أعرب فى عدة مناسبات عن رفضه لمحاولات السوفيت التحدث بالنيابة عن مصر عقب حرب ١٩٦٧ بحجة ترتيب تسوية عادلة فى المنطقة. كما اتهم فى فترة لاحقة خصومه السياسيين الذين أطاح بهم فى مايو ١٩٧١ بأنهم «عملاء للسوفيت»، وكذلك اتهم الاتحاد السوفيتى لاحقاً بتحريك طلاب الجامعات المصرية ضد حكمه كمحاولة انتقامية رداً على طرده الخبراء السوفيت.

وقد أقر الرئيس السادات لاحقاً أنه كان يعتبر وجود علاقات جيدة مع السوفيت فقط عنصراً ضاراً بالمصالح المصرية المتمثلة فى تحرير الأرض المحتلة، نظراً لأنه كان يتعين أيضاً بناء علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكافة الدول العربية. وفى مايو ١٩٧٢

رفضت القيادة المصرية الإعلان السوفيتي الأمريكي بشأن الشرق الأوسط والذى دعا إلى حالة «استرخاء عسكرى» فى المنطقة، وفسر السادات ذلك باعتباره مؤامرة مقصودة من القوتين العظميين وموجهة ضد مصر والعرب. إلا أنه بالرغم من ذلك لم يكن أمام الرئيس السادات بديلاً عن مواصلة التعاون مع السوفيت لتوفير مصدر للسلاح نظراً لقناعته المتزايدة أن فقط من شأن حرب تقليدية محدودة فى المنطقة تحريك الموقف.

وعقب انتصار عام ١٩٧٣، وتحديداً عقب اتفاقية فض الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥، اتخذت القيادة المصرية قرارها باستبدال التفاوض بالمواجهة العسكرية كوسيلة لتحرير بقية الأراضى المحتلة وتسوية القضية الفلسطينية، وقد استمرت هذه القناعة حتى يومنا هذا وتجسدت فى إعلان الرئيس السادات ومن بعده الرئيس مبارك أكثر من مرة بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى آخر الحروب، وأن الرهان المصرى -ثم العربى منذ مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١- هو على خيار السلام باعتباره خياراً استراتيجياً.

وقد عبر الرئيس السادات عن إيمانه بالعلاقة العضوية بين العنصرين فى خطبته أمام الكنيست الإسرائيلى فى نوفمبر ١٩٧٧، حيث اعتبر أن أمن مصر القومى يتحقق فقط عبر تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى وليس عبر تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل. وبالرغم من رفض الأطراف العربية -وفى مقدمتها الطرف الفلسطينى- لاتفاقيات كامب دافيد بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٨، فإن مصر واصلت التفاوض حول الحكم الذاتى الفلسطينى مع إسرائيل حتى أوقفت هذه المباحثات عام ١٩٨٠ عندما أدركت مصر عدم جدية الجانب الإسرائيلى فى هذا الشأن.

ومن الهام هنا أن نشير إلى إدراك القيادة المصرية المتواصل بحجم الارتباط الأمريكى فى دعم إسرائيل، وهو ما ظهر جلياً عندما حذرت من تصفية القوات المصرية التى عبرت إلى الضفة الغربية لقناة السويس فيما عُرف بثغرة الدفرسوار فى أكتوبر عام ١٩٧٣ لأن من شأن ذلك أن يؤدى إلى تدخل أمريكى عسكرى مباشر فى الحرب. وقد نجحت القيادة المصرية منذ عام ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا سواء فى عهد الرئيس السادات أو فى عهد الرئيس مبارك فى تأمين دعم أمريكى لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، بالرغم من أن هذا أدى فعلياً إلى تجاهل صيغة المؤتمر الدولى للسلام فى إطار الأمم المتحدة والرهان على دبلوماسيات مكوكية بدأت بهنرى كيسنجر وتواصلت مع خلفائه من بعده، كما أن صيغة المؤتمر الدولى الذى انعقد فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ كانت أقرب للمظلة والمدخل إلى مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية المعنية، وبقى المحك هو ما تقدمه الإدارات الأمريكية المتعاقبة من خطط أو مبادرات سلام وما تبذله من جهود لتنفيذ هذه الخطط خاصة فيما يتطلب ممارسة ضغوط على إسرائيل.

كما ارتبطت الجهود المصرية بالعمل على تحييد الدور الأمريكى قدر الإمكان بعد الحظر النفطى العربى على الولايات المتحدة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ والذى أثبت للأمريكيين أن مصالحهم فى المنطقة قد تكون مختلفة عن مصالح إسرائيل، وهو أمر نجح جزئياً وصار حماية مصادر النفط أحد أولويات السياسة الأمريكية فى المنطقة منذ ذلك التاريخ إضافة إلى هدف حماية أمن إسرائيل، بل هدف هذا الحظر النفطى أيضاً إلى إثبات أن إسرائيل قد تهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة. وقد دعا الرئيس السادات بعد ذلك إلى عدم فرض الحظر النفطى مجدداً على الدول الغربية فى إظهار واضح لتعاطفه مع المصالح الغربية وفى محاولة

لكسب ود وتفهم الغرب للمصالح المصرية والعربية، كما أنه – ومن بعده الرئيس حسنى مبارك– أدركا أنه من غير الواقعى توقع تحول جذرى فى الموقف الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى باتجاه موقف محايد أو متوازن تماماً وأن الموقف الأمريكى سيبقى دائماً لاعتبارات موضوعية وذاتية عديدة داخلية وخارجية أقرب للموقف الإسرائيلى.

ومنذ حرب عام ١٩٧٣ أدركت القيادة المصرية أن الاتحاد السوفيتى السابق قدم أقصى ما يريد ويستطيع تقديمه لمصر وأن تعويض السوفيت لخسائر مصر من الأسلحة خلال حرب ١٩٧٣ لم يكن بالمعدل الذى يجعل مصر فى حالة توازن عسكرى مع إسرائيل، وكان أول نتائج ذلك إعلان الرئيس الراحل أنور السادات فى «ورقة أكتوبر» التى صدرت عام ١٩٧٤ أن على مصر مهمة تجنب الوقوع فى مناطق النفوذ لأى دولة عظمى، كما أعرب فى نفس الورقة عن إدراكه بأن دولة بحجم مصر لا تستطيع أن تحرك دولة عظمى ضد دولة عظمى أخرى، وذلك بخلاف الحال فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وذلك نتيجة سياسة الانفراج بين القوتين العظميين التى بدأت عام ١٩٧٢ وما تبعها من مراحل متعاقبة كل منها أكثر تطوراً من التى سبقتها فى مجال التشاور – بل والتنسيق – بشأن القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك للدولتين العظميين.

وقد جاء إلغاء الرئيس السادات من جانب واحد لمعاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٦ فى محاولة لتأكيد استقلالية القرار المصرى حيث اتهم السوفيت بعدم تنفيذ التزاماتهم بتوفير السلاح لمصر وبمحاولتهم لعب دور الوصاية على سياسة مصر الخارجية. وقد سبق ذلك فى عام ١٩٧٥ اتخاذ الرئيس السادات قرار تنويع مصادر السلاح لمصر متحركاً بين الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية وفرنسا

وبريطانيا، ثم تدريجياً ولكن بقوة نحو الولايات المتحدة، وذلك فيما اعتبره رد فعل على تأخر السوفيت فى إمداد مصر بالسلاح. وكان هذا القرار ثانى قرار لمصر الثورة بتنويع مصادر السلاح فى عشرين عاماً، وهو ما يؤكد استقلالية الإرادة الوطنية للقيادة السياسية المصرية. وبالرغم من التباعد مع الاتحاد السوفيتى، فقد حافظت مصر على علاقات جيدة بل طورت علاقات وثيقة مع دول اشتراكية أخرى مثل الصين الشعبية ورومانيا ويوغوسلافيا، سواء فى المجال العسكرى أو الاقتصادى، وذلك فى جهد منها لتجنب الاعتماد الكامل على كتلة واحدة بقدر الإمكان.

وبحلول نهاية السبعينيات، اتهم الرئيس السادات الولايات المتحدة بالتآمر لحصار منطقة الشرق الأوسط بدول ذات حكومات موالية للسوفيت مثل ليبيا وإثيوبيا واليمن الديمقراطية وأفغانستان، وذلك فى مخطط لزعزعة استقرار ثم الإطاحة بالحكومات «المعتدلة» فى مصر ودول أخرى بالمنطقة. ومن هذا المنطلق، رأى الرئيس السادات فى تقديم الاتحاد السوفيتى الأسلحة بشكل مكثف لهذه الدول تهديداً محتملاً لمصر واعتبر أن الوسيلة الوحيدة لإيقاف الاختراق السوفيتى للمنطقة هو عبر تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، خاصة الفلسطينى الإسرائيلى، بشكل عادل ودائم.

ومنذ توليه الحكم عام ١٩٨١، سعى الرئيس مبارك إلى إصلاح العلاقات المصرية السوفيتية، بما يمكن من توفير الصيانة وقطع الغيار لأسلحة سوفيتية كانت موجودة لدى الجيش المصرى، واستئناف التعاون الاقتصادى بين البلدين بما يسمح بإحياء منفذ تقليدى لتصدير السلع المصرية، وبما يساعد أيضاً على التوازن فى علاقات مصر الخارجية والانفتاح على جميع الأطراف وتوظيف الدعم السوفيتى

التقليدى لخدمة القضايا العربية، وبما لا يضر بالعلاقات المتميزة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساعد على ذلك بشكل خاص وصول الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم فى عام ١٩٨٥ وتبنيه سياسات «البرسترويكا» و«الجلاسنوست» وسعيه لإحداث تغيير جذرى فى السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتى، وكذلك تقاربه مع الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص مما سمح برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لمؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٩١. وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١ واصلت مصر علاقاتها الودية مع روسيا الاتحادية فى الوقت الذى طورت فيه علاقات وثيقة مع الدول والجمهوريات الأخرى التى تولدت عن هذا الانهيار، خاصة الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز، كما أنشأت وزارة الخارجية المصرية صندوقاً للتعاون الفنى مع دول الكومنولث الروسى أسهم فى العقد الماضى فى تعزيز التعاون التقنى والثقافى والاقتصادى بين مصر وهذه الدول.

وفيما يتعلق بالترتيبات العربية والإفريقية لضمان الأمن القومى المصرى، بدأ الرئيس الراحل أنور السادات عهده بإقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة مع ليبيا وسوريا عام ١٩٧١ وذلك بهدف إقامة نوع من التوازن الاستراتيجى مع التهديد الإسرائيلى، وبالرغم من تدهور العلاقات مع ليبيا لاحقاً فإنه طور تعاوناً مصرياً/ سورياً / سعودياً لضمان الدعم المادى والنفطى والمعنوى السعودى فى المواجهة مع إسرائيل، كما ارتبط التقارب المصرى السعودى بتقارب مصرى/إيرانى فى عهد الشاه السابق، وكان من ركائز التقاربين العمل لمواجهة المد الشيوعى فى المنطقة. وبالرغم من عدم انضمام السودان

لاتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، فإن العلاقات الوثيقة بين الرئيس السادات والرئيس السودانى الأسبق جعفر النميرى دفعت بالأول لتقديم دعم مباشر للثانى فى مواجهة محاولة الانقلاب الشيوعى فى السودان عام ١٩٧١، ثم الدعم السياسى له فى مواجهة محاولات انقلابية أخرى وتعزيز العلاقات مع سودان النميرى عبر ترتيبات «التكامل» بين البلدين واستمرت فى عهد الرئيس حسنى مبارك حتى سقوط حكم النميرى عام ١٩٨٥، وبعدها مرت العلاقات المصرية السودانية بمراحل صعود وهبوط خلال الحقبة الديمقراطية فى السودان من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ ثم خلال حكم «الإنقاذ» منذ يونيو ١٩٨٩ إلى الآن حيث تدهورت العلاقات فى مرحلة ما إلى درجة القطيعة والعداء واتهم الحكم السودانى بالمسئولية عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا فى منتصف التسعينيات وأعقب ذلك اتهامات متبادلة بشأن مثلث حلايب وشلاتين وحول مياه النيل وبشأن استيلاء السلطات السودانية على ممتلكات مصرية فى السودان، مما أوجد فى تلك الفترة شعوراً بالتهديد للأمن القومى المصرى من الحدود الجنوبية المباشرة، ولم تشهد هذه العلاقات تحسناً مرة أخرى بشكل واضح ومتواصل فى منحنى صعود إلا بعد ما سمى بـ«حركة رمضان» فى السودان فى ديسمبر ١٩٩٩، والتى شهدت الإطاحة بالزعيم السابق للجبهة الإسلامية القومية الدكتور حسن الترابى الذى كان شريكاً فى الحكم مع الرئيس الفريق عمر البشير.

وإذا كان عام ١٩٧٩ قد شهد العزلة بين مصر والعرب بعد توقيع معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية، فإنه لا يمكن إنكار الشعبية التى حظيت بها هذه المعاهدة داخل مصر فى إطار استعادة الأراضى المصرية المحتلة فى سيناء ورفض أى تواجد استيطانى هناك، واستمر هذا الدعم الشعبى للقيادة السياسية فى عهد الرئيس مبارك حتى تم

استكمال تحرير سيناء عبر صدور حكم هيئة التحكيم الخاصة بطابا فى سبتمبر ١٩٨٨ والذى قضى بعودتها إلى مصر.

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية/الأمريكية، فقد منح الرئيس الراحل السادات بعض التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بحلول نهاية السبعينيات، وذلك فى مواجهة المد الشيوعى فى المنطقة وفى أفريقيا، خاصة التمرد اليسارى فى إقليم «شابا» فى زائير، وتضمنت تلك التسهيلات توفير حق الهبوط المؤقت للطائرات الأمريكية فى قواعد جوية قريبة من القاهرة أو فى منطقة البحر الأحمر فى حالة طلب أى دولة عربية أو إسلامية للدعم الأمريكى فى مواجهة عدوان خارجى. ومنذ ذلك التاريخ تم تنظيم مناورات عسكرية مشتركة بين قوات مصرية وأمريكية، وأحياناً بمشاركة دول ثالثة لم يكن أبداً من بينها إسرائيل، وذلك فى إطار تعزيز القدرات القتالية للجيش المصرى واكتسابه المهارات اللازمة للتأقلم مع تغيير نظامه التسليحى بدرجة كبيرة إلى الاعتماد على التسليح الأمريكى، كما ساهمت القوات المصرية مع الولايات المتحدة فى التحالف الدولى عام ١٩٩١ لإخراج القوات العراقية من الكويت، إلا أن القوات المصرية رفضت بعد ذلك أن تمتد الحرب إلى داخل الأراضى العراقية. كما رفضت مصر دائماً توفير قواعد عسكرية ثابتة للولايات المتحدة أو عقد اتفاقيات تلتزم بشأنها بتقديم تسهيلات عسكرية فى أماكن معينة للقوات الأمريكية، وبقيت مصر تحصل على مساعدات عسكرية أمريكية بعضها فى شكل منح منذ توقيع معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩.

وخلال الثمانينيات، أدركت مصر أن تحقيق الأمن والاستقرار على حدودها الجنوبية وفى حوض النيل يتطلب بناء أطر مؤسسية للتعاون الاقتصادى والفنى بينها وبين هذه الدول بما يحقق النفع المشترك من

خلال دراسات وبحوث ومشروعات لترشيد وتعظيم استخدام مياه النيل، وهو الأمر الذى دفعها إلى إنشاء مجموعة «الأندوجو» للتعاون مع دول حوض النيل، واستمرت هذه المجموعة إلى مطلع التسعينيات ولكن عدم انضمام إثيوبيا إليها ثم عدم تحمس دول مثل كينيا لوجودها دفع إلى تحول اتجاه السياسة المصرية فى هذه المنطقة توسعاً على عدة جبهات: فمن جهة تعزيز وتوسيع نشاط الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الإفريقية الذى يعمل فى إطار وزارة الخارجية المصرية منذ الثمانينيات ، ومن جهة أخرى السعى للدخول فى عضوية منطقة الأفضليات التجارية لدول جنوب وشرق أفريقيا PTA ، والنجاح فى الانضمام لخليفتها «الكوميسا» (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا) ولعب دور قيادى فى إطارها منذ عام ١٩٩٨ وحتى اليوم، ومن جهة ثالثة تكثيف الدور المصرى داخل المنظمات الإفريقية الجامعة مثل منظمة الوحدة الإفريقية التى تولت مصر رئاستها مرتين فى العقد الماضى (عامى ١٩٩٠ و١٩٩٤) وشهدت المنظمة خلالهما استقلال ناميبيا وإنشاء آلية فض المنازعات التى سعت لتحجيم التدخلات الخارجية فى القارة بحجة حل نزاعاتها. كذلك لعبت مصر دوراً مهماً فى التوصل لاتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ثم فى التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى والذى يتم بشكل رسمى فى قمة «ديربن» بجنوب إفريقيا فى يوليو من عام ٢٠٠٢ .

وفى ختام هذا الجزء، يمكن القول بأن علاقة مصر مع القوى العظمى والكبرى منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت مرتبطة بالمصالح الوطنية المصرية والأمن القومى المصرى أكثر منها ارتباطاً بتوجهات فكرية أو عقائدية. فبالنسبة للرئيس عبد الناصر وتوجهاته المعادية للوضع الإقليمى والدولى القائم فى زمنه والعداء الغربى له، كان اللجوء للدعم

السوفيتي، وبالنسبة للرئيس السادات الساعى للاستقرار الداخلى والإقليمى بهدف جذب الاستثمارات والتكنولوجيا من الدول العربية المحافظة ومن الغرب إلى مصر مما يستوجب حل الصراع العربى الإسرائيلى كان التقارب مع الغرب والمواجهة مع السوفيت، وبالنسبة للرئيس مبارك الساعى إلى علاقات متوازنة تحقق المصالح المصرية فيما يتعلق بالاستقرار والتنمية وتحافظ على استقلالية الإرادة والقرار وتوسيع الخيارات أمام مصر كان الانفتاح على الجميع من منطلق الاحترام المتبادل، حتى فى حالات الاختلاف، والتعاون البناء وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والسعى للتقدم نحو السلام الشامل والعادل باعتباره شرطاً ضرورياً للاستقرار والتنمية.

٢ - لعب دور إقليمي ودولي فعال:

منذ عام ١٩٥٤، رأى الرئيس الراحل عبد الناصر أن هناك ثلاث دوائر للسياسة الخارجية المصرية للعمل فى إطارها وهى الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية، مع إشارته إلى دائرة أكبر تضم العالم الثالث، ثم إلى الدائرة الإنسانية العامة. وقد اعتبر أن هناك فراغاً فى الدوائر الثلاثة المذكورة مما يستوجب دوراً مصرياً، ولم يشر إلى هذا الدور باعتباره قيادياً، ولكن باعتباره ينسق الطاقات الكامنة فى هذه الدوائر الثلاثة لتحويلها إلى تكتلات قوية تلعب دوراً إيجابياً فى صياغة مستقبل العالم. ويمكن تبرير مثل هذا الدور القيادى على أساس خبرات مصر التاريخية السابقة، وإنجازاتها وكفاءاتها الراهنة، كما يمكن تفسير هذا الدور باعتبار أن مصر ستمثل الدولة النموذج بما يعكس آمال الشعوب المستضعفة، خاصة الشعوب العربية، وهى رسالة ليست غريبة عن الثورات بشكل عام وشهدناها من قبل فى حالات الثورة الفرنسية والبلشفية والصينية.

وقد أجمع قادة مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على اعتبار أمن وسلامة مصر مرهونتين بعدم التدخل فى شئون الوطن العربى من قبل أطراف خارجية، وبالتالى بقدرة الدول العربية على التضامن والتنسيق - إن لم يكن الوحدة- لمواجهة المخاطر المشتركة وتحقيق الأهداف المشتركة، دون أن يعنى ذلك التخلى عن خصوصية مصالح كل دولة، خاصة بعد فشل تجربة الوحدة الاندماجية المصرية السورية عام ١٩٦١.

وإذا كانت حقبة الرئيس عبد الناصر قد تعرضت للاتهام بمحاولة تصدير الثورة، فقد رفض الرئيس الراحل هذا الاتهام معتبراً أن كل ما دعا إليه هو وضع مبادئ وخبرات مصر فى خدمة أى دولة عربية أو مواطن عربى، ومحاربة مصر دفاعاً عن الشعب العربى وقضاياه وفى ضوء عجز المنظمات الرسمية للعمل العربى المشترك، خاصة جامعة الدول العربية. وقد تراجع القول بمحاربة مصر دفاعاً عن العرب منذ السبعينيات فى ضوء الخسائر البشرية والمادية الضخمة التى تحملتها مصر فى حروبها مع إسرائيل التى اعتبرت بالأساس حروباً من أجل فلسطين بالرغم من رد البعض بأنها كانت حروباً دفاعاً عن الأمن القومى المصرى. كما استمرت منذ ذلك التاريخ الشكوى المصرية - معلنة أحياناً وضمنية أحياناً أخرى- من محدودية فاعلية جامعة الدول العربية، وذلك بالرغم من محاولات لإنعاش وترشيد مسيرة الجامعة فى مراحل مختلفة آخرها المرحلة الراهنة.

ولا شك أن مما ساهم فى صعود المد القومى العربى فى الخمسينيات من القرن العشرين كان حقيقة أن معظم الدول العربية اشتركت فى خبرة استعمارية متشابهة حيث تحالفت الدولة المستعمرة مع قوى محلية مستغلة ومحتكرة للسلطة، مما أوجد وعياً جماعياً عربياً مناهضاً للاستعمار والمتعاونين معه.

وقد اقترحت مصر على العراق عام ١٩٥٣ إنشاء منظمة دفاعية عربية تتأسس على ميثاق الدفاع العربى المشترك لعام ١٩٥٠، ويمكن أن تنسق مع الكتلة الغربية ولكنها تكرس أصلاً لمواجهة أعداء العرب الحقيقيين وليس للدفاع عن المصالح الغربية، أى أن مصر دعت حينذاك إلى نظام إقليمى عربى بديلاً عن النظام الشرق أوسطى الذى كان يطرحه الغرب باعتبار أن الشرق أوسطية كانت تمثل مفهوماً جيوسياسياً له قيمته فقط فى إطار الخطط الغربية المعادية للاتحاد السوفيتى، وبدون أن يعكس أرضية مشتركة وصلبة بين الأطراف المكونة له.

وبمرور الوقت، أصبح نضال مصر وأهداف سياستها الخارجية متماثلة مع القضايا العربية، سواء فى المواجهة المسلحة مع إسرائيل فى غزة عام ١٩٥٥، أو صفقة السلاح مع الكتلة الشرقية فى نفس العام، أو رفض حلف بغداد، أو أخيراً تأميم القناة ثم حرب السويس عام ١٩٥٦. كما أن الرئيس الراحل عبد الناصر -وفى سياق إيمانه بضرورة إنهاء الحالة الاستعمارية فى الوطن العربى - قدم الدعم العسكرى والدبلوماسى والسياسى والإعلامى لحركات التحرر الوطنى، خاصة فى المنطقة العربية، فبدأت إذاعة «صوت العرب» فى البث من القاهرة عام ١٩٥٤ لدعم حركة التحرر الوطنى التى انطلقت فى ثورة الجزائر فى العام نفسه، ولدعم حركات التحرر فى تونس والصومال وجنوب شبه الجزيرة العربية. واعتبرت القيادة المصرية أن هذا الدعم وسيلة لإنهاء الاستعمار بجميع صوره فى المنطقة بلا رجعة، وبالتالى تعزيز الاستقلال الوطنى المصرى.

ومنذ مؤتمر باندونج للدول الأفريقية والآسيوية عام ١٩٥٥، وخاصة بعد رد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، أدركت القيادة السياسية المصرية بشكل متزايد أن المعركة ضد الاستعمار هى معركة عالمية وأن على

مصر التنسيق والتعاون مع القوى المعادية للاستعمار فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى هذا الأساس، وعت مصر الارتباطات الاستعمارية لكل من إسرائيل وجنوب أفريقيا، وبالتالى حذرت من الدور الذى تلعبه الدولتان ضد شعوب أفريقيا وآسيا. ورأت مصر فى تلك الفترة فى إمكانية التحالف مع دول آسيوية غير منحازة وسيلة لمحاصرة الاستعمار وتخفيف ضغوطه على مصر. ولم يقتصر تعريف الرئيس عبدالناصر للاستعمار على البعد السياسى، وإنما أدمج فيه البعد الاقتصادى المتمثل فى مكافحة الاحتكارات والكارتلات الرأسمالية الغربية التى تعمل ضد خيار التنمية المستقلة فى دول العالم الثالث.

وقد استفادت مصر من تزايد الإعجاب بما تمثله من نموذج عقب حرب ١٩٥٦ باعتبارها دولة صغيرة فى ذلك الوقت نجحت فى مقاومة العدوان العسكرى من قوتين كبريين، فدعت عام ١٩٦١ إلى عقد المؤتمر التأسيسى لما سمى حينذاك «بالدول غير الملتزمة» (أى غير المنحازة)، ثم استضافت المؤتمر الثانى لقمة حركة عدم الانحياز التى كانت مصر إحدى الدول الأساسية المؤسسة له كما استضافت مؤتمر القمة الإفريقى الأول ومؤتمر القمة العربى الأول عام ١٩٦٤. وبين هذين التاريخين، استضافت القاهرة أول مؤتمر يجمع دول العالم الثالث للتشاور فيما بينها حول قضايا التعاون الاقتصادى والتنمية، وذلك عام ١٩٦٢.

ويجب علينا النظر إلى القومية العربية والعداء للاستعمار وعدم الانحياز فى فكر الرئيس الراحل عبد الناصر باعتبارها مفاهيم شديدة الارتباط ببعضها البعض بما يعكس سياسة تؤكد الذات والاستقلال وحرية الإرادة وترتبط أيضاً بتوليد الشرعية والدعم الشعبى داخلياً. فقد كان قرار الرئيس عبد الناصر أن تكون مصر دولة غير منحازة هو الذى دفعه إلى اعتبار الوحدة العربية مهمة عاجلة وواجبة التنفيذ لإخراج

العرب من دائرة الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية فى ذلك الوقت. ومن جهة أخرى كان مؤتمر باندونج هو الذى شكل التبرير الفكرى لرفض الرئيس الراحل للتحالفات الخارجية وإعطائه الثقة بأنه ليس وحده فى سعيه للبحث عن طريق مستقل للبناء والتنمية. ومنذ ذلك التاريخ صارت الثورة المصرية وتطوراتها المتعاقبة مصدراً للإلهام لقادة ودول العالم الثالث سواء فى مرحلة الثورة والتحرر الوطنى فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى مثل بن بيلا فى الجزائر وكاسترو فى كوبا ونكروما فى غانا ولومومبا فى الكونغو، أو فى مرحلة بناء الاستقرار والإصلاح الاقتصادى والتحول الديمقراطى والسعى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ السبعينيات من القرن العشرين.

وكان الرئيس عبد الناصر يعتبر أن نجاح ثورات العالم الثالث الأخرى شرط لاستمرارية نجاح الثورة المصرية، كما أنه ومنذ عام ١٩٦٢ بات على قناعة بأن تحقيق الوحدة العربية لن يتم إلا تدريجياً على مراحل وبشكل سلمى، ولكنه استمر فى قناعته بأن هذه الوحدة تبقى فى تناقض أساسى مع ما أسماه بـ «الرجعية العربية» والصهيونية ممثلة فى إسرائيل. وقد تعززت القناعة بتدريجية وبعد مدى الوحدة العربية وعدم تقسيم العرب إلى محاور فى عهد ما بعد عبد الناصر.

وركزت مصر فى عهد الرئيس مبارك على إيجاد وتعزيز وتوسيع دائرة المصالح العربية المشتركة والمؤسسات التى تجسد العمل المشترك فيما بين الدول العربية كأرضية لبناء تضامن عربى حقيقى قائم على أسس.راسخة من اقتناع الشعوب العربية بمختلف قواها الاجتماعية بأهمية وجدوى هذا التضامن.

وقد كانت ثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ ثم الحرب هناك وانغماس

مصر فيها هى التى ساهمت إلى حد كبير فى تقسيم الرئيس عبد الناصر القوى العربية إلى معسكرين: ثورى ومحافظ، حيث كانت حرب اليمن قمة المواجهة بين المعسكرين، كما أنها كانت نموذج لتدخل عسكرى مصرى فى دولة عربية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية، بعد أن كان هذا التنفيذ يتم عبر أنشطة الدعاية والإعلام والأجهزة الأمنية والدبلوماسية والرهان على شعبية الرئيس عبد الناصر العريضة فى الوطن العربى. وقد أدى هذا الوجود المصرى فى اليمن إلى إثارة قلق الغرب من التواجد العسكرى المصرى بالقرب من مصادر إمدادات النفط للغرب، وهو ما اعتبره بعض المحللين أحد أسباب الدعم الأمريكى والبريطانى للعدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ لإخراج مصر من اليمن.

ونذكر هنا أن المساهمة المصرية فى التحالف الدولى لتحرير الكويت عام ١٩٩١ كانت أيضاً مثار قلق أطراف إقليمية ودولية متعددة حرصت بعد استكمال مهمة تحرير الكويت وانتهاء الحرب إلى التعجيل بانتهاء الوجود العسكرى المصرى فى الخليج، كما عملت لاحقاً على إجهاض أى تنفيذ للأبعاد العسكرية والأمنية فى إعلان دمشق الذى ضم مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الستة.

ونعود إلى حقبة الستينيات لنقول أن ظهور قوى وقيادات ثورية فى سوريا والعراق بعد عام ١٩٦٣ أدى إلى تنازع قيادة القوى الثورية العربية مع الرئيس عبد الناصر فى وقت بدأت فيه مشاكله مع حكومات موالية للغرب فى المغرب وتونس اتهمته بمساندة المعارضة داخل هذه الدول. وبحلول عام ١٩٦٦ كانت درجة صعود التنظيمات الفلسطينية الراديكالية والمسلحة، بالإضافة إلى انتقاد الرئيس عبد الناصر من جانب حكومات راديكالية فى سوريا والجزائر (بعد سقوط حكم بن بيلا)، واستمرار الصراع المصرى السعودى فى اليمن، كل ذلك دفع الرئيس

الراحل إلى سياسات تتصف بالمواجهة تجاه إسرائيل من خلال مطالبة قوات الأمم المتحدة بمغادرة سيناء وإغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وهو التوجه الذى اعتبر مسئولاً عن اندلاع حرب الأيام الستة والتى تعرض فيها العرب للهزيمة.

وفيما يتعلق بسياسة مصر الإفريقية، فقد عرَّف الرئيس عبد الناصر دور مصر فى القارة بأنه لا ينحصر فى معارضة الاستعمار القديم والجديد والاستعمار الاستيطانى، بل فى نشر التنوير الثقافى والحضارى عبر القارة والمساهمة فى بناء هوية إفريقية مشتركة ومتميزة. وفى عام ١٩٦٢ كانت إذاعة «صوت أفريقيا الحرة» تنطلق من مصر بسبع لغات إفريقية، زادت لاحقاً، كما استضافت مصر مقار حركات التحرر الوطنى الإفريقية وقدمت لها السلاح والتدريب، خاصة حركات التحرر فى جنوب القارة. كما لعبت مصر دوراً فعالاً فى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عبر المشاركة فى تجاوز الخلافات بين ما سمى بمجموعتى «منروفيا» و«الدار البيضاء» وصولاً إلى تحقيق التضامن الإفريقى، واستمر المسعى المصرى الحثيث إلى يومنا هذا لإخراج إفريقيا من دائرة الاستقطاب والحفاظ على استقلال دولها وسلامة أراضيها فى إطار مبدأ قدسية الحدود الذى تبنته منظمة الوحدة الإفريقية منذ إنشائها، سواء فى عهد الحرب الباردة، أو حتى بعد انتهائها فى إطار التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ فى القارة.

وفيما يتصل بالدائرة الإسلامية، رأى الرئيس الراحل عبد الناصر أن شعيرة الحج تمثل اجتماعاً سياسياً سنوياً لقادة وشباب ومثقفى ورجال أعمال البلدان الإسلامية بهدف التشاور والتباحث وصياغة إطار عام لتعاونهم بدون المساس باستقلال أى دولة. وقد رفضت مصر عبر الخمسينيات والستينيات الانضمام لأحلاف تحمل اسم «الإسلامى»

باعتبارها أحلافاً تابعة للغرب وتخدم مصالحه وتوظف الإسلام فى المواجهة بين الغرب والشرق دون اعتبار لصالح المسلمين أنفسهم بل تضر باستقلال الدول العربية والإسلامية. إلا أن مصر أسست عام ١٩٥٤ ما سمى بـ «المؤتمر الإسلامي» والذى رأسه حينذاك الرئيس الراحل السادات، وكان معنياً بتوفير برامج الدراسة، وإصدار المطبوعات، وتقديم خدمات صحية واجتماعية فى الدول الإسلامية، وفى أغسطس من العام نفسه قام الرئيس عبد الناصر بأداء شعيرة الحج وسط تغطية إعلامية مكثفة.

وواصلت مصر عبر تطوير الأزهر فى مطلع الستينيات ثم إنشاء مدينة البعوث الإسلامية ثم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية تقديم المنح الدراسية والتدريبية وإرسال الدعاة والمدرسين للدول الإسلامية وجمع علماء هذه الدول فى مؤتمرات سنوية بغرض تعزيز الدور الإسلامى لمصر على الصعيد الشعبى فى العالم الإسلامى وتعزيز رصيدها مما انعكس وينعكس حتى الآن فى شكل قيادات فى الدول الإسلامية تلقت تعليماً أو تدريباً فى مصر أو فى بلادها على يد مصريين. وتواصل هذا الجهد المصرى فى عهد الرئيس السادات وفى عهد الرئيس مبارك، وتعزز وتنوعت أدواته، خاصة فى إطار مواجهة مقولات صراع الحضارات والأديان والترويج لمفهوم وسطى معتدل لإسلام مصر الأزهر فى مواجهة دعاوى الغلو والعنف والتطرف.

وقد حاول الرئيس السادات لفترة عقب تعليق عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الإسلامى إنشاء ما سمى بـ «منظمة الشعوب العربية والإسلامية» لتكون بديلاً على الصعيد الشعبى لوجود مصر بالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى ومنحها بعض الموارد، ولكنها كانت محدودة الفاعلية، إلا فيما يتعلق ببعض المطبوعات، والتقارب مع

شخصيات ومنظمات إسلامية خارج الوطن العربى، خاصة فى أفغانستان وباكستان وغيرهما فى وقت كانت مواجهة الغزو السوفيتى لأفغانستان باتت ذات بريق شعبى فى العالم العربى والإسلامى.

وكان لمصر فى عهد الرئيس السادات ثم فى عهد الرئيس مبارك موقف مبدئى فى دعم نضال الشعب الأفغانى من أجل إنهاء الاحتلال السوفيتى لاراضيه مع رفض التقاتل فيما بين أبناء هذا الشعب ورفض تحويل أفغانستان إلى ملجأ لدعاة العنف والإرهاب وموقع تصدير لإرهابيين جدد إلى الخارج بعد تدريبهم وتسليحهم هناك.

وفى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وخلال قمة الخرطوم العربية فى سبتمبر من العام نفسه، كان على الرئيس عبد الناصر أن يتوصل لصياغة توفيقية مع الدول العربية المحافظة ذات التوجهات الإسلامية بهدف إيجاد موقف عربى موحد والحصول على دعم مالى من هذه الدول. وقد شكا الرئيس الراحل خلال قمة الرباط عام ١٩٦٩ من محدودية هذا الدعم وبدا مراهناً أكثر على الحكومات الثورية العسكرية التى جاءت إلى الحكم فى نفس العام فى ليبيا والسودان، إلا أنه انضم للاقتراح السعودى الباكستانى بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى فى نفس العام فى رد فعل على حريق المسجد الأقصى.

وقد اعتبر دستور مصر الدائم عام ١٩٧١ الوحدة العربية هدفاً من أهداف الشعب المصرى، كما جاء مسعى الرئيس الراحل السادات لإصلاح علاقات مصر مع كافة الدول العربية بهدف تحقيق النصر على إسرائيل من خلال التخلى عن تصنيف الرئيس عبد الناصر للدول العربية إلى دول تقدمية وأخرى رجعية. وحتى منتصف السبعينيات، كان الرئيس السادات يعلن بوضوح أن قوة مصر تتحقق من خلال تعزيز دورها فى

الوطن العربى وفى القارة الإفريقية وفى حركة عدم الانحياز مما يؤدى إلى تحقيق المصالح الوطنية المصرية. ولهذا الغرض استخدم القمة الإسلامية فى لاهور وقمة عدم الانحياز فى الجزائر والقمة الإفريقية فى أديس أبابا، وكلها انعقدت عام ١٩٧٣، وذلك لجذب الدعم الإفريقى والإسلامى ومن حركة عدم الانحياز للمواجهة العربية مع إسرائيل.

وقد حاول الرئيس السادات تعبئة موارد القوى العربية لتحقيق المصالح المصرية فى المجال الاقتصادى فى ضوء حساسية الوضع الاقتصادى الذى مرت به مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. إلا أنه حتى بالنسبة للدول العربية المحافظة والمعتدلة التى كان الرئيس السادات قد اقترب منها كثيراً، فإنها لم تستطع أن تقف معه عندما بدأ نهجه بتسوية الصراع العربى الإسرائيلى عبر زيارته للقدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧.

وفى القارة الإفريقية، ركز الرئيس السادات على هذه الدائرة عقب المقاطعة العربية والإسلامية منذ ١٩٧٨، ولكنه بخلاف الرئيس عبدالناصر رأى أن التهديد الأساسى للقارة هو الشيوعية وحلفاؤها وليس الهيمنة الغربية، وبالتالى سعى إلى لعب دور فى مكافحة الشيوعية، فى زائير كما ذكرنا، وفى تشاد مع حسين حبرى فى مواجهة خصومه المدعومين من ليبيا، وفى الصومال فى مواجهتها مع إثيوبيا المدعومة سوفيتياً وكوبياً. وفى إطار هذا العداء للشيوعية يمكن فهم التحالف مع إيران الشاه ومع السعودية.

وفيما يتصل بالدائرة الإسلامية، فقد نظر إليها الرئيس السادات نظرة محافظة ومعتدلة من خلال التعاون مع الدور السعودى فى العالم الإسلامى، ومساندة أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامى بما فى ذلك إقامة سكرتاريتها الدائمة، ودعم «المجاهدين الأفغان» ضد الغزو السوفيتى

لبلادهم، بينما دخل فى مواجهة مع الثورة الإسلامية فى إيران استمرت تداعياتها إلى ما بعد حياته فيما يتصل بالعلاقات المصرية الإيرانية، وذلك بالرغم من بعض التطورات الإيجابية فى هذه العلاقات منذ عام ١٩٩٣ حيث أقيمت بعثتا رعاية مصالح للبلدين كل لدى الأخرى، كما بدأت بواكير تعاون اقتصادى وتجارى وتبادل ثقافى وعلمى وفنى ورياضى وتشاور دبلوماسى على هامش المحافل والمؤتمرات والمنظمات الدولية.

ونعود إلى الدستور الدائم لمصر عام ١٩٧١ والذى اعتبر أن مصر تسعى لتحقيق السلام العالمى القائم على العدل فيما بين الدول والحفاظ على الإرادة المستقلة لكافة الدول وإنهاء كل أشكال الاستغلال فى العالم مما يعيق تقدم شعوب العالم، وهو ترجمة حقيقية لمبادئ حركة عدم الانحياز. إلا أن علينا أن نذكر أن الرئيس السادات انتقد الحركة عندما رفضت الهند -بناء على طلب سوفيتى- توفير قطع الغيار للأسلحة السوفيتية الموجودة لدى مصر بعد رفض السوفيت توريدها لمصر مباشرة، بالرغم من تصنيع قطع الغيار هذه فى الهند، وهو ما اعتبره الرئيس الراحل انتهاكاً لمبادئ عدم الانحياز، وذلك بعد أن كان قد أعرب عن التقدير للدعم العسكرى اليوغوسلافى لمصر خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكانت قمة حركة عدم الانحياز فى هافانا عام ١٩٧٩ نقطة مهمة فى علاقات مصر مع الحركة بالرغم من نجاح مصر فى إفشال مشروع قرار بطردها أو تعليق عضويتها بالحركة، كما عارضت مصر أيضاً ما طرح حينذاك من اعتبار الكتلة الشرقية حليفاً طبيعياً للحركة باعتبار ذلك يناقض مفهوم عدم الانحياز من أساسه.

ولقد نجحت مصر لاحقاً، وبعد تولى الرئيس مبارك الحكم عام ١٩٨١، فى استعادة دورها فى حركة عدم الانحياز فى مؤتمر نيودلهى



١٩٨٣ والعمل على تطوير هذا الدور بل وتطوير الحركة من خلال اقتراحات بناءة لمراجعة دورها فى عالم ما بعد الحرب الباردة، بما فى ذلك النظر فى الدمج بينها وبين مجموعة الـ٧٧ والتى تمثل الدول النامية فى المحافل الاقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة. وبصفة عامة رأت مصر أن حركة عدم الانحياز يجب أن تتحول إلى حركة للعالم الثالث والتعبير عن مواقفه ومصالحه ومنتدى للتشاور والتنسيق بين دوله، مع التأكيد على أهمية الوعى بمخاطر محاولات تمرير مفاهيم جديدة مثل «حق التدخل الإنسانى»، و«الدبلوماسية الوقائية»، وتقييد مفهوم «السيادة» على دول العالم الثالث، والتركيز على التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير القدرات التكنولوجية. ومن المنطلق ذاته، ساهمت مصر فى تأسيس اثنين من أهم المجموعات المنبثقة عن العالم الثالث واللتين تركزا على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية أخذاً فى الاعتبار ما توفره العولمة من فرص وتحديات للدول النامية، وأعنى هنا مجموعة الـ ١٥ للتعاون والتنسيق بين الدول النامية التى أنشئت عام ١٩٨٩ ومجموعة الدول الثمانى النامية التى أنشئت فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين وتقتصر على دول إسلامية.

٣- التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى، وقبل تحليل السياسات التى اتبعتها القيادة السياسية المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى هذا المجال، فمن المهم أن نلحظ أنه خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ تلقت مصر دعماً اقتصادياً من مصادر شرقية وغربية على حد سواء، وكاد أن يقتصر الدعم الاقتصادى فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧١ على الاتحاد السوفيتى السابق ودعم محدود عقب هزيمة ١٩٦٧ من الدول العربية

المصدرة للنفط، ثم بين ١٩٧١ و ١٩٧٧ تركز مصدر الدعم الاقتصادى على تلك الفئة من الدول العربية، ومنذ عام ١٩٧٧ جاء الدعم من مصادر غربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبما فى ذلك مؤسسات تمويلية دولية فى مقدمتها مؤسسات بريتون وودز. وكان لهذه التدفقات عدة أهداف، تضمنت تمويل واردات مصرية، وتعويض العجز المصرى فى ميزان المدفوعات خاصة العمليات الجارية، ودعم عمليات الإصلاح الاقتصادى، ومساعدة جهود إعادة تأهيل البنية الأساسية، والحد من الآثار الاجتماعية السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادى، وتمويل برامج تحديث القطاعات المختلفة للاقتصاد المصرى أو إعادة تأهيلها.

ومن المنظور التاريخى، يمكن القول بأن القيادة المصرية سعت فى مطلع الثورة إلى تبنى مواقف من شأنها جذب تدفق المساعدات المالية والاقتصادية الغربية على نطاق واسع. ففى عام ١٩٥٣ تم توقيع اتفاقية مساعدات خارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفى العام نفسه وقعت مصر مع الهند -وهى دولة نامية- اتفاقية تجارية تبادل فيها الدولتان منح كل منهما للأخرى وضع «الدولة الأولى بالرعاية»، وتطورت باتفاقية ثلاثية ضمت أيضاً يوغوسلافيا عام ١٩٦٤. وفى نوفمبر ١٩٥٣، أبدى الرئيس عبد الناصر بشكل متزايد عدم رضاه عن عدم التزام الولايات المتحدة بدعم عملية التنمية الاقتصادية فى مصر. وفى ضوء ذلك، كان من الطبيعى أن تلجأ الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق تجارى مع الاتحاد السوفيتى السابق فى مارس ١٩٥٤. وفى عام ١٩٥٤ أيضاً دعت مصر إلى تعاون اقتصادى فيما بين الدول العربية يحقق هدف التنمية المستقلة. وعلى الجانب الآخر، ومنذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، أصبحت جمهورية الصين الشعبية مستورد كبير لصادرات القطن المصرى مما قلل من اعتماد مصر على المملكة المتحدة فى هذا الشأن.

وقد أعربت القيادة المصرية عن قناعتها بأن تطوير الزراعة فى السودان والهلال الخصيب - فى حالة عدم تبنى هذه الدول مواقفاً عدائية تجاه مصر- سيوفر الطعام للشعب المصرى بتكلفة أقل من استيراده من مصادر خارجية ويقلل من اعتماد مصر على القوى الدولية الكبرى ويسمح بتخصيص موارد أكثر لاستثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن العديد من محللى تلك الفترة، ومنهم البريطانى P.J.Vatikiotis، اعتبروا أن الاستثمارات العربية فى مصر والتعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والدول العربية فى تلك الفترة كان أقل بكثير مما توقعته القيادة المصرية، وهو الأمر الذى ترك مصر فى مطلع الستينيات تتطلع إلى دعم سوفيتى ضخم. وكان من أمثلة هذه الآمال التى لم تتحقق هو سعى مصر لتعزيز وتكثيف برامج ومشروعات التعاون والتطوير الزراعى والفنى مع الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، بينما استمر الاقتصاد الجزائرى فى تلك الفترة معتمداً على تدفق مساعدات مالية وفنية من فرنسا.

وكان الخلاف مع الغرب حول السد العالى هو الذى شكل بداية الانتقال المصرى إلى الاتحاد السوفيتى سعياً للحصول على دعم تمويلى وفنى لتمكين مصر من تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٤) ثم الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩) خاصة فى مجال بناء البنية الأساسية والقاعدة الصناعية. وكان هذا التوجه متفقاً مع اتجاه الرئيس الراحل عبد الناصر وتصوره للتنمية باعتبارها ترتكز أساساً على التنمية الصناعية. وبالرغم من أن الخلاف بين عبد الناصر والسوفيت عام ١٩٥٨ قد منح الفرصة للأمريكيين لمعاودة تعاونهم ودعمهم الاقتصادى لمصر الذى كان قد توقف منذ عام ١٩٥٦، فإن تبنى مصر لميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ جاء ليضع قيوداً على الاستثمار



الأجنبى وذلك لضمان السيطرة الوطنية على مقدرات الاقتصاد واحتياجاته. إلا أن الميثاق رحب بأى دعم غير مشروط ولكنه اعتبر أن الدعم الوارد من الدول الاستعمارية السابقة ويوجه نحو الدول النامية هو مسئولية والتزام على الأولى. ودعا الميثاق إلى عدالة اقتصادية دولية وتعاون فنى على الصعيد العالمى لتجسير الهوة بين الدول الغنية والفقيرة.

وعقب هزيمة ١٩٦٧، تراجع هدف التنمية الاقتصادية ليصبح الهدف هو الصمود الاقتصادى، وهو ما تحقق جزئياً عبر الدعم المالى العربى الذى قررته قمة الخرطوم فى سبتمبر ١٩٦٧، كما أنه دفع مصر للتفاوض مع صندوق النقد الدولى والتوصل لاتفاق معه عام ١٩٦٨ للحصول على حقوق سحب خاصة إضافية مقابل إجراءات محدودة للحد من التضخم وتحقيق قدر من التقشف فى الإنفاق.

وفى عهد الرئيس السادات، ذهب بعض المحللين إلى حد القول بأن السياسة الخارجية المصرية شهدت «صفقة» بين الأهداف السياسية والاقتصادية بحيث صار الهم الرئيسى لتلك السياسة هو تعبئة موارد خارجية لإحياء عملية التنمية فى الداخل. وبالرغم مما تحتويه هذه العبارة من قدر من المبالغة، فإن الرئيس السادات نفسه قد أعلن فى بعض المناسبات أن أحد أهداف حرب ١٩٧٣ كان تعزيز موقع ودور وتأثير مصر فى المنطقة، وبالتالى جذب تدفقات المساعدات الخارجية من دول تسعى لصداقة مصر القوية. وفى عام ١٩٧٤ جدد الرئيس الراحل قناعته بدور التعاون الاقتصادى العربى لتحقيق المصالح العربية المشتركة والتنمية فى كل قطر عربى، كما أنه اعتبر التعاون الاقتصادى فيما بين بلدان العالم الثالث ضرورة لمواجهة «الشمال» وفرض مطالب «الجنوب» فى الحصول على صوت ودور فى المؤسسات

الاقتصادية والتمويلية الدولية وغير ذلك من مطالب. وفى هذا الصدد واصلت مصر ما بدأته منذ الستينيات فى مجال دعم جهود حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

وإذا كانت مصر قد رهنت مستقبل برامجها الاقتصادية عقب حرب ١٩٧٣ على تدفق الدعم العربى، فإن تبنى الرئيس السادات لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى إبريل ١٩٧٤ كان يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والبترودولارات العربية على حد سواء على أمل أن يستطيع الاقتصاد المصرى ذو القدرة الاستيعابية المرتفعة جذب مشروعات أجنبية موجهة للتصدير تتأسس فى مناطق حرة (مثل بورسعيد فى ذلك الوقت)، أو عبر مشروعات مشتركة مع الأطراف الخارجية تستهدف أيضاً جذب التكنولوجيا الغربية، خاصة الأمريكية، المتقدمة والتى كان الرئيس الراحل يعتبرها دائماً أكثر تقدماً من مثيلتها الشرقية.

وكان التوجه العام هو تقديم تسهيلات لتلك الأنشطة الاستثمارية الجديدة فى مجالات الإعفاءات الضريبية والجمركية والقيود على الأسعار وتحويل الأرباح وتطبيق قوانين العمالة. وتم ذلك فى ظل التأكيد على استمرار القطاع العام فى دوره القيادى على المسرح الاقتصادى واستمرار ملكيته وإدارته للمشروعات الاقتصادية الكبرى، وتقديمه للخدمات والبنية الأساسية اللازمة للاستثمارات الأجنبية، بما فى ذلك الخبرات والقوى البشرية. ولكن كانت القيادة السياسية حاسمة فى تأكيد أن هذه الاستثمارات الأجنبية لن تحد من استقلال مصر السياسى أو الاقتصادى، وأن سياسة الانفتاح الاقتصادى تعنى الانفتاح على الشرق والغرب وكافة الاتجاهات بهدف تنويع علاقات مصر الاقتصادية وعدم تبعيتها لطرف دون آخر.

وكان القانون ٤٣ الشهير لعام ١٩٧٤ وما جاء بعده من قوانين هى ما مثلت الإطار القانونى والمؤسسى لسياسة الانفتاح الاقتصادى. ومن جانبها تركزت الهبات والمساعدات من الدول العربية المصدرة للنفط لسنوات فى قطاع العقارات، ثم لاحقاً قطاع السياحة، وإن كان بمعدلات أقل من المتوقع من الجانب المصرى. ومن جانبها –ومنذ زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون للقاهرة فى يونيو ١٩٧٤– فقد التزمت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مالية للاقتصاد المصرى، بالإضافة إلى مساعدات غذائية ومن الحبوب، وأيضاً تشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة فى مصر. وبدأت سلسلة من زيارات الرئيس السادات ومن بعده الرئيس مبارك إلى الدول الغربية منذ عام ١٩٧٥ بهدف حث الحكومات والمؤسسات الخاصة على مضاعفة استثماراتها فى مصر ونقل التكنولوجيا إليها.

وبحلول عام ١٩٧٦ كانت الأطراف الغربية والعربية المانحة قد ربطت تقديم مزيد من الدعم للاقتصاد المصرى بتنفيذ إصلاحات اقتصادية نصح بها صندوق النقد الدولى، وقد أدى تطبيق جزء من هذه الإصلاحات فى يناير ١٩٧٧ إلى اندلاع اضطرابات واسعة أدت إلى تراجع الحكومة عن تطبيق قراراتها فى هذا الشأن وإلى إسراع الأطراف العربية والغربية بتقديم الدعم لمصر تأكيداً على الأهمية التى توليها للاستقرار السياسى والاجتماعى بمصر.

وإذا كان التقارب المصرى الأمريكى الذى بدأ عام ١٩٧٤ كان مبعثه جزئياً اعتبارات اقتصادية، فإن زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ كان أيضاً مبعثها جزئياً الحاجة الاقتصادية المصرية لالتزام غربى، خاصة أمريكى، أكبر بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، وهو الأمر الذى زادت أهميته عقب المقاطعة

الاقتصادية العربية الشاملة لمصر فى مؤتمر بغداد لعام ١٩٧٨. والواقع أن حساسية الوضع الاقتصادى المصرى عام ١٩٧٧ قد دفع الرئيس السادات إلى تعليق مدفوعات الديون المصرية المستحقة للاتحاد السوفيتى من جانب واحد لمدة ١٠ سنوات فى وقت كان تطبيق الاتفاقيات التجارية وتلك الخاصة بالتعاون الاقتصادى مع الاتحاد السوفيتى فى حالة تردى وتراجع.

وقد زادت المساعدات الأمريكية لمصر على الصعيد الاقتصادى بشكل لافت منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ واستمرت لسنوات طويلة -وحتى تبنى الولايات المتحدة فى الأعوام الأخيرة لسياسة تخفيض مساعداتها الخارجية بصفة عامة وانعكاس ذلك على مصر- فى حدود ٨١٥ مليون دولار أمريكى سنوياً، وبالتساوى مع المساعدات المقدمة خلال تلك الفترة إلى إسرائيل. وقد تضمنت هذه المساعدات معونات غذائية، ومساعدات فنية، ودعماً لمشروعات البنية الأساسية، وتطوير القطاع الزراعى، ودعماً لميزان المدفوعات المصرى، وتمويل جهود الخصخصة ومواجهة آثارها الاجتماعية، والمساعدة فى بعض مشروعات التنمية الاجتماعية، وتقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص المصرى.

ويمكن القول بأن ديون مصر الخارجية قد تضاعفت بدرجة مخيفة ما بين عامى ١٩٧٣ و١٩٩٠، إلا أن حكمة القرار السياسى الذى اتخذه الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ بإدانة الغزو العراقى للكويت ورفض احتلال أراض دول عربية بواسطة دولة عربية أخرى والانضمام لاحقاً للتحالف الدولى الذى هدف إلى إخراج العراق من الكويت، كل ذلك كان محل تقدير الأطراف العربية والغربية مما دفع دول مجلس التعاون الخليجى إلى إسقاط الديون المستحقة على مصر (٧ مليار دولار) ودفع الولايات



المتحدة الأمريكية إلى إسقاط الديون العسكرية المستحقة على مصر (٧مليار دولار)، كما دفع صندوق النقد الدولى ونادى باريس إلى إسقاط نصف الديون المستحقة على مصر وإعادة جدولة النصف الباقى. وكان لهذه القرارات تأثير إيجابى على الاقتصاد المصرى ودفع جهوده للإصلاح والتنمية إلى مرحلة نوعية جديدة، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن نسبة التزايد السنوى للدين وأعباء خدمته كانت قد تجاوزت نسبة الـ ٣٠٪، مما أعاق قدرة النمو الاقتصادى الصحى والمتوازن والمستقل، كما كان لتزايد الديون تأثير سلبى على الأوضاع المعيشية للفئات الأكثر فقراً والمهمشة فى المجتمع المصرى، وأخيراً كان الكثير من المشروعات الممولة من هذه الديون توجه إلى مجالات غير أساسية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، مثل الإسكان الفاخر، والمقاولات، والأنشطة التأمينية والمصرفية، واستيراد السلع الكمالية التى تعرف أحياناً بالاستفزازية.

وكانت مسيرة الاقتصاد المصرى مع الإصلاح قد بدأت فعلياً عبر التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٧، وإن كانت الحكومة المصرية واجهت صعوبات فى تنفيذه، فإنها نجحت - عقب تخفيف عبء الديون وضخ أموال جديدة فى الاقتصاد المصرى عقب الإجراءات المشار إليها فى الفقرة السابقة- فى تبنى برنامج للتثبيت والاستقرار صاحبه استقرار حكومى متواصل لمدة تسع سنوات، وصاحب ذلك وأعقبه انطلاق وانفتاح اقتصادى على مختلف دول وتجارب العالم بهدف فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية والنظر فى تصدير سلع غير تقليدية، وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة وكذلك المساعدات الفنية والمهارات المعرفية والإدارية أيا كان مصدرها، مع مواصلة التركيز على الدائرة العربية من خلال دول إعلان أغادير الرباعى الذى

يضم مصر والأردن وتونس والمغرب ومنطقة التجارة العربية الحرة التى من المفترض أن تستكمل خطواتها بحلول عام ٢٠٠٧ وكذلك «الكوميسا» واتفاقية المشاركة المصرية مع دول الاتحاد الأوروبى الموقعة فى يونيو ٢٠٠١ والتى من المنتظر أن تدخل حيز النفاذ خلال ثلاث سنوات من توقيعها والتصديق عليها، ومجموعتى الـ ١٥ والـ ٨ المشار إليهما سابقاً. كذلك تعمقت وتنوعت العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة فى ظل تعزيز الدور المباشر للمؤسسات الخاصة ورجال الأعمال والاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات، وتوثقت العلاقات مع الدول الآسيوية الأساسية خاصة الصين واليابان وكوريا بما يخدم مصالح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك تم تبنى قانون موحد للاستثمار عام ١٩٩٦ ثم صدور قانون لحماية الحقوق المتصلة بالملكية الفكرية بهدف إيجاد البيئة المواتية مؤسسياً وقانونياً لجذب الاستثمار والتكنولوجيا، ذلك كله فى وقت تعزز تدفق الاستثمارات العربية على مصر فى مختلف المجالات، ولعبت الدولة دورها بإعادة هيكلة الاقتصاد فى إطار برنامج من الخصخصة ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الكفاءة ودعم صغار المنتجين بما فى ذلك استخدام موارد الصندوق الاجتماعى للتنمية. وإن كان الاقتصاد المصرى قد واجه بعض مظاهر القصور أو التعثر فى السنوات القليلة الماضية، فإنه عانى مما عانت منه كافة الاقتصاديات المعنية من تأثيرات سلبية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها، ولكن الثقة فى هذا الاقتصاد وفى حكمة القيادة السياسية التى توجهه والكوادر والخبرات الاقتصادية المتوفرة لديه يدفعنا للتفاؤل فى قدرته على تجاوز أى صعوبات أو عقوبات.

خـــاتمـــة

يمكن للمرء أن يستنتج بسهولة من العرض والتحليل السابقين أن هناك اتجاهاً عاماً فى السياسة الخارجية المصرية ما بين عامى ١٩٥٢ و ٢٠٠٢ -برغم بعض التذبذبات والتباينات فى المراحل المختلفة وبين عهد كل رئيس ومن سبقه أو لحقه فى مجالات الدوافع الفكرية وبناء التحالفات الإقليمية والدولية واستراتيجيات التنمية- وهذا الاتجاه هو تأكيد الاستقلال الوطنى والدفاع عن الأمن القومى وتحقيق المصالح الوطنية وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولعب دور إقليمى ودولى فعال وصولاً إلى سلام واستقرار وتعاون قائمين على العدل والإنصاف.

ولا شك أن هذا الاتجاه وتذبذباته قد تأثر وأثر فى ظروف محيطة أفرزتها البيئة المحلية والإقليمية والدولية وتطوراتها، مما شكل أحياناً عاملاً مساعداً وأحياناً أخرى عاملاً مقيداً على هامش الحركة المتاح للسياسة الخارجية المصرية.

وما تقدم لا ينفى -بل يؤكد- وجود ثوابت فى السياسة الخارجية المصرية فى الفترة محل البحث، سواء من حيث تحديد أولويات السياسة الخارجية واستراتيجيات تطبيقها (الاعتبارات التاريخية والجيوسياسية) أو من حيث الأهداف الرئيسية (لعب دور خارج الحدود بالرغم من التباين فى اتجاه ومحتوى هذا الدور أحياناً، والحاجة إلى مصدر دعم اقتصادى رغم اختلاف هذا المصدر، وحماية الاستقلال الوطنى رغم التنوع فى تعريف حدوده)، أو من حيث عملية صنع القرار



التى بقيت فى معظم الفترة محل الدراسة تتمحور حول شخصية القيادة السياسية ومعاونيها من الدائرة القريبة منها. وبالتالى فإن شخصية القيادة السياسية لعبت دورها فى استيعاب كافة المدخلات وموازنتها والدمج فيما بينها والإضافة إليها أو الخصم منها لصياغة سياسة خارجية تتأثر بالضرورة بالنظام القيمى للقيادة السياسية.

وفى الختام، يجب أن نضع سياسة مصر الخارجية فى النصف قرن الأخير فى سياقها الطبيعى كجزء لا يتجزأ من تمثيل أكثر من ستة آلاف سنة من تاريخ وتراث مصر الدولة/ الأمة التى لعبت وتلعب دورها كقوة إقليمية وتتفاعل مع العالم من حولها لتحقيق مصالحها الوطنية العليا.

قائمة بأهم المراجع

باللغة العربية:

- الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ المعدل عام ١٩٨٠.
- الرئيس جمال عبد الناصر. فلسفة الثورة، ميثاق العمل الوطني، بيان ٣٠ مارس.
- الرئيس أنور السادات. ورقة أكتوبر، البحث عن الذات.
- خطب وبيانات الرئيس محمد حسني مبارك.
- الهيئة العامة للاستعلامات. الكتاب السنوي لمصر عام ٢٠٠١.
- كتابات ومحاضرات الأستاذ محمد حسنين هيكل، والدكتور أسامة الباز، والدكتور بطرس غالي، والدكتور مصطفى الفقي، وآخرين.

باللغة الإنجليزية:

- Books of P.J.Vatikiotis.
- Dessouki, Ali Eldin Hilal and Bahgat Qorany. The Foreign Policies of Arab States.
- East, Maurice and others, Eds. Why Nations Act?
- UNDP. Egypt and the Challenge of Globalization.
- Kerr, Malcolm. The Arab Cold War.
- Dawisha, Adeed. Egypt and the Arabs.
- Pasha, Kamal. Egypt's Quest for Peace.
- Abdelnasser. Walid M. "Determinants, Decision-Making Process and Objectives of Egypt's Foreign Policy 1952-1981.

باللغة الفرنسية:

- Corm, G. Le Moyen Orient Eclate.
- Deriennic, J. P. Le Moyen Orient au 20 eme Siecle.
- Sid-Ahmed, M. Les Articles A "Le Monde Diplomatique".

الفصل الثامن



عبدالناصر والناصرية: ما قبل.. وما بعد

السنوات الثلاث الأخيرة
فى حياة الرئيس جمال عبدالناصر:
قـــراءة جـــديـــدة

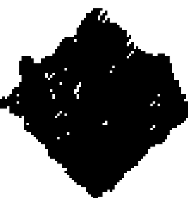
فى إطار الذكرى الحادية والثلاثين لرحيل الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، يتجدد النقاش مرة أخرى حول مرحلة مهمة من تاريخ حكمه لمصر، ألا وهى تلك التى تبدأ بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وحول حقيقة التوجهات التى مثلتها سياساته خلال تلك الفترة على الصعيدين الداخلى والخارجى ببعديه الإقليمى والدولى. ونذكر هنا أن عدة تقييمات قد ظهرت، فى إطار محاولة طرح قراءة تحليلية وتفسيرية لتلك السنوات الثلاث الأخيرة من حكم الرئيس عبد الناصر.

وتختلف هذه القراءات فيما بينها، ليس فقط من جهة مرتكزاتها المعرفية ومنطلقاتها الأيديولوجية، ولكن أيضا، وربما كان هذا هو الاختلاف الأكثر اتصالاً بالواقع الملموس، من جهة انعكاس هذه الاختلافات على مدى القدرة على الربط بين سياسات عبد الناصر خلال تلك الحقبة، وبين ما تلا وفاته من تطورات أدت إلى تغييرات دراماتيكية فى الواقع المصرى والإقليمى على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فعلى المستوى *الداخلى*، تباينت القراءات المختلفة فى تفسير مغزى السياسات والقرارات التى تبناها الرئيس عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧، فقد اهتم البعض بما ورد فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ حول مسألتىّ

الحريات والديمقراطية، وبدء الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين وبدء حوارات -وإن كانت غير معلنة ومتقطعة- مع تيارات سياسية خارج إطار التنظيم السياسى الأوحد القائم حينذاك وهو الاتحاد الاشتراكى العربى، وفى تجميد عمل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، والاستجابة للضغوط الشعبية وإعادة محاكمة العسكريين المسئولين عن هزيمة ١٩٦٧، وتخفيف قبضة الدولة على حظر استيراد السلع والبضائع من الخارج، ورأوا فى كل ذلك إشارات وإرهاصات تنم عن التمهيد لتحولات فى اتجاه ذى صبغة شبه ليبرالية. وبالتالى سعوا إلى الربط بين هذه السياسات وبين ما تلاها من اتجاه خلال السنوات الأولى من حكم الرئيس الراحل أنور السادات إلى تطوير ما يُسمى بـ «ديمقراطية تعددية محكومة أو مقيدة»، صاحبها انفتاح اقتصادى داخلى وخارجى على حد سواء.

ويستند أصحاب هذا الرأى أيضاً فى إثبات صحة استنتاجهم إلى سرد ما يعتبرونه تغييرات فى السياسات الخارجية التى انتهجها عبد الناصر خلال الفترة نفسها (١٩٦٧-١٩٧٠) إقليميًا ودوليًا، وهى تغييرات تزامنت واتسقت فى توجهها مع تفسيرهم للتغييرات الداخلية. وبشكل أكثر تحديداً، يشير أصحاب هذا الرأى إلى التصالح مع الملك فيصل فى قمة الخرطوم فى سبتمبر ١٩٦٧، وانسحاب القوات المصرية من اليمن فى العام نفسه، والتحرك فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى -ومقرها جدة- لإنشاء تجمع إسلامى ولإنقاذ القدس بعد حريق المسجد الأقصى، وعلى المستوى الدولى كان هناك قبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى عنى اعترافاً ضمنيًا بإسرائيل، رغم ما أدى إليه ذلك من هجوم على مصر وعلى قيادة عبد الناصر شخصياً من قِبل عدد من الدول والمنظمات العربية ذات التوجه الراديكالى، والشىء نفسه بالنسبة لقبول مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ والسعى للتحاور مع الولايات المتحدة.



إلا أن هذه لم تكن القراءة الوحيدة لتلك الحقبة. فعلى النقيض، كانت وجهة نظر أخرى ترى فى سياسات عبد الناصر حينذاك دليلاً على أنه قد حسم خياره بشكل نهائى وقرر الانحياز للاختيار الاشتراكى، ويستند هؤلاء إلى صدور القانون الثالث للإصلاح الزراعى عام ١٩٦٩ والذى حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ ٥٠ فداناً للفرد، و١٠٠ فدان للأسرة. ويعتبرون بيان ٣٠ مارس محاولة لتصحيح الأوضاع داخل الاتحاد الاشتراكى وتقوية دوره وذلك فى إطار الاستجابة لمظاهرات ١٩٦٨ ذات التوجه اليسارى، وهو ما تجسد أيضاً فى إبراز دور «التنظيم الطليعى» – الجهاز السرى للاتحاد– وتدعيم منظمة الشباب والمعهد الاشتراكى.

كذلك يشير أصحاب هذا الرأى إلى دخول الدولة بثقل فى مجالات التجارة الداخلية والتموين وتوزيع السلع الاستهلاكية والتحكم فى أسعارها، كدليل على انحيازها الواضح اجتماعياً إلى الفئات والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى فى المدن بشكل خاص، كما يرى هؤلاء فى القضاء على نفوذ المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته إجهازاً على «جيب يمينى» كان يوجد بداخل الحكم ويعيق سياسات التحول الاشتراكى.

وعلى المستوى الخارجى يدعم دعاة هذه القراءة وجهة نظرهم بسرد الدعم المستمر الذى قدمه عبد الناصر لثوار اليمن الجنوبى حتى استقلاله فى نوفمبر١٩٧٠، ولبقية إمارات الخليج حتى استقلالها عن بريطانيا، ولثورتىَ ٢٥ مايو والفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ فى السودان وليبيا على التوالى، بل الذهاب إلى حد الدخول فى مشروع وحدوى مع الدولتين هو ميثاق طرابلس ١٩٦٩، ثم تطويره بإدخال سورية فيه عام ١٩٧٠. ويستند أصحاب هذا الرأى أيضاً إلى موقف عبد الناصر دفاعاً عن الثورة الفلسطينية فى مواجهة ما تعرضت له فى الأردن خلال ١٩٦٩ و١٩٧٠؛ انتهاءً بمؤتمر القمة العربى المصغر الذى اختُتم يوم وفاة عبد الناصر.

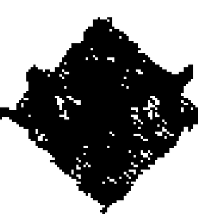
وعلى النطاق الدولى يعتبر هؤلاء أن إعلان عبد الناصر قبول قرار مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ ثم قبول مبادرة روجرز الأمريكية فيما بعد هدفا إلى جس نوايا المجتمع الدولى والولايات المتحدة، وإعادة الكرة إلى ملعبهما ووضع واشنطن أمام مسئوليتها لفرض القرار والمبادرة، دونما تخلٍ من جانبه عن المُضىّ فى الإعداد لخيار المواجهة العسكرية وهو ما كانت حرب الاستنزاف دليلاً عليه. وأخيراً يشير أصحاب هذه القراءة إلى تدعيم العلاقات المصرية/السوفيتية والوصول بها إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية.

وإلى جانب هاتين القراءتين، ثمة قراءة ثالثة لهذه المرحلة المهمة تنطلق من القول بأن هزيمة ١٩٦٧ جعلت عبد الناصر يدرك أن الهزيمة كانت رد فعل لسياسة التخبط والعفوية وتبنى سياسات شعبوية تبتعد عن الأسس العلمية والتخطيط الجاد. يصدق ذلك على أوضاع القوات المسلحة وأضاع الدولة والاقتصاد والمجتمع على حد سواء. وتستند هذه القراءة فى دعواها بأن عبد الناصر سعى عبر اتباع المعايير التكنوقراطية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة فى حياته، إلى عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة على أسس علمية وإعطاء دفعة تمثلت فى إنشاء الكلية الفنية العسكرية والتركيز على أصحاب المؤهلات العليا فى الجيش باعتبارهم الأقدر على تفهم التعامل مع أدوات الحرب الحديثة بما فيها من أجهزة توجيه واتصال والكترونيات. وخارج القوات المسلحة، ازداد التركيز على أساتذة الجامعات وتزايد تولى «الدكاترة» مسؤوليات وزارية وقيادية وارتبط ذلك برد الاعتبار للعديد من أهل الكفاءة والخبرة خاصة فى المجالات الاقتصادية والإعلاء من قيمة التخطيط وتدعيم دور الوزارة التى تتولاه، وتزايد تأثير الاعتبارات العلمية والإدارية والتكنولوجية الحديثة فى التعامل مع القطاع العام. وعلى المستوى

الدولى، يتناول أصحاب هذه القراءة الاهتمام المتزايد بما يمكن أن تقدمه الأطراف الخارجية لمصر من مساعدة تقنية ونقل للتكنولوجيا والمهارة والاستثمار. كما جاء قرار الاندماج فى النظام التجارى الدولى السائد من خلال تنشيط عضوية مصر فى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «الجات» عام ١٩٧٠.

ولئن كانت هناك قراءات أخرى لهذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر والوطن العربى فإن هذه القراءات الثلاث التى عرضنا لها تظل الأهم كونها تغطى بتباينها الشديد معظم الاتجاهات الفكرية العربية. وربما أمكننا تفسير هذا التباين بأنه نتيجة للطابع الانتقائى لكل من هذه القراءات من جهة، ولاختلاف المنهج التحليلى الذى تبنته كل منها من جهة أخرى. وترتبط الانتقائية واختلاف المنهج بالنسق الفكرى لهذه القراءات، أى أنها تحاول إثبات صحة رؤيتها لهذه الفترة بما يتسق مع المبادئ والمرتكزات الأيديولوجية لهذه القراءة أو تلك، أما الدلالة الأخرى لهذا التباين فهى فى سعى كل قراءة إلى ربط تلك الفترة بما سبقها أو تلاها من أحداث على الساحات المصرية والعربية والعالمية، أو إلى إثبات انعدام الصلة أو تناقض التوجه بين تلك الفترة وبين ما سبقها أو تلاها من توجهات وسياسات.

لكن المثير للانتباه أن يظل التباين بين هذه القراءات الثلاث كما هو بعد ٣١ عاماً على رحيل جمال عبد الناصر، الأمر الذى يعنى ضمنيًا غياب الحوار بين أصحاب كل منها إلى حد كبير، أو على الأقل عدم اتصاف هذا الحوار بالفاعلية المطلوبة. ويبقى كل فريق قانعاً بما لديه من تفسير لأحداث تلك الفترة المهمة من التاريخ المعاصر لمصر والمنطقة والعالم بأسره، دون إدراك بأن التفاعل يثرى الآراء ويكمل الصورة، وهو أمر مهم للتاريخ وللأجيال الجديدة على حد سواء.

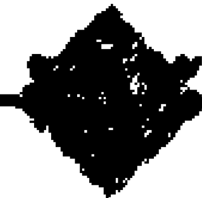


للناصرية وجوه متعددة

حظيت وتحظى ثورة ٢٣ يوليو المصرية باهتمام خاص عند حلول موعد ذكراها كل عام، كذلك تحظى ذكرى رحيل قائدها جمال عبد النصر فى سبتمبر ١٩٧٠.

ارتبطت ثورة ٢٣ يوليو فى أذهان العرب بـ «الناصرية» كوصف أطلق على مجمل التجربة فى الحكم منذ عام ١٩٥٢ حتى رحيل عبد الناصر. وعلى الرغم من أنه لم يبد كشخصية قائدة الثورة عند قيامها، إلا أنه صار الشخصية المركزية فى قيادتها بعد إقصاء اللواء محمد نجيب عام ١٩٥٤، ثم عقب انتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٦. وفى حال نظرنا فى واقع الناصرية فى الوطن العربى اليوم، على المستويين الفكرى والحركى، نرى بوضوح أنها تعانى من تباينات، بل نقول انقسامات، ليس فقط بين الأقطار العربية، بل داخل القطر العربى الواحد، إذ تتعدد الاتجاهات الفكرية والتنظيمات السياسية للناصريين.

ويرجع هذا التعدد إلى عدة عوامل يأتى فى المقدمة منها طبيعة «الناصرية» فبخلاف نظريات سياسية أخرى بدأت ونمت واكتملت معالمها على مر العقود، فإن ما يطلق عليه «الناصرية» نشأت كتجربة فى الحكم تتبنى أهدافاً عامة ذات منحنى وطنى، ثم فى فترة لاحقة، قومى واجتماعى. وخاضت هذه التجربة معترك الممارسة العملية من دون أى نسق فكرى متكامل يحدد الخطوط التوجيهية لهذه التجربة، وإنما اعتمدت على معايير الصواب والخطأ. وعبر مسيرة امتدت ١٨ عاماً حتى رحيل عبد الناصر، غيرت «الناصرية» من أفكارها وأشكالها فى



عدة محطات تاريخية مهمة من مسيرتها. كما أنها تأثرت، أحياناً بوضوح وأحياناً أخرى ضمناً، بنظريات وتجارب أخرى ما بين الفكر القومي العربي والماركسية والاشتراكية الديموقراطية والفكر التعاوني والنظريات الإسلامية المختلفة، وأفكار وممارسات أخرى أثرت كثيراً أو قليلاً على تطورات وخيارات القيادة الناصرية في مراحل متتالية. كما أن هذه التغيرات الفكرية والمؤسساتية ارتبطت أيضاً ليس فقط بالتأثير النظرى المجرد لأفكار وتجارب أخرى، بل بمجمل النتائج المحلية والانعكاسات الإقليمية والدولية لسياسات اتبعت خلال سنوات، وما أملته هذه النتائج والانعكاسات من ضرورة مراجعة تلك السياسات وإعادة النظر فيها بغرض تعديلها جزئيًا أو استبدالها كليًا بسياسات أخرى.

ونظراً لأن تعبير «الناصرية» جاء فى نهاية الأمر كمحصلة لكل هذه التجارب والسياسات والأفكار، كان مفترضاً فيه أن يشملها جميعاً، إلا أن مثل هذا الشمول كان سيفضى بالضرورة إلى عدم الاتساق الداخلى للناصرية. فما فعله ناصريو ما بعد عبد الناصر هو أنهم سعوا لأن يستخلصوا من مسيرة الثورة إطاراً نظريًا يصلح للتصدى لأيديولوجيات منافسة ما بين ماركسية وليبرالية وبعثية وإسلامية وغير ذلك. إلا أن هذا المسعى بطبيعته كان يجب أن يتصف بالانتقائية نظراً لما ذكرناه سلفاً من وجود تباين فى السياسات ما بين مراحل زمنية متعددة فى إطار الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠، بل وأحياناً تباين بين قطاعات مختلفة فى إطار المرحلة الزمنية نفسها، وبناءً على ذلك نجد فى صفوف الناصريين من يركز على المرحلة القومية الاشتراكية الممتدة ما بين قوانين يوليو عام ١٩٦١ وهزيمة ١٩٦٧. واعتبر هؤلاء أن هذه المرحلة تمثل نضج الناصرية، بينما فسروا ما سبقها من مراحل كتمهيد لها. كما

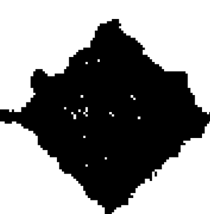
ركزوا فى الفترة اللاحقة على ذلك، أى ما بين هزيمة يونيو ورحيل عبدالناصر، على ما يتسق مع رأيهم عن محورية مرحلة ١٩٦١-١٩٦٧، بينما قللوا من أهمية التطورات التى جرت ولم تتفق مع هذا الرأى، وعمد أصحاب هذا الاتجاه إلى التعظيم من شأن «الميثاق الوطنى» الصادر عام ١٩٦٢ على حساب كل من «فلسفة الثورة» التى نشرها الرئيس عبدالناصر عام ١٩٥٥ و«برنامج ٣٠ مارس» الذى أصدره عام ١٩٦٨.

إلا أن هذا الاتجاه ليس الوحيد فى صفوف الناصريين، فمنهم من يسلط الأضواء على البُعد القومى العربى كمكون أساسى للناصرية ويركز بالتالى على فترة المد القومى العربى منذ عام ١٩٥٥، والتصدى للعدوان الثلاثى وصولاً إلى الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ والدعم المصرى لثورة الجزائر حتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٢.

وعلى الرغم من إبراز أصحاب هذا الاتجاه لدعم مصر لثورة اليمن فى ١٩٦٢، فإنهم لا يجدون غضاضة فى منح المساحة نفسها من الاهتمام للمصالحة المصرية-السعودية التى تمت فى إطار قمة الخرطوم عام ١٩٦٧. وهناك من الناصريين أيضاً من يركز على «البُعد الديمقراطى» للناصرية، مؤكداً على أن تجارب التنظيم السياسى الواحد المتتالية، بل وإجراءات التغيير الاجتماعى المتلاحقة، كانت تهدف كلها فى المقام الأول إلى الوصول إلى صيغة مؤسسية تحقق «الديمقراطية الحقيقية» وتضمن المشاركة الشعبية الفعلية فى اتخاذ القرار. ومن هنا يبرز هؤلاء برنامج ٣٠ مارس باعتباره قمة تطور الفكر السياسى للقيادة الناصرية، بل إن هناك من الناصريين من نظر إلى الناصرية باعتبارها «اجتهاداً» فى الإطار الرحب للحضارة الإسلامية، واعتبرها من مراحل دفاع العالم الإسلامى عن استقلاله.

إن الحديث عن التعددية داخل المربع الناصرى لا يجب أن ينظر إليها

باعتبارها نقيصة فى حد ذاتها، فهذه التعددية توجد على المستويين الفكرى والتنظيمى فى إطار حركات سياسية أخرى سواء داخل الوطن العربى أو خارجه، بل أن هناك بين مؤيدى ثورة يوليو فى مصر من يرفض اختزال الثورة وإنجازاتها فى تسمية «الناصرية» لأنهم يعتبرون أن فترة الثورة وما حققته هو حصيلة جهد ومساهمة كثيرين على الرغم من إقرارهم بالدور القيادى لعبد الناصر. كما أن هناك من يرفض اعتبار الثورة انتهت فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ويراها ممتدة حتى الآن، أيضاً على أساس معيار التجربة والصواب والخطأ. كذلك فإن حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ شكل لحظة إجماع وطنى نادر الحدوث فى تاريخ أى شعب، فهناك تيارات سياسية وفكرية عدة ومختلفة ساهمت فى هذا الحدث بشكل أو بأخر ودعمته وحقنته كل من هذه التيارات ببعض فكرها ومواقفها، كما أن من قاموا بالثورة تأثروا بخلفيات فكرية وسياسية متباينة، وانعكس ذلك كله على مسيرة الثورة، وكان من الطبيعى أيضاً أن ينعكس فى شكل تعددية فى إطار ما صار يعرف بالناصريين، إلا أن الحقيقة الثابتة هى أن كل المفكرين الناصريين، والحركات الناصرية على امتداد الأرض العربية على ما بينهم من تباينات لم ينجحوا فى استثمار الرصيد الضخم للزعيم الراحل لدى الجماهير العربية على رغم تأثر هذا الرصيد سلباً بهزيمة ١٩٦٧ وبتطورات لاحقة على وفاته، أو فى ترجمته إلى قاعدة شعبية وقوة دافعة لحركاتهم. ولا شك فى أن لذلك أسباباً، قد تكون راجعة إلى تعددية الاتجاهات الناصرية فى بعض الحالات، ولكنها بالتأكيد ليست السبب الوحيد فى أى منها.



عن مسألة الوحدة التنظيمية والديمقراطية الداخلية للقــوى الســياســية فــى مصــر (الناصــريــون نمــوذجــاً)

ثارت فى السـنوات الأخيرة وفى مناسبات مختلفة مسألة ما يسمى بـ «الـوحـدة الـتـنـظـيمـيـة» و«الديمقـراطيـة الداخليـة» لـعدة تيـارات من التيارات السياسية الفاعلة فى مصر الآن، بما فى ذلك بشكل خاص تيارين أساسيين وهما التيار الناصرى والتيار الإسلامى.

وكانت المناسبة الأولى التى دفعت إلى الحديث عن «الوحدة التنظيمية» و«الديمقراطية الداخلية» للتيار الناصرى فى مصر إلى الواجهة هى قرار قيـادة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فى مصر باتخاذ إجراءات جزائية تجاه أربعة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب عقب انعقاد اجتماع لهذه اللجنة وإنهائه قبل استكمال أعماله فى مارس ١٩٩٦.

وجاء هذا القرار بدوره على خلفية اعتراض كوادر قيادية بالحزب على ممارسات لقيادة الحزب والمسئولين عن جريدة «العربى». ومرة أخرى، ومثلما كان الحال مع واقعة تأسيس حزب الوسط، دار جدل واسع - هادئ أحياناً وصاخب فى أحيان أخرى - حول مدى تأثير هذه الانتقادات وهذا الإجراء على «وحدة الصف الناصرى» داخل مصر.

وكانت المناسبة الثانية هى ما حدث فى يوليو ٢٠٠٢ من حادث اقتحام بعض شباب الحزب العربى الديمقراطى الناصرى لمبنى مقر الحزب واعتصامهم به مما أثار ضجة فى الشارع الناصرى، وشكل مؤشراً جديداً ومتجدداً على اختلاف التيارات داخل الحزب الناصرى، خاصة اختلاف



الرؤى بين الشباب وما يسمى بالقيادات التاريخية أى الشخصيات التى دخلت فى مواجهة مع الرئيس الراحل أنور السادات فى مايو ١٩٧١.

وجاءت هذه المواجهة فى الوقت الذى تجرى فيه انتخابات على مستوى الحزب لاختيار قيادته فى مؤتمره العام المقرر عقده فى ٢٣ يوليو ٢٠٠٢، وعكست خلافات فى صفوف الناصريين حول انتخابات الحزب، حيث طالبت «لجنة توحيد القوى الناصرية» فى اجتماعها السابق مباشرة على البدء فى الانتخابات الحزبية بتكوين لجنة محايدة تضم ٥٠ عضواً من التيار الناصرى، سواءً من داخل الحزب أو من المجموعات الناصرية الأخرى الموجودة خارجه بما فى ذلك مجموعة «حزب الوفاق»، للإشراف على إجراء الانتخابات الداخلية للحزب، وهو ما عارضه أمين عام الحزب حيث رأى أن للحزب وحده حق إجراء الانتخابات بدون إشراف من الخارج، وهو الأمر الذى ترتب عليه انقسامات فى الآراء داخل الحزب ومطالبة قطاع من الطلاب والشباب الناصرى بإعادة الانتخابات داخل الحزب وفقاً لما قررته لجنة توحيد القوى الناصرية، وبالمقابل أصر أمين عام الحزب على عدم إحداث أى تعديلات حتى انعقاد المؤتمر العام فى ضوء انتظار نتائج انتخابات مرتقبة فى خمس محافظات من المقرر أن ترفع جميعها نتائجها إلى المؤتمر العام.

وكان الاتجاه العام للمعلقين على هذه الأحداث – سواء من داخل الخندق الناصرى أم من خارجه – هو اعتبارها ذات تداعيات سلبية على مستقبل التيار والحزب الناصرى فى مصر، خاصة فى ضوء الالتزام المعلن منذ فترة طويلة من قبل كافة الرموز الناصرية فى مصر بأنه لن يكون هناك فى مصر سوى حزب ناصرى واحد تجتمع فى إطاره فصائل وشخصيات التيار الناصرى.

وبادئ ذى بدء ينبغى علينا أن نذكر بوضوح أننا ندرك تماما أبعاد

التخوف والقلق اللذين يبدياهما عدد من أنصار التيار الناصرى إزاء الوقائع المشار إليها بشأن الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، وهما تخوف وقلق لهما بالتأكيد أسباب مشروعة تبررهما لدى أصحابهما.

كذلك فإننا نتفهم دوافع أنصار كل تيار فكرى وسياسى، سواءً الناصرى أو غيره، فى السعى لتحقيق أكبر قدر من الوحدة والتماسك التنظيميين للتيار الذى ينتمون إليه، سواء كانت منطلقات هذا المسعى تدخل فى إطار المثالية العقائدية والتجرد الفكرى أو كانت تصب فى خانة الحرص على المحافظة على أو تعظيم مكاسب سياسية أو تنحصر فى حماية حسابات ومعادلات حزبية قائمة ومستقبلية.

وبعد إبراز هذا الإدراك والتفهم من جانبنا، فإننا نجد لزاماً علينا التعرض لما نراه نمطاً أو توجهاً عاما تمثله ردود الأفعال تلك، وهو ما نختلف معه كاتجاه فى الفكر الموجه لتيارات فكرية وسياسية ذات ثقل ووزن مهمين فى مصر الآن.

وأول ملاحظة لنا فى هذا السياق هى أن القبول بقواعد اللعبة السياسية القائمة حالياً بل والدعوة إلى توسيع مساحة الديمقراطية ورقعة التعددية المتاحتين فى مصر من جانب مختلف التيارات الفكرية والسياسية، ومن بينهم الناصريين، يستوجب من باب أولى التزام هذه القوى والفصائل بالدفاع عن الديمقراطية والتعددية داخل صفوفها، ليس فقط على المستوى اللفظى المعلن، وإنما أيضاً على نطاق الممارسة الفعلية – بل واليومية – من جانب المنتمين لهذا التيار أو ذاك.

فجدية ومصداقية الدعوة إلى التعددية والديمقراطية ترتبط إلى حد كبير بمدى عمومية هذه الدعوة وشمول تغطيتها، ونعنى هنا أن التيارات الفكرية والسياسية التى تقف اليوم فى مربع المعارضة السياسية فى مصر وتأخذ على البنية السياسية القائمة ما تعتبره محدودية الهامش

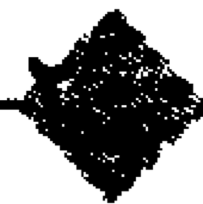
الديمقراطى والتعددى بها، يجب عليها أولاً أن تبرهن للرأى العام، وكذلك للقاعدة الجماهيرية لكل تيار منها، أنها لا تمانع بل وتدفع باتجاه التعددية والديمقراطية داخل صفوفها، بما فى ذلك إمكانية التعايش مع وضع تعددى على مستوى الأطر التنظيمية التى تمثل كل تيار.

ونود أن نؤكد مرة أخرى على أننا لا ندعو ولا نشجع أى نزعة لتفتيت الوحدة التنظيمية لأى تيار فكرى أو سياسى من منطلق الرغبة فى تقسيم أو إضعاف هذا التيار أو ذاك، بل تبقى القيمة الكامنة وراء ما ندعو إليه من تسامح وسماح إزاء التعددية التنظيمية لنفس التيار الفكرى تنبع من رغبة صادقة وحرص عميق على تطور الثقافة السياسية فى مصر - وبالتالى فى بقية الوطن العربى بأسره - باتجاه ديمقراطى حقيقى يرسخ من ثقافة القيم الديمقراطية على المستويين الفكرى والعملى ويضع حداً - وصولاً إلى القضاء على - ثقافة نفى الآخر والسعى إلى إقصائه، سواء كان هذا الآخر تياراً فكرياً وسياسياً مختلفاً أو فصيلاً آخر داخل نفس التيار.

كما يرتبط ذلك بالضرورة بما يجب أن يدركه قادة كل تيار أو حزب سياسى بأن الوحدة التنظيمية «المفروضة» قد تكون عامل ضعف، كما أن التعدد التنظيمى قد يكون عامل قوة، لأنه قد يساهم فى نشأة ونمو إطار جبهوى للعمل السياسى المشترك فيما بين تنظيمات تتقاسم نفس المرجعية الفكرية والرؤية السياسية.

ويتصل هذا الهدف أيضاً بتأصيل اعتقاد كل طرف داخل كل تيار فكرى وسياسى ليس فقط لأن التيار الذى ينتمى إليه لا يحتكر الحقيقة - سواء فكرياً أو سياسياً - بل أيضاً بأن هذا الطرف ذاته لا يستطيع الادعاء بوحدانية تمثيل التيار الذى ينتمى إليه.

وتؤدى كل هذه العناصر حال تحققها على أرض الواقع - لا محالة - إلى إثراء الحياة الديمقراطية فى مصر فكرا وممارسة، مما سيكون له بدوره تأثير إيجابى على الديمقراطية فى الوطن العربى بأسره.

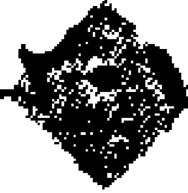


هيكل : مؤرخ الثورة أم منظر الناصرية؟

يعتبر الأستاذ محمد حسنين هيكل وفكره كصحفى وسياسى من أهم الموضوعات التى حظيت بالاهتمام عند تناول ثورة ٢٣ يوليو بصفة عامة أو الرئيس جمال عبد الناصر والحركة الناصرية من بعده على وجه الخصوص. ونعتبر أن الفصل بين هيكل الصحفى وهيكل السياسى تحكمى ذلك أن شخصيته المتكاملة بكافة جوانبها لعبت دورًا محورياً فى تاريخ مصر والمنطقة، خاصة خلال ربع قرن بعد انطلاق ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ومن العوامل التى تبرر الأهمية التى حظى بها دور الأستاذ هيكل أنه مثل تياراً - بل مؤسسة - قائماً بذاته دون الحاجة للاستناد إلى تحالفات أو محاور مع آخرين، معتمداً فى ذلك على اقترابه الشديد من الرئيس الراحل عبد الناصر وثقة الأخير فيه واختصاصه بمعلومات لم تتوافر لغيره من الكتاب أو الإعلاميين أو الصحافيين. وكان من دلائل هذه الاستقلالية دور الأستاذ هيكل فى اختيار الرئيس الراحل أنور السادات كمرشح وحيد لخلافة الرئيس عبد الناصر، ثم خلال مسيرة الرئيس السادات لتقوية قبضته على السلطة ما بين أكتوبر ١٩٧٠ ومايو ١٩٧١ وكذلك دوره لاحقاً فى الوقوف مع الرئيس السادات فى مواجهته مع خصومه السياسيين خلال مايو ١٩٧١.

وقد برر البعض هذه المواقف بوجود دافع صحفى / سياسى لدى الأستاذ هيكل، ألا وهو الحرص على استمرارية دوره بالقرب من قمة الهرم السياسى فى مصر، باعتبار ذلك الدافع هو الذى وظف له الأستاذ



هيكل علاقته الوثيقة بالرئيسين عبد الناصر ثم السادات عبر الحصول على المعلومات لسنوات عديدة مما حقق استمرارية نجوميته ومجده حتى الآن وبعد تركه رئاسة مجلس إدارة وتحرير مؤسسة الأهرام وكافة المناصب الرسمية الأخرى لسنوات طويلة. إلا أن البعض الآخر يرى أن المسألة متصلة برؤية الأستاذ هيكل للناصرية وتفسيره لها الذى يصفه هؤلاء بأنه أقرب إلى يمين الوسط ويبتعد عن التيار العام للناصريين الذى يعتبرها أيديولوجية أقرب إلى اليسار أو يسار الوسط، ويشيرون فى هذا السياق إلى طبيعة العلاقات الجيدة التى كانت تربط الأستاذ هيكل بالدوائر الغربية، خاصة الأمريكية، وبحرصه على حث القيادة السياسية المصرية على إبقاء خطوط اتصال مع الولايات المتحدة حتى فى أكثر عصور العلاقات المصرية/ الأمريكية ظلاما وقتامة.

ونرى أنه من الظلم رمى الأستاذ هيكل بما يقترب من الاتهام بالانتهازية السياسية، وأن للرجل رؤيته الفكرية والسياسية وكذلك له اعتباراته وحساباته الموضوعية والذاتية التى دفعته إلى تبنى ما تبناه من مواقف، وتبقى الحقيقة التى لا يختلف عليها أحد فى أن ابتعاد الأستاذ هيكل نسبيًا عن الصراعات وتمثيله لتيار منفصل حافظ على استقلاله عن بقية التيارات ضمن النخبة السياسية فى مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو قد وفر له هامشاً واسعاً نسبياً من حرية الحركة بعيداً عن أى قيود تنظيمية أو وظيفية، ربما باستثناء الفترة القصيرة التى شغل فيها منصب وزير الإعلام. كما تبقى حقيقة أن العلاقة المركبة للأستاذ هيكل بالولايات المتحدة ومواقفه إزائها، خاصة ما يتصل بالدعوة للعمل على تحييد الولايات المتحدة – أو حتى كسب ودها – شكلت أساساً لمواقف تيارات فكرية وسياسية فاعلة فى مصر خلال العقدين الأخيرين تبنت نفس الآراء.

وهناك تساؤلات مهمة وجديرة بالبحث تتعلق بفكر الأستاذ هيكل

وإسهاماته، نذكر منها مناقشة دوره كمؤرخ للحقبة الناصرية، وإسهامه فيما سمي بتنظيم الصحافة فى مصر فى الستينيات. وبالقدر نفسه، نرى أن آراء الأستاذ هيكل بشأن ضرورة تولى جيل الشباب قيادة أى حزب ناصرى ينشأ فى مصر قد تنبأت ضمنياً مسبقاً بخلافات فيما بين الأجيال دارت داخل أول حزب ناصرى رسمى قام فى مصر فى عقد التسعينيات، وأعنى هنا الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

ولا يملك أى محلل متعمق للأحداث إلا أن يتفق مع استنتاجات ثلاث بشأن الأستاذ هيكل، أولها أن هناك خطا يتصف بالثبات النسبى للأستاذ هيكل على مستويى الفكر والدور السياسى عبر الفترات المختلفة للمرحلة السابقة، وثانيها حساسية الأستاذ هيكل تجاه التنظير السياسى والحديث عن النظريات كما يظهرها رفضه للحديث عن نظرية ناصرية وربما ينبع ذلك من غلبة الجانب الصحافى العملى على الأستاذ هيكل وفكره، وثالثها المهارة اللغوية والتقنية المتميزة للأستاذ هيكل الصحافى والمسئول عن إدارة وتحرير صحيفة.

وبينما يرى البعض أن الأستاذ هيكل كان دوماً منحازاً للديمقراطية، فإن آخرين ينقضون هذا من واقع رفضه للصيغة الحزبية، والواقع أن ما يؤدى إلى استيضاح هذا التناقض الظاهر هو التعرف على الظروف المحيطة لكل موقف اتخذه والعوامل المحددة له وتعريف أى «ديمقراطية» انحاز لها الأستاذ هيكل وأى «حزبية» كان رافضاً لها.

كما أن الصور الفكرية التى طرحها من كتبوا عن الأستاذ هيكل تراوحت بين «الوحدوى العربى»، «الليبرالى»، و«الاشتراكى». ونزعم هنا أن صورة «الليبرالى» الذى يثق بدور سياسى واقتصادى وثقافى للبرجوازية ولكن فى إطار من سيطرة الدولة هى الغالبة على الفكر السياسى للأستاذ هيكل.

وبالرغم من أن الأستاذ هيكل ذكر لاحقاً أنه اختلف مع الرئيس الراحل أنور السادات بداية من منهج التعامل مع الحركة الطلابية عامى ١٩٧١ و١٩٧٢، فإن شهادات العديد من أصحاب الأدوار الرئيسية خلال تلك الحركة أشارت بأصابع الاتهام إلى الأستاذ هيكل باعتباره أحد المحرضين للرئيس السادات على التعامل مع هذه الحركة على النحو الذى جرى والذى اتسم بمزيج من التعالى والتحقير واستخدام القبضة الأمنية القوية فى مواجهة تلك الحركة، بل إن شعارات وأشعاراً وأغنيات رددتها الحركة الطلابية حينذاك صبت جزءاً كبيراً من غضبها على الأستاذ هيكل.

ويجب أن يكون الحكم على الدور الفكرى والسياسى والإعلامى للأستاذ هيكل متوازناً وموضوعيًا، مبتعداً عن أولئك الذين يبجلون هذا الدور وصاحبه إلى حد التقديس، وأيضاً عن أولئك الذين يحطون من قدر الدور وصاحبه إلى حد رميه بالاتهامات وإصدار أحكام الإدانة ضده.





خاتمة

بعد ٥٠ عاماً: ماذا بقى من الثورة؟

يحل هذه الأيام موعد الذكرى الـ ٥٠ لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولقد كتب ما يوازى أطناناً من الورق بين كتب ومقالات وأعمال ندوات ومؤتمرات حول مختلف جوانب هذا الحدث التاريخى المهم فى سيرة مصر المعاصرة. ولهذا السبب سنقصر معالجتنا هنا على بُعد واحد من أبعاد مسيرة الثورة: ونعنى هنا تحديداً تلك الثوابت التى بقيت بلا تغير عبر هذه المسيرة الطويلة وبالرغم من أن هذه الثوابت تشمل ما هو مادى ملموس وما هو معنوى فكرى، فإننا سنختص هنا بتلك القيم والأفكار التى بقيت وترسخت وضربت بجذورها فى أعماق الوجدان المصرى، بل وامتد بعضها إلى خارج حدود مصر.

وعلى المستوى الوطنى داخل مصر، نكتفى هنا بالإشارة إلى اثنين من الاقتناعات الفكرية التى نشرتهما ورسختهما الثورة ونذكر أولاً أننا عندما نتحدث عن الثورة فنحن بالطبع لا نقصد ما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقط، فذلك كان حينذاك مجرد حركة ذات توجه وطنى لضباط وجنود من جيش مصر، بل نعنى تطور فكر وممارسات هذه الحركة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء داخل حدود مصر أو خارجها. أما الاقتناع الفكرى الأول فهو المتعلق بالعدل الاجتماعى كقيمة وكهدف فى آن واحد، فقبل ثورة يوليو كان الحديث عن العدل الاجتماعى مقصوراً على تيارات وشخصيات فكرية وسياسية ونقابية كانت تعتبر ضمن هامش الحركة الفكرية والسياسية المصرية الرسمية وليس فى إطار القوى التى كانت تحتل قلب هذه الحركة حينذاك.

واقتصرت المطالبة بالعدل الاجتماعى على مقالات وبيانات علنية أو - فى أغلب الأحيان - سرية، وتنظيم إضرابات أو مظاهرات أو انتفاضات محدودة لعمال أو طلبة أو فلاحين، أو - على أقصى تقدير- طرح هذه المطالب فى مجلس النواب على يد نواب لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، واليوم -بعد ٥٠ عاماً على الثورة- لم يصبح طرح مطالب تتصل بالعدل الاجتماعى تهمة مرتبطة بتهمة أخرى هى الشيوعية -كما كان الحال فى السابق- بل نجد هذه المطالب -وبكثافة- فى برامج الغالبية الساحقة -إن لم يكن كل- القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فى مصر الآن، وفى مقدمتها بالطبع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والتجمعات الفئوية الأخرى. ويعكس هذا المضمون الاجتماعى حقيقة ما تتمتع به مطالب العدل الاجتماعى من أرضية واسعة وشعبية عريضة على مستوى العامة والخاصة على حد سواء.

وبعد الاقتناع الفكرى الخاص بالعدل الاجتماعى يأتى اقتناع ثان كان لثورة يوليو فضل نشره وتوسيع رقعة المقتنعين به لتصبح غالبية أبناء الشعب المصرى ومثقفيه، ألا وهو انتماء مصر العربى. فغنى عن القول إن مسألة الهوية العربية لمصر وشعبها كانت ومازالت مثار جدل وغير محسومة فى زمن ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ رغم مشاركة الدولة المصرية فى تأسيس جامعة الدول العربية ورفع بعض المفكرين والتيارات السياسية - مرة أخرى غير المركزية- فى مصر حينذاك راية هذا الانتماء العربى. بل إن السنوات الأولى التالية لعام ١٩٥٢ لم تشهد تبلور الوعى العربى فى مصر الذى انتظر إلى عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ حتى ينطلق وينتشر ويتمثل فى توجه سياسى -ثم فكرى- راسخ. وإذا كان البعض قد راهن عقب القطيعة بين مصر ومعظم الدول العربية

الأخرى وتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية فى النصف الثانى من عقد السبعينات على تصاعد النزعة الانعزالية والقطرية لدى شعب مصر ومثقفيها على حساب تراجع الإحساس بالانتماء العربى، فقد ظهر جلياً أن هذا الرهان قد خاب فى ضوء رد الفعل الشعبى المصرى بعد الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وانتفاضة الحجارة للشعب الفلسطينى بدءًا من ديسمبر ١٩٨٧ ثم انتفاضة الأقصى منذ سبتمبر ٢٠٠٠.

وقد ترجمت القيادة السياسية هذا الحس الشعبى الواعى إلى واقع ملموس تجسد فى عودة مصر «رسميًا» إلى الجامعة العربية ثم قيادتها للعمل العربى المشترك وتعددت صور ذلك، خاصة استضافة مصر ورئاستها لمؤتمرى القمة العربية فى ١٩٩٦ و٢٠٠٠، وعلى مستوى الشعب والمثقفين بقيت الغالبية الساحقة متمسكة بانتمائها العربى ورافضة لأى «تطبيع» مع إسرائيل طالما استمر الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة وتواصلت الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب العربى الفلسطينى.

وبجانب الاقتناعين الفكريين اللذين اكتسبا أرضية واسعة داخل مصر الخاصين بالعدل الاجتماعى والانتماء العربى، فهناك قيمة ثالثة كان لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يد فى بثها ومد جذورها ليس فقط داخل مصر، بل على امتداد الوطنين العربى والإسلامى وسائر بلدان العالم الثالث، وهى قيمة الدفاع عن الاستقلال وحرية الإرادة والكرامة الوطنية.

فالدرس الذى أعطته قيادة الثورة عام ١٩٥٦ لقيادات ومثقفى وشعوب بلدان العرب والعالم الثالث تجاوز قيود الزمان والمكان كما أنه حطم الحدود المصطنعة بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى مؤكداً أن الاستقلال واحد لا يتجزأ، وأن فتح باب الحديث عن ثمن الحرية الإرادة



واستقلال القرار والكرامة الوطنية هو بداية النهاية لوطنية أى قيادة فى أى رقعة من عالمنا الثالث ولالتفاف الشعب حول هذه القيادة.

ورغم مرور خمسة عقود على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ورغم كل المتغيرات التى شهدناها على الساحتين الإقليمية والدولية خاصة خلال العقد الأخير، فمازالت الأحداث والتطورات من حولنا تبرهن لنا كل يوم أن مفهوم الاستقلال ليس شعاراً باليا عفا عليه الزمان كما يحلو للبعض أن يروج، بل إن التمسك به والدفاع عنه صار مطلباً أكثر حيوية وإلحاحاً من ذى قبل فى ضوء اتساعه ليشمل - بجانب ما هو سياسى وعسكرى واقتصادى- أبعاداً حضارية وثقافية وإعلامية وعلمية وتقنية.

إن كل ما سبق لم يكن يهدف إلى أكثر من إعادة قراءة لعدد محدود من المفاهيم التى بلورتها الثورة عبر سنوات ومراحل تطورها ونجحت فى تعميق الاقتناع بها سواء داخل مصر أو خارجها، واستمر هذا الاقتناع حيًا فاعلاً ومؤثراً رغم مرور ٥٠ عاماً على الثورة.



مؤلفات الدكتور/ وليد محمود عبد الناصر

١ - المسار والمصير : (قراءة جديدة فى سيرة ثورة ٢٣ يوليو) .

٢ - اليسار والعولمة .


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨
www.nahdetmisr.com

المسار والمصير

يمثل هذا الكتاب محاولة جادة وموضوعية وعلمية وملتزمة فى آن واحد لإعادة قراءة العديد من الأحداث والمواقف والتفاعلات التى شهدتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر من حيث تأثيرها فيما حولها وتأثرها به.

ويتناول الكتاب قضايا شائكة مثل دور الثورة فى إنجاز مهمة التحرر الوطنى، والعلاقة بين الثورة والمسألة الديمقراطية، وبينها وبين الاشتراكية واليسار خصوصاً الشيوعيين، وكذلك العلاقة بين الثورة والناصريين من جهة والتيار الإسلامى فى مصر من جهة أخرى، كما يتعرض لتجارب الثورة فى ميدان الوحدة العربية برؤية تحليلية ونقدية، ويتضمن الكتاب دراسة عن السياسة الخارجية المصرية من حيث محدداتها وعملية صنع القرار بها وأهدافها فى فترة الثورة، وأخيراً رؤية لناصرية ما بعد غياب الرئيس جمال عبدالناصر.

ويتميز الكتاب بالعمق فى التناول والذهاب إلى جا... وعدم الاكتفاء بما هو بارز على السطح، كما يتسم بالجرأة ... بعض الظواهر فى ضوء ما تكشف من حقائق ومعلومات فى ... لاحقة، وذلك كله فى إطار التزام الكاتب بانتمائه المصرى ... على أهمية تأثير الثورة فى مصر والوطن العربى والعالم الثالث




نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨
www.nahdetmisr.com